

# الرائد العربي

Arab Reinsurance Leader

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين  
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة السادسة والعشرون - العدد المئة وثلاثة - الربع الرابع - 2009

السياسة .. والاقتصاد .. والفساد في عمل بعض وكالات التصنيف الدولية! ..

أهمية إعادة التأمين .. تأمينات البحري والطيران ..

إعادة التأمين: المفهوم .. المهام والأسلوب ..

تأمين الإئتمان ..

رحلة النصف مليار ليرة وستة أشهر ..

تطبيقات الأساليب الحديثة للرقابة على التأمين ..

سوق التأمين السورية واعدة ..

مرسوم رئاسي سوري يغطي صحة موظفي الدولة بوثيقة تأمين ..

مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي ..

عفواً خطأ مطبعي! ..

**103**  
**2009**



# الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

## الإشتراكات

يحدد بئل الإشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

أ - في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب والشركات (500 ل.س).

2. للأفراد (300 ل.س).

ب - في الخارج (\$40)

ثمن النسخة في سورية 50 ليرة سورية

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة السادسة والعشرون - العدد المئة وثلاثة - الربع الرابع - 2009

رئيس مجلس الإدارة  
المشرف العام

**د. عزيز صقر**

رئيس التحرير

**د. سمير صارم**

## للمراسلات

### والإشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

دمشق - ص.ب. 5178

هاتف: 2 / 6132593

فاكس: 6113400

البريد الإلكتروني:

Afraed@arabunionre-sy.com

## الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

### الأسعار

من الوطن العربي

صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 350

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 250

غلاف داخلي ملون - \$ 700

غلاف خارجي ملون - \$ 850

من الجمهورية العربية السورية

صفحة داخلية أسود وأبيض - 15000 ل.س

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - 10000 ل.س

غلاف داخلي ملون - 35000 ل.س

غلاف خارجي ملون - 45000 ل.س

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

## المحتويات

### الافتتاحية:

- 4 السياسة.. والاقتصاد.. والفساد في عمل بعض وكالات التصنيف الدولية ..... سمير صارم

### أبحاث ودراسات:

- 8 أهمية إعادة التأمين.. تأمينات البحري والطيران ..... سعد جواد علي
- 21 إعادة التأمين.. المفهوم، المهام، الأسلوب ..... فايزة سيف الدين
- 32 الأزمة المالية ظاهرة حتمية ..... د. محمد سامر القصار
- 39 التحليل الإحصائي والتأميني لتنبؤ معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي .. د. حسني أحمد الخولي
- 58 تأمين الائتمان ..... بارعة دغلاوي
- 65 رحلة النصف مليار ليرة ولسنة أشهر ..... أحمد العمار

## مؤتمرات:

- 74 الندوة العربية حول تطبيقات الأساليب الحديثة للرقابة على التأمين ..... معضاد فرزان

## تقارير:

- 82 سوق التأمين السورية الواعدة ..... عن مجلة الاقتصادي

## أخبار تأمينية:

- 85 مرسوم رئاسي يغطي صحة موظفي الدولة ..... نجلاء محمود

## كتاب العدد:

- 92 مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي ..... محمود هاشم الكحيل

## الورقة الأخيرة:

- 94 عفواً... خطأ مطبعي ..... د. سمير صارم

السياسة.. والاقتصاد.. والفساد

في عمل بعض وكالات التصنيف الدولية!..

بقلم د. سمير صارم

— هل يمكن أن تغيب السياسة عن الاقتصاد؟..

— وهل يمكن أن يغيب الاقتصاد عن السياسة؟..

والسياسة مصالح... والاقتصاد مصالح..

الإجابة ستكون سريعة ومباشرة، كلاهما يؤثر في الآخر، وكلاهما له ممارساته التي يمكن أن نتابعها ونلاحظها في العلاقات السياسية بين الدول التي ينميها الاقتصاد ويطورها، وفي العلاقات الاقتصادية التي تفتح لها العلاقات السياسية آفاقاً رحبة!..

حتى في المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية هناك فعل وتأثير للسياسة، وممارسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سبيل المثال سياسية، أو تتدخل فيها السياسة، وكذلك السوق العربية المشتركة في تباطؤ قيامها أو في بعض ظفراتها تستند إلى وضع العلاقات السياسية العربية، فإن كانت جيدة اندفعت السوق إلى الأمام، وإن كانت على غير ما يرام كما هو غالباً، تباطأ العمل باتجاه إنجاز ولو بضع خطوات في مسيرتها!..

— لكن ما مناسبة هذا الكلام اليوم؟...

● قد لا تكون له مناسبة، وقد جاء على خاطر لسبب ما!.. أو أنه جاء نتيجة

واقع اقتصادي وسياسي عالمي نتأثر فيه!... وقد يكون نتيجة توسعات يشهدها

سوق ما، مالي، أو سياحي، أو تأميني، وبعض التصنيفات التي نشرت عنه!...

ويمكن أن نتوقف عند السوق التأميني العربي الذي يشهد توسعا واضحا ، لاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بدأت بعض الأسواق التأمينية تشهد انفتاحا كبيرا وواضحا... ومنها على سبيل المثال سوق التأمين السورية التي تنطلق فيها شركات التأمين بتطور لافت!..

نعود إلى البدء... وللسياسة... والاقتصاد وتأثيرهما في عمل بعض وكالات أو شركات التصنيف المسماة بالدولية، لنقول أن شركات التأمين وشركات إعادة بشكل خاص تسعى لأن تنطلق إلى خارج إطار حدودها، وتستقطب أكبر قدر ممكن من وثائق التأمين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتالي هي بحاجة لاعتراف دولي بملاءتها، وإمكانياتها، ومصداقيتها، لذلك تلجأ إلى وكالات تصنيف تسمى بوكالات

### **تحتاج شركات التأمين وشركات الإعادة لاعتراف دولي من خلال التصنيف للانطلاق عالمياً..**

التصنيف الدولية لتأخذ منها شهادة تصنيف، كلما كثرت فيها أحرف ال (A) لتصل إلى الثلاثة على الأكثر، كلما كانت موثوقة عند شركات التأمين إذا كانت شركة إعادة تأمين، وكلما كانت موثوقة عند الأفراد والشركات إذا كانت شركة تأمين...

السؤال المطروح بعد ذلك هو:

– هل يمكن أن تتدخل علاقات الدول بمواقف الشركات التي تقوم بالتصنيف الدولي فتنعكس على دراساتها وتصنيفاتها!؟..

أو بعبارة أخرى:

– ما مدى مصداقية هذه الشركات!؟..

وبالطبع ما ينطبق على شركات التأمين ينطبق على المصارف وغيرها...

ولنأخذ واقعة من تصنيف للأداء المصرفي البحريني جرت مؤخرا حيث قامت بتقييم أدائه شركتان... الأولى هي وكالة (موديز – Mondys) المتخصصة في اختبار الأوضاع المالية للشركات وتتخذ من القاهرة مقرا لها، والأخرى إماراتية هي كلية دبي للإدارة الحكومية...

– فماذا قال التقرير الأول!؟.. وماذا قال التقرير الثاني!؟..

● **التقرير الأول قال:** القطاع المصرفي البحريني سيواجه صعوبات مستقبلية بسبب التباطؤ الاقتصادي.. وتوسع في المشكلات الاقتصادية وأسبابها!..

● **التقرير الثاني أكد:** اقتصاد مملكة البحرين من أسرع الاقتصاديات نمواً في المنطقة العربية، وذلك لانخفاض معدلات التضخم فيها، والسياسات المالية الملائمة التي تتكامل مع وضع القطاع

## **تقريران يرصدان واقعاً واحداً يختلفان في النتائج..**

المالي السليم الذي تمتاز به البلاد!...

والغريب أن التقريرين المختلفين في النتائج صدرا بفارق يوم واحد فقط حيث صدر تقرير (Moody's) في 17 آب/ أغسطس، وصدر تقرير كلية دبي يوم 18 آب/ أغسطس..

— فهل انعكست العلاقات السياسية العربية على هذا التقرير؟!..

— أم أن مصداقية التقارير بشكل عام مشكوك فيها، وثمة عوامل أخرى غير السياسة تلعب فيها دوراً ما؟!..

التقريران متضادان في النتائج، وهذا التضاد يعيده البعض إلى الفترة المدروسة حيث تناول تقرير (Moody's) الفترة الحالية، بينما تناول التقرير الثاني حصيلة التحولات الجارية خلال السنوات الماضية، لكن كليهما يتحدثان عن الواقع الراهن والأفاق المستقبلية!.. بمعنى أن النتائج يجب أن تكون متطابقة طالما أن الحديث هو عن الواقع والمستقبل استناداً إلى دراسة الماضي والواقع!..

هذا يعيدنا إلى الأزمة المالية العالمية التي انهارت فيها مؤسسات وبيوت مالية وشركات صناعية عالمية بالرغم من تصنيفها المتقدم والعالي!...

## **مؤسسات مالية تنهار بالرغم من تصنيفها المتقدم..**

بمعنى أن أولى الشركات والمصارف والمؤسسات المالية التي هوت كانت حاصلة على أفضل التصنيفات الدولية المعروفة!...

مع ذلك إن دافع البعض عن تلك الوكالات ونفى الطابع السياسي عنها، وإذا لم تلعب السياسة دوراً في التصنيف ونتائج الدراسات التي تقوم بها، فإلى ماذا يمكن أن نعبد تصنيفاتها التي أثبتت بعض الانهيارات المالية العالمية وما تلاها عدم مصداقيتها؟!... إلى الفساد، مثلاً؟!..

## **الرئيس أوباما يعترف بجوانب الفساد الذي تمارسه بعض وكالات التصنيف الدولية..**

الرئيس الأمريكي باراك أوباما اعترف في تموز/ يوليو الماضي بجوانب الفساد الذي تمارسه وكالات ومؤسسات التصنيف الدولية ومنها تضارب المصالح... لكنه لم يتطرق إلى التأثيرات السياسية في عمل تلك الوكالات إذا كانت العلاقة السياسية سيئة أو حسنة بين الدولة التي تتنع لها وكالة التصنيف والدولة التي تقع فيها الشركة أو المؤسسة التي تطلب التصنيف!.....

## **الاتحاد الأوروبي يعترف بممارسات غير صحيحة لشركات التصنيف الدولية..**

وكان الاتحاد الأوروبي قد اعترف بممارسات غير صحيحة لهذه الشركات وصادق في نيسان/ أبريل الماضي على إصلاحات طالت أعمالها وممارساتها!!

وفي هذا المجال يقول الاقتصادي الأمريكي (كروغمان) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد خلال حديث تعرض فيه إلى أوضاع وكالات التصنيف الدولية ودورها، ولماذا لم تتمكن من ملاحظة بدايات الأزمة المالية الحالية، فقال:

### **كروغمان:**

## **الوكالات تقبض من المؤسسات التي تقوم بتصنيفها..**

— إن هذه الوكالات تقبض من المؤسسات التي تقوم بتصنيفها!.. وأكد:  
— أنا لا أثق بهم..

والانتقادات لوكالات التصنيف الدولية سبقت الأزمة المالية الحالية، إذ سبق وتم توجيه العديد من الانتقادات لها خلال الأزمة الآسيوية أواخر التسعينات من القرن الماضي. وتعرضت هذه الوكالات لحملة مركزية في الأشهر الأخيرة، بسبب تقصيرها المتعمد أو غير المتعمد في استشراف الأزمة المالية، وهناك قضايا مرفوعة أمام القضاء ضد بعض هذه الشركات من رجال أعمال وثقوا بتصنيفاتها لكنهم بذلك خسروا أموالهم.. في كل الأحوال:

— إذا لم تلعب السياسة دوراً في عمل بعض وكالات التصنيف، أو مكاتب الدراسات الدولية فقد يؤثر على عملها الفساد!!!

\* \* \*



أهمية إعادة التأمين..

تأمينات البحري والطيران

سعد جواد علي\*

1 - لمحة تاريخية عن بداية التأمين:

بدأت الثورة للتجارية في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر عندما بدأ الأوربيون رحلاتهم إلى آسيا والأمريكيتين حيث أن الثورة للتجارية قد سبقت لثورة لصناعية في أوروبا. وقد بدأ التجار بإرسال سفنهم من أوروبا وقد كانت هذه السفن صغيرة الحجم لم يستطع بعضها إكمال الرحلة البحرية بسبب تعرضها للغرق بفعل العواصف أو نفاذ مؤناتها أو مرض أو وفاة بحارتها أو تعرض بعضها للفقدان لسوء قيادتها، أو بسبب الحمولة التي تزيد عن طاقتها الاستيعابية، أو بسبب سوء بنائها أو نتيجة لتآكل هيكلها بفعل سوسة الخشب. ونتيجة للخسائر التي تعرض لها التجار بسبب فقدها للسفن والبضائع، نشأت فكرة توفير الحماية والتعويض عن تلك الخسائر.

لقد تمّ الاهتمام إلى وسيلتين لتوفير الحماية المطلوبة:

الأولى: تأسيس وحدة مساهمة يشارك فيها المستثمرون في جميع السفن وما تحمله من بضائع بحيث تتوزع عليهم الأرباح والخسائر.

الثانية: التأمين ويموجه يقوم مالك السفينة و/أو البضاعة بدفع مبلغ نقدي إلى أشخاص آخرين يتعهدون بتعويض المالك في حال عدم تمكن السفينة من إكمال الرحلة البحرية.

\* مدير إدارة البحري والطيران.

في المراحل الأولى للتأمين اضطر الضامنون لبيع بعض من ممتلكاتهم أو السحب من ودائعهم البنكية لكي يدفعوا تعويضات للمؤمن لهم، ومن هنا نشأت فكرة تأسيس شركة مساهمة ( JOINT STOCK ) تم دعوة عامة الناس إلى المساهمة في هذه الشركة من خلال شراء أسهم، وقد تم تعيين عدد من الموظفين للقيام بعمليات التأمين على الأخطار.

وعندما يتحقق الخطر تقوم بدفع التعويضات إلى المؤمن لهم من الأموال الموجودة في الصندوق المشترك ( COMMON FUND ) الذي تحتفظ به، ويتكون هذا الصندوق من الأموال التي حصلت عليها الشركة من خلال بيعها للأسهم، ومن عوائد الاستثمار بالإضافة إلى الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن لهم.

### **التقييم الصحيح للخطر يجعل الصندوق المشترك قادراً على دفع التعويضات..**

إن التقييم الصحيح للخطر واحتساب القسط المناسب من مكنتبي التأمين سوف يجعل الصندوق المشترك قادراً على دفع التعويضات للمؤمن لهم بالإضافة إلى توزيع أرباح مناسبة على المساهمين كعوائد على استثماراتهم.

وفي القرن السابع عشر نشط فرع تأمين الحريق حيث كانت أغلب المنازل في المدن المزدحمة مبنية من الخشب، وكانت تستخدم وسائل تدفئة بداخلها إضافة إلى الشموع لتوفير الإضاءة، لهذا كان خطر تعرض المنازل للحريق كبير.

لهذا لجأ عدد كبير من الناس إلى التأمين على منازلهم ضد خطر الحريق حيث كانت شركات التأمين توفر خدمات مكافحة الحريق (أي المساعدة على إخماد الحريق) إضافة إلى تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بالمنزل.

كما تم إنشاء صناديق تأمين الحياة / مع الإشارة إلى أن عقود تأمين الحياة ليست عقود تعويض، ذلك أن حياة الإنسان لا تقدر بثمن، وإنما المقصود توفير مبلغ محدد من المال يتم إعطاؤه لورثة المتوفى والمؤمن على حياته.

وبدأ التأمين يتطور مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصناعية، حيث

### **التأمين يتطور مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية..**

نشأ فرع تأمين المركبات، والتأمينات الهندسية والحوادث المختلفة، وتأمين الطائرات إلى تأمين المركبات الفضائية والأقمار الصناعية... الخ

## 2 - التأمين قطاع خدمات

يندرج النشاط الذي تقوم به شركات التأمين حسب ما هو متعارف عليه في التجارة الدولية ضمن الأنشطة غير المرئية فهي لا تنتج بضائع ملموسة مثل الملابس، الصابون، المواد الغذائية الخ... وإنما يكمن دورها في إصدار وثيقة للمؤمن له تتعهد بها بدفع مبلغ من المال مساوياً لمقدار الخسارة (في التأمينات العامة) أو للمبلغ المحدد سلفاً (في تأمين الحياة).

إن ما تقدمه شركة التأمين هو مجرد تعهد بالتعويض في حال حصول حادث على خطر مؤمن عليه، ولا يمكن التأكد من مصداقيته إلا عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده.

وبشكل عام فإن التأمين يوفر الراحة النفسية للمؤمن له والذي يشعر بأنه يتمتع بحماية

مستمرة من خلال حصوله على وثيقة تأمين لحماية ممتلكاته من مصنع أو معمل أو شركة أو مكتب أو منزل أو سيارة.. الخ وذلك كله

### **التأمين يوفر الراحة النفسية للمؤمن عليه..**

مقابل دفع قسط لشركة التأمين من أجل الحصول على وثيقة تأمين تحميه ضد أخطار متنوعة ومتعددة، وبالطبع فإن تحديد الأخطار المطلوب التأمين عليها تخضع لرغبة المؤمن له نفسه، ولكن تقوم شركات التأمين بشرح بعض المخاطر الأخرى التي قد لا تكون في ذهن المؤمن له وذلك بهدف توفير أكبر حماية ممكنة لممتلكاته.

وفي تأمينات الحياة قد يشعر المؤمن له بالراحة، بأنه في حال وفاته سوف يحصل أولاده وأسرته على مبلغ من المال والذي هو (مبلغ التأمين) تم ادخاره من أجلهم لمواجهة متطلبات الحياة.

إن التأمين يخفف من درجة القلق والخوف ويمنح الشعور بالأمان وراحة البال

للمؤمن له كما يقوم التأمين بدور محفز لفاعلية الأعمال والمشاريع القائمة فعلاً من خلال إطلاق رؤوس الأموال واستثمارها في الجانب المنتج من العمل بدلاً من الاحتفاظ بها لتغطية أية خسارة

### **.. ويخفف درجة القلق والخوف ويمنح الشعور بالأمان..**

يتعرض لها المستثمرون في المستقبل، وإن قيمة أي قسط تدفعه المؤسسة والشركة هو بالطبع أقل بكثير من المبالغ التي يتم الاحتفاظ بها للطوارئ.

كما أن التأمين بحد ذاته يحقق فرصاً للاستثمار وهذا ما لاحظناه في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة في القطر العربي السوري، إذ نشأ العديد من شركات التأمين برؤوس أموال خارجية وداخلية، وطرح أسهم لعامة الناس للاكتتاب بهذا النوع من الاستثمار. وكذلك تقوم شركات التأمين بالمساهمة في الاستثمارات، وذلك من خلال المبالغ التي تتجمع لديها من أقساط التأمين، فقد يتم الاستثمار في العقارات وقد يلاحظ وجود لوحات على بنايات تحت التشييد تشير إلى أن المشروع ممول من شركة تأمين. بعد هذه المقدمة الموجزة عن التأمين وأهميته بالنسبة للفرد والمجتمعات سوف نتطرق إلى تأمينات البحري والطيران.

### تأمين البحري والطيران:

#### «إعادة التأمين»

نشأت إعادة التأمين بالنظر إلى ازدياد التأمين وإلى اختلاف أنواع الأخطار المكتتب بها من قبل شركات التأمين وزيادة المسؤوليات ومبالغ التأمين، الأمر الذي وضع شركات التأمين في موقف صعب أمام المؤمن له بالنظر لحجم المخاطر التي على عاتقها، لهذا برزت فكرة إعادة التأمين والتي من خلالها تقوم شركة التأمين بتحديد احتفاظها من الأخطار وإعادة تأمين الفائض إلى شركة إعادة التأمين. ويتم عادة تحديد احتفاظ الشركة على أساس نسبة معينة حسب قدرتها وطاقاتها والإمكانات المتاحة لديها من مبلغ التأمين الإجمالي وإعادة الجزء الآخر إلى معيد التأمين مثال ذلك:

#### من خلال إعادة التأمين تقوم شركة التأمين بتحديد احتفاظها من الأخطار.

أبرمت شركة التأمين وثيقة لشحنة بضائع بمبلغ مليون ليرة سورية وقدرت احتفاظها من هذه الوثيقة بمبلغ 20% أي 200,000 من ألف ليرة سورية والباقي 80% يتم تصديرها إلى معيد تأمين واحد أو أكثر، وبموجب هذه الإعادة تتخفف مسؤولية الشركة في حال تحقق الخطر من مليون ليرة إلى 200,000 من ألف ليرة سورية، وكذلك يتم توزيع الأقساط بنفس النسبة.

وإذا اعتبرنا التأمين حماية للمؤمن له ضد تحقق أية خسائر لممتلكاته، فإن إعادة التأمين تقدم الحماية لشركات التأمين من خلال المشاركة في الأخطار التي اكتتبت بها شركة التأمين وأسندت جزءاً منها لمعيد التأمين.

كما أتاحت إعادة التأمين الثقة والراحة لشركات التأمين بالحفاظ على توازنها

وعدم تعرضها لخسائر كارثية بسبب حجم المسؤوليات على عاتقها، كما تقدم إعادة التأمين ساعات إضافية، وقدرات اكتتابيه أكبر لشركات التأمين والتي لولاها لما استطاعت شركات

### **إعادة التأمين تتيح الثقة لشركات التأمين بالحفاظ على توازنها.**

التأمين قبول تلك الأخطار بسبب ضخامة حجم المسؤوليات كما هو الحال بالنسبة لنقلات النفط العملاقة والطائرات الحديثة والمصانع التي تعتمد على تكنولوجيا معقدة تصل مبالغ التأمين فيها إلى ملايين من الدولارات.

كما أن إعادة التأمين تفتح المجال أمام شركات التأمين لقبول أخطار ذات طبيعة خاصة من خلال تقديم الدعم والمساندة لها، وتحمل الجزء الأكبر من مسؤوليات تلك الأخطار.

وقد تلجأ شركات التأمين في بعض الأحيان إلى معيد التأمين من أجل تسعير بعض الأخطار التي ليست لديها خبرة بها، وذلك بالنظر إلى طبيعة شركات إعادة التأمين باعتبارها تتعامل مع أسواق عالمية مختلفة ولا يقتصر عملها على السوق المحلي، لهذا تكون لديها خبرات في تسعير بعض الأخطار.

كما تقوم شركات إعادة التأمين وكجزء من الخدمات التي تقدمها إلى شركات التأمين المباشر بإجراء التدريب والتأهيل لكوادر شركات التأمين بالنظر إلى الطبيعة العالمية للإعادة والتي هي أكثر احتكاكاً بالأسواق العالمية من شركات التأمين المباشر التي تعمل ضمن سوق واحدة.

وبالتبع فإن زبون شركة إعادة التأمين هو شركة التأمين وليس المؤمن لهم إذ لا

توجد علاقة مباشرة مابين المؤمن له ومعيد التأمين، وقد لا يعلم المؤمن له كيف تم توزيع المسؤولية في الوثيقة التي أبرمها مع شركة التأمين.

### **زبون شركة إعادة التأمين هو شركات التأمين..**

## — عمليات إعادة التأمين:

تتم عمليات إعادة التأمين إما بالطريقة المباشرة أي العلاقة المباشرة بين شركة التأمين والتي أبرمت وثيقة التأمين، وبين معيد التأمين الذي يتم انتقاؤه واختياره من قبل شركة التأمين، وبالإضافة إلى ما ذكرناه حول توزيع الخطر وتجزئته وتقليل حجم المسؤولية، فإن شركة التأمين تحصل مع معيد التأمين على عمولة إسناد الخطر، وبالطبع فإن هذه العمولة تزيد في معدلها عن تكلفة الإنتاج وبذلك تحقق فائدة لها، وفي العمليات الاتفاقية والتي من خلالها يتم إسناد محفظة أخطار متنوعة ومختلفة في فرع تأميني واحد، تحصل شركة التأمين على عمولة الأرباح من معيد التأمين وهي عبارة عن نسبة من الأرباح المحققة لشركة إعادة التأمين.

ويمكن أن تكون عمليات إعادة التأمين عن طريق الوسطاء أو ما يسمى باللغة الإنكليزية "BROKER" حيث تقوم شركات التأمين بتكليف وسيط أو أكثر لتوزيع الفائض عن الأخطار لديها إلى شركات الإعادة في مختلف أنحاء العالم، وهنا تحصل شركة إعادة التأمين على العمل عن طريق هذا الوسيط والذي يضيف لنفسه عمولة تسمى عمولة سمسرة تتراوح ما بين 2.5% إلى 7.5% حسب طبيعة الخطر وحجم المسؤولية والأقساط المتحققة أما لماذا تلجأ شركات التأمين إلى الوسطاء من أجل توزيع الأخطار، والحقيقة فإن شركات التأمين من خلال لجوئها إلى الوسطاء تخفف العبء الإداري والمراسلات والبحث عن معيدي تأمين في مختلف أنحاء العالم.

### **لجوء شركات الإعادة إلى الوسطاء يخفف الأعباء الإدارية..**

أو عندما لا تكون هنالك علاقة مباشرة بين شركة التأمين أو معيد التأمين، وفي بعض الأحيان هنالك أخطار ذات طبيعة خاصة لها سوق إعادة تأمين في مكان ما من العالم قد تجهله شركة التأمين، وهنا يتم إسناد العمل إلى الوسيط والذي يقوم بدوره بالبحث عن المعيد المناسب لتلك الأخطار. مثال ذلك: التأمين الزراعي أو تأمين الأقماع الصناعية والأساطيل الجوية الحديثة ذات القيم التأمينية العالية كما يلعب السمسار دوراً في تحديد نوع التغطية التي تتطلبها شركة التأمين المباشر.

وكما أشرنا إلى الطبيعة العالمية لشركة إعادة فهي تحتاج إلى خطة تسويقية

وإنتاجية سنوية يتم تحديد معالمها في أول العام، وكذلك تحديد الاعتماد المالي لهذه الخطة، إذ تقوم شركات إعادة التأمين بزيارة دول مختلفة وباللغة

### **شركات إعادة نمناج إلى خطط تسويقية وإنتاجية..**

التأمينية تسمى أسواق تأمين حيث تتم زيارة شركات التأمين في سوق معين وعرض الخدمات المتاحة لديها من خلال الطاقات الاستيعابية المتوفرة لديها، والمقصود حجم المسؤوليات التي تستطيع قبولها في كل خطر من الأخطار وكذلك الفروع التأمينية المتاحة لديها، كما تعرض خدمات التدريب والتأهيل لكوادر هذه الشركات من خلال منحها دورات مجانية لمتدربين من تلك الشركات، وتعرض شركة إعادة التأمين آخر ميزانية لديها للوقوف على الواقع المالي وحجم الاحتياطيات لديها والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، وحجم الاستثمارات المتاحة والمبالغ النقدية المتوفرة لديها وحجم رأس المال، إن قدرة شركة إعادة التأمين في استيعاب الأعمال في الأسواق التأمينية تتوقف في حقيقة

الأمر على القدرة التنافسية لها في السوق العالمي من خلال حجم الملاءة المالية والسمعة الدولية وسرعة تسديد التعويضات في حال طلبها من شركات التأمين المباشر. لهذا تحرص شركات

### **وتحتاج إلى تحقيق سمعة دولية من خلال سرعة الإيفاء بالتزاماتها..**

إعادة التأمين على تحقيق سمعة دولية من خلال سرعة استجابتها لكافة متطلبات الزبائن (شركات التأمين) والإيفاء بالتزاماتها دون تأخير.

إن إعادة التأمين تلعب دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، ذلك أنه من خلالها يتم توزيع الخطر في دولة معينة على عدد من الدول الأخرى، وفي حال تحقق خسارة على خطر، لا يتحمل الاقتصاد المحلي لدولة ما كافة هذه الخسائر، وإنما من خلال إعادة التأمين يتم تجميع مبالغ التعويض وتسديدها إلى شركة التأمين الموجودة في دولة ما.

كما أن معيد التأمين المحلي يساهم في تقليل حجم المبالغ المصدرة إلى الخارج بالعملات الصعبة والاحتفاظ قدر الإمكان بهذه المبالغ ضمن الدولة، وبهذا المعنى فإن إعادة التأمين تساهم وإلى حد ما

### **معيد التأمين المحلي يساهم في الإقلال من حجم المبالغ المصدرة للخارج..**

في حماية الاقتصاد الوطني، وقد تنبه العديد من الحكومات والدول في العالم إلى أهمية وجود معيد التأمين المحلي، لهذا فقد وضعت شروطاً على شركات التأمين بإسناد أعمالها وبشكل إلزامي إلى المعيد المحلي، ونذكر على سبيل المثال:

**- السوق الجزائري:** والذي يتم إسناد كافة الأعمال من شركات التأمين إلى الشركة المركزية الجزائرية لإعادة التأمين دون تحديد نسبة، قبل اللجوء إلى السوق العالمي، ولشركة الإعادة الحرية في أخذ ما تشاء من هذه الأعمال حسب الطاقات الاستيعابية المتاحة لديها، وما يفرض عن ذلك تقوم شركات التأمين باللجوء إلى السوق العالمي. وفي السوق السوداني يتم إسناد 50% من الأعمال إلى شركة إعادة التأمين الوطنية، وفي إيران يتم إسناد 25% وهكذا..

أما في القطر العربي السوري فقد قضى قانون تأسيس شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بأن يتم إسناد حصة 10% من كل وثيقة تأمين تصدرها شركات التأمين في دولة

### **التشريع السوري ينص على**

**إسناد حصة 10% من**

**الوثائق إلى (الاتحادية) ..**

الاتحاد حيث تمّ العمل بموجب هذا القانون بشكل فعلي لغاية عام 1988، بعد ذلك التاريخ تبدلت طبيعة الإسناد مما أضرّ بمصلحة الشركة وبالتالي المصلحة الوطنية، وفي عام 2007 تمت إعادة النظر بمضمون

هذا القرار، وتمّ التوصل إلى اتفاق على قيام شركات التأمين في القطرين السوري واللبيبي بإسناد ما نسبته 10% من أعمالها إلى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، حيث التزمت غالبية شركات التأمين في سورية بمضمون هذا الاتفاق باستثناء البعض ولأسباب نجهلها، أما في ليبيا فإنّ المساعي لا تزال قائمة بهدف قيام شركات التأمين بإسناد 10% من أعمالها إلى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

### **تأمينات البحري:**

ويشمل التأمين البحري التعويض عن الخسائر التي تلحق بالممتلكات أثناء نقلها من مكان إلى آخر عبر البحار والمحيطات سواء كانت مصدرة أو مستوردة وعادة ما تؤمن البضائع ضد الأخطار البحرية وأخطار النقل بما في ذلك أخطار الحروب.



كذلك فإن التأمين البحري شمل التأمين على جسم السفينة وآلاتها ضد الأخطار البحرية مثل الطقس الرديء والجنوح والاصطدام والحريق والأخطار الأخرى.

### **التأمين البحري يشمل التعويض عن الخسائر في الممتلكات وفي جسم السفينة.**

كما يغطي تأمين النولون "Freight INS" وهو المبلغ الذي يدفع لصاحب السفينة مقابل قيامه بنقل البضائع عبر البحار، فإذا فقدت البضائع نتيجة لخطر من الأخطار البحرية سيفقد النولون أو جزء منه. والشخص صاحب المصلحة في هذا النولون هو الذي له مصلحة تأمينية في التأمين عليه، فإذا كان النولون يدفع مقدماً فإن قيمته ستدرج في القيمة التأمينية للبضائع ويكون مؤمناً معها. أما إذا كان النولون يسدد عند وصول البضائع إلى المشتري، ففي هذه الحالة تكون المصلحة التأمينية لصاحب السفينة. ويشترط في التأمين البحري صلاحية السفينة للملاحة البحرية، بمعنى أن تكون جاهزة للرحلة البحرية من حيث المعدات والآلات والمحركات، كذلك سلامة جسم السفينة، كما أن لعمر السفينة دور كبير في تحديد السعر التأميني لها، وعادة ما يضاف سعر تأميني على السعر الأساس للسفن التي يزيد عمرها عن 15 عام (ويسمى بدل قدم).

وينصح عادة في التأمين على البضائع أن تكون السفينة حديثة العهد، وذلك من أجل تقليل ما أمكن من حدوث الخسائر.

### **ينصح في التأمين على البضائع أن تكون السفينة حديثة.**

ونبين فيما يلي حساب الإيرادات والنفقات لفرع البضائع وذلك استناداً إلى آخر ميزانية فعلية متوفرة لدى فرع البضائع على النحو الآتي:

الأقساط الإجمالية المتحققة	163,241,635	ليرة سورية
الأقساط المعاد تأمينها	42,614,344	ليرة سورية
الأقساط الصافية المحتفظ بها	120,627,291	ليرة سورية
العمولات المدفوعة	39,007,430	ليرة سورية
التعويضات المسددة	35,720,061	ليرة سورية
<b>النتيجة</b>	<b>45,899,800</b>	<b>ليرة سورية</b>

مع الإشارة إلى أن معدل الاحتفاظ يبلغ 74% من إجمالي الأقساط الواردة والأعمال المعاد تأمينها 26% - أما حجم الأقساط الواردة من السوق السوري فتبلغ 24% من إجمالي الأقساط المتحققة و 11% من السوق الليبي والباقي من مختلف الأسواق العربية والأفرو آسيوية.

#### ـ فرع أجسام السفن:

ـ الأقساط الإجمالية المتحققة	53,586,197	ليرة سورية
ـ الأقساط المعاد تأمينها	20,776,594	ليرة سورية
ـ الأقساط الصافية المحتفظ بها	32,809,603	ليرة سورية
ـ العمولات المدفوعة	5,971,118	ليرة سورية
ـ التعويضات المسددة	24,849,063	ليرة سورية
ـ النتيجة	1,989,422	ليرة سورية

مع الإشارة إلى أن معدل الاحتفاظ يبلغ 61% والإعادة 39%. يشكل السوق الليبي 10% من إجمالي الأقساط المتحققة والباقي 90% من مختلف العالم، علماً أنه لا يوجد أعمال أجسام السفن من السوق السوري لدى إعداد هذه الميزانية. واليوم بدأنا نلمس أعمال أجسام سفن من هذا السوق من الشركات الخاصة.

## ـ تأمين الطيران ـ

بدأ التأمين على الطيران بشكل فعلي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

### التأمين على الطيران يبدأ بعد الحرب الكونية الثانية..

حيث بدأ التطور الحقيقي للطيران المدني وبدأت المصانع تنتج أنواعاً مختلفة من الطائرات وقياسات وحجوم مختلفة لنقل الركاب والآخر مخصص لنقل البضائع.

ويشمل التأمين على الطيران الأنواع التالية:

### – التأمين على الهيكل أو جسم الطائرة.

حيث يتم التأمين على جسم الطائرة على أساس القيمة المتفق عليها في بداية سريان الوثيقة (AGREED VALUE) ضد أخطار (الطيران – أي في الجو أو على الأرض أو على المدرج أو أثناء الجر والقطر) ويستثنى عادة من التأمين تآكل جسم الطائرة بسبب الاستعمال وعيوب التصميم والأعطال الكهربائية والميكانيكية.

### – تأمين المسؤوليات المدنية LEGAL LIABILITY.

حيث تعطي هذه الوثيقة المسؤولية المدنية للمؤمن له تجاه كافة المبالغ التي يلتزم بها قانوناً للركاب والطرف الثالث وذلك كتعويضات وبعده أقصى محدد في الوثيقة، بالإضافة إلى المصاريف القضائية والتي تتم بموافقة المكتب على أن لا تتجاوز إجمالي الإلتزامات عن التعويضات والتكاليف القضائية في كل الأحوال المبالغ المحددة في الوثيقة.

### **التأمين على الطيران يشمل الطائرة والمسؤوليات المدنية والطواقم الجوي ومشغلي المطارات..**

حيث يتم تعويض المؤمن له عن كل المبالغ التي يلتزم بسدادها قانوناً كتعويضات تجاه الركاب نتيجة الإصابات الجسدية الناجمة عن الحوادث أو الوفاة، وذلك أثناء النقل الجوي للطائرة.

ويتم الاتفاق عند بداية سريان التأمين على تحديد مبلغ التأمين الذي يلتزم بسداده المكتب عن كل فرد وعن الحادث الواحد.

أما المسؤوليات المدنية تجاه الطرف الثالث فتتضمن تعويض الناقل الجوي عن كل المبالغ التي يلتزم بسدادها قانوناً كتعويضات تجاه الطرف الثالث (الأشخاص والممتلكات) ناتجة عن الإصابات الجسدية أو الوفاة أو هلاك الممتلكات بسبب حادث ناشئ عن الطائرة مباشرة أو أية أشياء تسقط منها.

وهناك أنواع أخرى من تأمينات الطيران مثل تأمين المسؤولية المدنية لمشغلي

المطارات " AIRPOT OPERATORS LEGAL LIABILITY "

حيث بموجب هذا التأمين تقوم الجهات التي تدير المطار سواء أكانت حكومية أم خاصة بإجراء هذا التأمين وذلك لتغطية جميع المسؤوليات المرتبطة بالنشاطات المختلفة التي يمارسها المطار والتي قد تنشأ عن الآتي:

- 1 - المسؤولية عن سوء التوجيه أو إعطاء إشارات خاطئة للطائرات المتوجهة أو المغادرة للمطار بحيث ينشأ عن ذلك اصطدامها أو ارتطامها بأحد أبنية المطار.
- 2 - أية إصابات للركاب أو لممتلكاتهم وأمتعتهم أثناء تواجدهم بالمطار.
- 3 - تسمم الطعام الذي يقدم للركاب في مطعم المطار.
- 4 - تلف أو هلاك أو سرقة أو حريق السيارات المتوقفة في حظائر المطار وكذلك الطائرات الموجودة في الهنغارات.

وهناك تأمين فقد رخصة الطيار LOSS OF LICENCE INS.

ويغطي هذا التأمين الطاقم الجوي الطائر من طيارين أو معاونيهم وذلك تجاه فقد رخصة القيادة بسبب تدهور مستواهم الصحي نتيجة حادث أو مرض. ويتحدد تعويض المؤمن له بما يعادل مجموع إجمالي راتبه السنوي اعتباراً من تاريخ توفقه عن الطيران وحتى تاريخ تقاعده الطبيعي، ويتحدد القسط بنسبة مئوية من مبلغ التأمين المحدد.

وهناك أنواع أخرى من التأمينات تمتد لتغطي الاختطاف والحروب والاضطرابات حيث أن وثيقة تأمين الأجسام الأصلية تستثني هذه الأخطار.

### إجازات متحققة:

ونقدم فيما يلي لمحة عن الأرقام المتعلقة بتأمينات الطيران في الشركة حسب

**(الاتحادية) تتعامل مع  
مختلف أسواق التأمين  
العربية والدولية**

آخر ميزانية متاحة، مع الإشارة إلى أن الشركة في تعاملها لا تعتمد فقط على السوق المحلي وإنما على مختلف الأسواق سواء في المنطقة العربية أو الإقليمية أو الأفرو آسيوية، فهناك بالإضافة إلى السوقين السوري والليبي علاقات

عمل مع السوق المصري والسوداني واليمني والعماني والسعودي والإماراتي وقطر والبحرين والكويت وفي السابق مع السوق العراقي إلا أنه نظراً للظروف غير المستقرة وقيام الولايات المتحدة باحتلال العراق توقف عمل التأمين، كذلك السوق اللبناني والتونسي والجزائري والمغربي إضافة إلى بعض الدول الأفريقية.

أما في المجال الإقليمي فهناك علاقات عمل مع السوق الإيراني والسوق التركي وفي آسيا هناك علاقات عمل مع السوق الهندي والاندونيسي والكوري.. الخ

### (حساب الإيرادات والتنفقات لفرع الطيران)

ليرة سورية	22,757,706	— الأقساط الإجمالية:
ليرة سورية	9,997,132	— حصة معيدي التأمين
ليرة سورية	12,760,574	— الأقساط الصافية
ليرة سورية	1,459,373	— العمولات:
ليرة سورية	3,840,197	— التعويضات:
<b>ليرة سورية</b>	<b>7,461,004</b>	<b>— النتيجة :</b>

مع الإشارة إلى أن معدل الاحتفاظ يبلغ 56% والإعادة 44%، أما حجم الأقساط الواردة من السوق السوري فتبلغ 38% من إجمالي الأقساط والسوق الليبي 8% والباقي قبولات مختلفة من الوطن العربي والعالم الأفرو آسيوي.

\* \* \*

## إعادة التأمين.. المفهوم.. المهام والأسلوب

إعداد:فايزة سيف الدين

إعادة التأمين من حيث المبدأ هي التأمين على شركات التأمين المباشر، وبمعنى آخر، هي تحويل جزء من الخطر الذي تتحمله شركة التأمين لصالح المؤمن له إلى شركة تأمين ثانية. ولا يوجد بهذه الحالة أي علاقة مباشرة بين شركة الإعادة وبين المؤمن له الأصلي.



والحاجة إلى إعادة التأمين ضرورية لأسباب التالية:

- تخفيض حجم التعويضات المطلوبة من شركة التأمين إلى أقصى حجم ممكن.
- الحماية القصوى في حالة الكوارث.

### المهمة الأساسية لإعادة التأمين:

كما ذكر في المقدمة، فإن إعادة التأمين هي التأمين على شركات التأمين وهي تحرر شركات التأمين المباشر من الأخطار التي تتجاوز حدودهم الاكتتابية، أو التي لا تندرج ضمن نطاق اتفاقياتهم، لسبب أو لآخر. ولا يوجد أي علاقة مباشرة بين شركات الإعادة وحملة الوثائق، والجمهور عادة لا يسمع بنشاط شركة الإعادة إلا في حال تعرضها لأزمة مالية أو حصول التعويضات الكبيرة التي تضطر فيها شركة الإعادة لدفع نصيبها فيها، هذا في السابق، أما في الوقت الحالي، فقد تنامي دور معيد التأمين ليحتل دوره في المناقشات التأمينية والمشهد التأميني بشكل عام.

**الأخطار الفردية والمحافظة:**

تلجأ شركات التأمين المباشر للتخلص من الأخطار الكبيرة بإسنادها كلها أو جزء منها إلى شركات إعادة التأمين اختيارياً أي يتم العرض والإسناد لكل خطر على حدة. وقد تعتمد شركة التأمين في حالات أخرى إلى تجميع الأخطار المتشابهة ولكل فرع من

### **للتخلص من الأخطار الكبيرة تلجأ شركات التأمين إلى شركات الإعادة..**

الفروع التأمينية ضمن محافظة واحدة وتعرضها على معيد التأمين ليتحمل جزء منها ضمن ما يسمى بالاتفاقيات Treaties وذلك لتوفير الوقت والجهد.

وبشكل عام، تلجأ شركة التأمين إلى إعادة التأمين في جميع الحالات أي للمحافظ المتوازنة أو غير المتوازنة وفقاً لما يلي:

**1 – المحافظ المتوازنة Balanced Portfolios:**

تكون المحفظة التأمينية متوازنة عندما تتضمن أخطاراً متشابهة ومتعادلة، وتكون التعويضات التي تتعرض لها هذه المحفظة لهذه الحالة تعويضات متوازنة.

وهكذا، فإن شركة التأمين المباشر تحتاج الإعادة من خلال برامج خفيفة وللمبالغ

متواضعة وقد لا تحتاج إليها أصلاً، ولعل محافظة تأمين السيارات خير مثال على ذلك، فإذا تضمنت تلك المحفظة عدداً وافياً من الأخطار ولتكن 200000 سيارة مثلاً، فيتم في هذه الحالة تطبيق مبدأ الأعداد الكبيرة، ويكون معدل الخسارة Loss Ratio

### **شركة التأمين المباشر تحتاج إلى شركات الإعادة من خلال برامج حقيقية..**

(نسبة الخسائر إلى الأقساط) يتراوح في مجال معين دون حصول تحولات كبيرة.

ولكن هذا الوضع لا يمثل حالة عامة، إذ إن المحافظ المتوازنة تتعرض أحياناً لبعض التحولات غير الطبيعية كحالات الكوارث التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التعويضات، وهذا الأمر هو الذي تلجأ شركة التأمين المباشر بموجبه إلى معيد التأمين.

**2 – المحافظ غير المتوازنة Unbalanced Portfolios**

المحافظ غير المتوازنة، هي التي تحتوي على عدد محدد من الأخطار ذات الخطورة العالية التي تتبع من عدد من الأخطار التأمينية، وخير مثال

### **للمحافظ المتوازنة هي التي تحتوي على عدد محدد من الأخطار.**

على ذلك فرع الطيران مثلاً حيث يزداد مبلغ التأمين من خلال تراكم مبالغ تأمين الممتلكات والهياكل والمسؤوليات والحوادث الشخصية، ومثل هذه الأخطار يصعب تحملها من خلال شركة تأمين بمفردها مهما كان حجمها، وقد يصعب في بعض الأحيان إيجاد معيد التأمين الذي يتحمل هذه الأخطار، ويتم اللجوء في هذه الحالات إلى إنشاء المجمعات Pools بحيث يتم الاحتفاظ بجزء من الخطر لصالح شركة التأمين الوطنية ويسند الجزء الأكبر إلى المجمعات الخارجية.

في الواقع، فإن الأمثلة المذكورة أعلاه عن المحافظ المتوازنة وغير المتوازنة تشكل الأوضاع الأكثر تطرفاً بالنسبة للمحافظ التأمينية وتضم فيما بينها محافظ الحوادث والمسؤوليات والبحري والحياة والتي يتم فيها اللجوء إلى برامج إعادة التأمين بشكل عادي وبنسب متفاوتة تتغير من حالة لحالة ومن فرع تأميني إلى فرع تأميني آخر.

### متى تصبح إعادة التأمين ضرورة ملحة..؟

الجواب عن هذا السؤال دقيق جداً وهو يتغير من شركة لأخرى ويختلف باختلاف السياسة العامة لشركة التأمين. وتعتمد الإجابة النهائية عن هذا السؤال على عدد من العوامل مثل القدرة على تحمل الخطر والمركز المالي وعوامل السوق. فشركة إعادة التأمين قد لا تمنع شركة التأمين من الإفلاس مثلاً ولكنها قد تكون الأداة المساعدة على تخفيض احتمال الإفلاس.

### **شركات إعادة لا تمنع الإفلاس لكنها تساعد في تخفيض احتمالاته..**

### كيف يستطيع معيد التأمين أن يؤثر على شركة التأمين؟

يساعد معيد التأمين على تقوية مركز شركة التأمين بالنسبة لمؤمنيه من خلال بعض الأمور منها:

- مساعدة شركة التأمين على الوقوف بصلاية في حالة الكوارث.
- المساعدة على استقرار التقرير السنوي لشركة التأمين لتحميله بعض الأخطار مثل خطر الخطأ والتمويل والمحافظ.
- العمل على توازن محافظ التأمين في شركة التأمين المباشر بتحملة جزء من مبالغ التأمين الضخمة والأخطار الأكثر تعرضاً.



- زيادة الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين.
- زيادة حجم رأس المال الذي تتعامل فيه شركة التأمين عن طريق تحرير جزء من الموجودات التي كانت محجوزة لحماية الأخطار.
- دعم شركة التأمين وزيادة قوتها بتقديمه العديد من الخدمات مثلاً.
  - \* تقديم البيانات التفصيلية عن الأسواق التأمينية.
  - \* تقديم الاستشارات اللازمة عند حصول التعويضات.
  - \* تقديم الدعم عند تسوية التعويضات.
  - \* إنجاز بعض الأعمال الاكتوارية.
  - \* تدريب العاملين في شركات التأمين.
  - \* المساعدة في استثمار رؤوس أموال شركات التأمين وإيجاد الشركاء عند اللزوم وترتيب عمليات الدمج بين الشركات.

### **كيف يفيد معيد التأمين شركة التأمين المباشر:**

يمكن لمعيد التأمين أن يفيد شركة التأمين في **يمكن لمعيد التأمين أن يفيد شركة التأمين في مجالات عديدة وتختلف هذه الفائدة باختلاف أساليب التأمين.**

### **أولاً — في إعادة التأمين الاختيارية:**

- \* تخفيض مساهمته بالأخطار الكبيرة مثل معامل السيارات والمخازن الكبرى.
- \* حمايته في حال تراكم المسؤوليات التي لا يتم حصرها فعلياً قبل حصول التعويض كتأمين مسؤوليات الإنتاج في المعامل الدوائية.

### **ثانياً — في إعادة التأمين غير النسبية:**

- \* الحصول على تأمين برامج الإعادة للأخطار الكارثية مثل أخطار البرد (Hail) والعواصف والزلازل والفيضانات أو حوادث الطرق المفجعة وحوادث الطيران والبحري.

### ثالثاً - في إعادة التأمين النسبية:

\* الحصول على الحماية والتغطيات المناسبة رغم سجل الخسائر السيء الذي تتعرض له شركات التأمين في الدورات الاقتصادية السيئة، أو تغيير القوانين أو التغيرات الاجتماعية.

### رابعاً - في الأعمال المالية:

توفير الحماية للأعمال الفردية أو المحافظ التي يصعب التأمين عليها ويتم ذلك من خلال بناء علاقة متوسطة أو طويلة الأجل بين معيد التأمين وشركة التأمين المباشر وليس على مدى عام واحد، ويتم تنفيذ ذلك من خلال المجمعات أو عدة شركات تأمين مباشر.

### نتائج الإعادة بالنسبة لشركة إعادة التأمين:

يتبين مما سبق بأن معيد التأمين بشكل عام يتحمل الأخطار الأكثر تعرضاً والأخطار الكارثية وغيرها من الأعمال الخطيرة، ومهمة معيد التأمين هي توفير أقصى حماية ممكنة لشركات التأمين والتي تناسب كل شركة على حدة في نفس الوقت الذي يؤمن فيه الحماية الكافية لشركته وعدم تعريضها للخطر. فمعيد التأمين إذن، يسعى لضمان توازن محافظه عن طريق توزيع أنشطته جغرافياً عبر العالم وفنياً في جميع الفروع التأمينية.

### ومعيد التأمين يسعى ما أمكن إلى حماية وجوده من خلال:

- \* التحكم بالأخطار الأشد تعرضاً وحالات التراكم من خلال اتباع سياسة قبولات واكتتاب مناسبة.
- \* الحفاظ على العلاقات طويلة الأجل مع شركات التأمين.
- \* الاكتتاب قدر الإمكان بالجزء المتوازن من المحافظ في شركات التأمين المباشر مثل مسؤولية الطرف الثالث في تأمين السيارات والحوادث الشخصية والممتلكات.
- \* تأمين برامج إعادة تأمين مكررة Retrocession للأعمال التي تفوق طاقته الاستيعابية.

### الطرق أو الأساليب المختلفة لإعادة التأمين:

تتم أعمال إعادة التأمين من خلال أساليب مختلفة مثل إعادة التأمين الاختيارية أو الاتفاقيات النسبية كالحصص النسبية والفائض أو الاتفاقيات غير النسبية أي زيادة الخسارة وسنتطرق إلى كل من هذه الأساليب ببعض التفصيل:

### **أعمال إعادة التأمين تتم من خلال أساليب مختلفة كإعادة التأمين الاختيارية أو الاتفاقيات**

#### 1 - الحصص النسبية Quota Share:

يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في الشركات الحديثة حيث لا يتوفر سجل كاف للأخطار التي يمكن لمعيد التأمين أن يعتمد عليها. ويتم بهذه الطريقة توزيع الخطر عند الاكتتاب عليه بين شركة التأمين وشركات الإعادة بشكل نسبة معينة بحيث يحصل كل منهما على قسط معادل للنسبة المئوية التي يساهم فيها بالخطر مهما كان الخطر صغيراً أو كبيراً. ويتم تطبيق هذه الاتفاقيات ضمن جو من الثقة من معيد التأمين بالقدرة الاكتتابية لشركة التأمين المباشر لأنه يتقاسم معها نفس المصير.

ويتم تحديد هذه الاتفاقيات سنوياً في العادة. ويساعد هذا الأسلوب شركة التأمين المباشر على الحصول على سعة اكتتابية إضافية ولكن ضمن حدود معينة كما أنه يساعد على تسريب جزء من الأقساط كان يمكن لشركة التأمين أن تتحمل أخطارها بمفردها.

#### 2 - اتفاقية الفائض Surplus Treaty:

ينبع هذا الأسلوب في الشركات ذات الخبرة السابقة أي شركات التأمين المباشر التي لديها سجل للأخطار التي تكتتب فيها. ويتم بهذا الأسلوب تحديد احتفاظ الشركة المسندة بمبلغ معين من جميع الأخطار وإسناد الفائض إلى شركات الإعادة. ويتم التجديد سنوياً هنا أيضاً، ويتم مراجعة الإنجاز لكي يتم تعيين حدود الاتفاقية ونسبة العمولة ونسبة عمولة الأرباح، وعادة ما يتم تصميم اتفاقية خاصة لكل فرع من الفروع التأمينية.

ولاتفاقية الفائض فائدة أساسية أنها توفر طاقة استيعابية أوسع للشركة المسندة مما يساعدها على قبول أخطار أكبر وتوسيع نطاق أعمالها.

### **لاتفاقية الفائض فائدة أساسية كونها توفر طاقة استيعابية أوسع للشركة المسندة.**

### **العمليات الاختيارية *Facultative Reinsurance*:**

**تتطلب العمليات الاختيارية المزيد من الجهد والوقت لتابعة كل حالة على حدة..**

تلجأ شركات التأمين مهما كان وضعها سواء الحديثة أو القديمة إلى هذا النوع عندما يتجاوز مبلغ التأمين حدود اتفاقيات الحصة النسبية أو الفائض، أو إذا كانت شروط العملية لا تندرج ضمن الشروط الاتفاقية.

ويتم بإعادة التأمين الاختيارية دراسة كل خطر على حدة من قبل معيد التأمين حسب الخبرة السابقة ودرجة الخطورة.

### **فوائد العمليات الاختيارية *Advantage of Facultative*:**

يتم دراسة الخطر بحد ذاته ويتم تقييم إيجابياته وسلبياته على حدة. ويتم تحديد الأسعار حسب النتائج العالمية ومع التركيز على الأسعار التي تؤمن زيادة في السيولة. من جانب آخر فالعمليات الاختيارية تتطلب المزيد من الجهد والوقت لمتابعة كل حالة على حدة مما يتطلب ارتفاع معدل التكاليف والعمولات.

### **زيادة الخسارة *Excess of Loss*:**

تلجأ شركة التأمين لهذا الأسلوب عندما ترغب بتحمل جزء أكبر من الأخطار لحسابها الخاص اعتماداً على قوة موقعها الحالي. ويساعد هذا الأسلوب الشركة المسندة على الاحتفاظ بجزء أكبر من الأقساط لحسابها الصافي الخاص. ويتم إعادة التأمين بهذه الحالة على الجزء من التعويض الذي يتجاوز الأولوية التي تقدر بمبلغ معين وتحمله شركة التأمين. ويفضل معيدو التأمين عادة زيادة الخسارة لأنهم يستطيعون أن يحددوا السعر على أساس الشروط الخاصة بكل غطاء والفترة التي يتوقعون فيها استرداد التعويضات وهو ما يسمى بفترة الاسترجاع *Payback Period*. فعلى سبيل المثال إذا توقع المكتب حصول حادثة واحدة كل عشر سنوات، فيكون السعر في هذه الحالة 10%. وهناك بعض الحالات التي يعطي فيها معيد التأمين سعراً لغطاء معين 1% إذا كان تواتر التعويضات مرة واحدة خلال مائة عام.

ويعتمد تحديد السعر على تواتر التعويضات وحجمها ونسبة التعويض للحوادث (بما فيها التغييرات المناخية) والسياسة الاكتتابية للشركة المسندة.

وغالباً ما يتم تقسيم هذه التغطيات إلى شرائح Layers إذا كانت المسؤوليات المؤمن عليها عالية جداً. وتتضمن زيادة الخسارة أيضاً شرط Reinstement وهو إعادة التغطية إلى حدودها الأصلية عند استهلاك جزء منها أو كلها لدى حصول التعويض. ويتم تطبيق هذا الشرط بتسديد أقساط إضافية أو بشكل مجاني حسب الشروط المطبقة لكل تغطية.

وفي بعض أنواع زيادة الخسارة التي تطبق في فروع معينة مثل فرع السيارات

وتعويض العمال، هناك إمكانية تعديل السعر سنوياً بناء على قيمة التكاليف وهو ما يعرف بتكلفة الاحتراق Burning Cost لأن طبيعة الوثائق الأصلية لهذه التغطيات هي وثائق طويلة الأجل وهي بذلك تدرج ضمن ما يسمى بزيادة الخسارة

### في بعض أنواع زيادة الخسارة هناك إمكانية تعديل السعر سنوياً..

الفعالة Working Excess of Loss

#### التسعير Rsting:

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل بالنسبة لهذه التغطيات، ليس لشركة التأمين

المباشر فقط ولكن لشركات إعادة أيضاً. وقد تم إيجاد بعض النماذج Models فيما يتعلق بحالات الكوارث، رغم أن هذه النماذج قد لا تكون مجدية في بعض الحالات الكارثية، فتحديد حجم التعويضات يتطلب فترة طويلة من الزمن للشركة المسندة وفترة

### مرحلة التسعير من أخطر المراحل سواء لشركات التأمين أو لإعادة..

أطول لمعيد التأمين، وهناك بعض الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الأسعار مثل حجم الأولوية، سجل الخسائر وسمعة الشركة المسندة. ونجد بعض الحالات التي رفض فيها معيد التأمين قبول أعمال اتفاقية أو اختيارية والتي كان تسعيرها أقل من اللازم بسبب عامل المنافسة. هذا الرفض يجعل المكتب يعيد النظر بالتسعير حتى يصل إلى السعر المناسب.

#### العلاقة طويلة الأجل Long Term Relationship:

تعتمد إعادة التأمين بالدرجة الأولى على العلاقات بين الأشخاص. حيث يقوم السمسار أو ممثلو معيد التأمين بزيارة الشركة المسندة للتعرف عليها عن قرب ثم يقرر نوع العلاقة التي سيقمها مع هذه الشركة فإذا اقتنع بالشركة المسندة فإنه يؤسس

معها علاقة طويلة الأجل لا تتأثر بالنتائج الخاسرة لبعض السنوات حيث يتم تعديل الشروط والعقود بينهما بشكل مستمر لصالح الطرفين. لذا، فإن الشركات التي تغير المعيين بشكل دائم قد تواجه المشاكل وتضطر إلى القبول بشروط في غير صالحها.

### الاحتياطات *Reserving*:

لا شك بأن حجز الاحتياطات التي تتناسب فعلاً مع المسؤوليات من أهم الأمور التي تواجه شركات إعادة التأمين. وهناك العديد من الأمثلة عن شركات تعرضت للإفلاس بسبب عدم حجزها للاحتياطات الكافية. ويتم اللجوء أحياناً إلى حجز احتياطات أقل من الواقع بهدف رفع نسبة الأرباحية للاتفاقية أو بسبب عدم القدرة على تحديد التعرض الفعلي للخسائر كما في حالة الكوارث.

ويأتي الاحتياطي الخاص بالتعويضات التي حصلت ولم يبلغ عنها IBNR وأخطار المسؤوليات لتزيد من حجم المشكلة. لذا فإن تحديد حجم المسؤوليات المناسب من أهم التحديات التي تواجه شركة التأمين ومعيد التأمين ولكن بدرجة أكبر: وقد تتأخر الحسابات الصادرة عن شركة التأمين بالوصول إلى معيد التأمين بالوقت المناسب لأسباب عدة، مما يجعل معيد التأمين غير قادر على تحديد احتياطي التعويضات المناسب لهذه الاتفاقيات مما يؤثر على نتائجه، خاصة وأن معيد التأمين يتلقى الأعمال من شركات مختلفة حول العالم وعدم حجز الاحتياطات المناسبة لمسؤوليات هذه الأعمال قد يؤثر على نتائج معيد التأمين.

### معيد التأمين يتلقى الأعمال من شركات مختلفة حول العالم.

### المشاركة في المصير *Follow the Fortune*:

تحتوي شروط العمليات الاتفاقية لإعادة التأمين على شرط يشير إلى أن معيد التأمين يتبع شركة التأمين بخصوص تسوية التعويضات. وبدون وجود هذا الشرط بشكل صريح يكون لمعيد التأمين الحق أن يناقش ويدقق بأي تسوية مع الشركة المسندة حول شمول التغطية الأصلية لهذا التعويض. وفي حال عدم شموليته يمكن لمعيد التأمين رفض هذا التعويض.

### تطور التعويض Loss Development:

يواجه معيد التأمين مشكلة كبيرة عند تسوية تعويضات الممتلكات في حالة الكوارث حيث تتطلب تسوية بعض التعويضات فترة طويلة من الزمن ولا يستطيع معيد التأمين حجز الاحتياطي

#### تسوية تعويضات الممتلكات من أصعب ما يواجه معيد التأمين

المناسب لها وذلك بسبب بعض الأمور منها:

- 1 - الخلاف حول عقد التغطية، كما هو الحال في حادثة مركز التجارة العالمي.
- 2 - صعوبة التجميع أو التوصل إلى المبلغ الفعلي للتعويض كما هو الحال في تعويض الوفاة بسبب حادث طائرة مثلاً أو تعويضات المسؤولية.
- 3 - اكتشاف التعويض بعد فترة طويلة من حصول الحادثة، كما هو الحال في تعويضات الاسبستوس "Asbestos" (الحرير الصخري) حيث تتطلب بعض تعويضاته حوالي 25 عاماً حتى يتم اكتشافها.

4 - التأخير في تجميع التعويضات الكارثية،

كما هو الحال في إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومعيدو التأمين وحتى المكتتبون يصعب عليهم

#### في بعض الحالات يصعب على معيدي التأمين والمكتتبين تحديد التسعير المناسب..

تحديد التسعير المناسب لمثل هذه التعويضات.

### التغطيات على أساس تاريخ حصول الحادث

#### Losses Occuring Basis /Claims made basis Covers:

يفضل معيدو التأمين تصميم التغطيات على أساس "تاريخ حصول الحادث" حيث يكون فيها معيد التأمين مسؤولاً عن التعويضات التي تحصل خلال فترة معينة من الزمن بغض النظر عن تاريخ إصدار الوثيقة الأصلية. وتوفر هذه التغطيات صمام أمان للمكتتبين لأن دفع التعويض يجب أن يحصل خلال فترة الوثيقة وخلال فترة الإعادة الثانية Retroactive الممنوحة.

### دورة الطاقة الاستيعابية في سوق التأمين *Cycle of Markey Capacity*:

عندما يشتد سوق إعادة التأمين بسبب سجل التعويضات الماضية وترتفع معدلات الأسعار حتى يتم استرداد الخسائر، يدخل إلى السوق طاقة استيعابية إضافية عن طريق شركات إعادة جديدة مدفوعة بإغراء الأسعار المرتفعة السائدة دون وجود الخبرة للتأمينية اللازمة لتقييم التعويضات بالشكل المناسب. ونتيجة لذلك، يتم الضغط على الأسعار والدخول في منافسة غير صحية ولا تؤدي إلى صالح السوق. وهكذا يدخل المعيدون في السوق السهل بسبب الأسعار غير المتناسبة مع الأخطار. مما يؤدي إلى انحسار الطاقات الاستيعابية التي دخلت إلى السوق بعد لوعتها من الخسائر المتلاحقة. ويحاول المكتتبون الحكماء أن يحدثوا من قبولاتهم وتعود دورة السوق إلى طبيعتها الاعتيادية، أي انخفاض في السعة والأسعار المرتفعة. وقد حصل هذا المشهد مرارا في سوق تأمين الأهمار الصناعية.

### الإعادة المكررة *Retrocession*:

تسمى إعادة تأمين أعمال إعادة التأمين بالإعادة المكررة *Retrocession* وتسمى الشركات التي تقبل هذه الأعمال بشركات الإعادة المكررة *Retrocessionairs* وهذه التغطية من أصعب التغطيات التي يتم الحصول عليها بالنسبة للشركة المسندة ويصعب تسعيرها بالنسبة لشركة الإعادة المكررة.

ومثال ذلك سوق لندن للتأمين / هيئة اللوينز والذي عانى كثيراً من قبولاته في أعمال زيادة الخسارة. والمسؤوليات بالنسبة لهذه القبولات تنور من معيد لأخر وفي حالة الخسائر الكارثية تتراكم الخسائر بالنسبة لشركات الإعادة المكررة لأن التزاماتها تأتي من مصادر متعددة في السوق، وقد تؤدي الخسائر في بعض الحالات، إلى إفلاس بعض شركات الإعادة المكررة.

\* \* \*

**المرجع:** المحاضرات التي تم إلقاؤها في دورة إعادة التأمين في الأكاديمية الوطنية للتأمين في مدينة بونا / الهند خلال الفترة الواقعة بين 10 - 12 / 9 / 2009.

\* \* \*



**الأزمة المالية ظاهرة حتمية:  
الخلل يكمن في فقدان النقود لوظيفتها الأساسية...**

د. محمد سامر القصار

من المؤكد ان الأزمة المالية التي يمر بها العالم اليوم تعد من بين أهم الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين وغير الاقتصاديين على حد سواء... فقد امتلأت وسائل الإعلام بالتحليلات والتأويلات، لكن قلما سلط الضوء على الأسباب الحقيقية لتلك الأزمة التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً... سيقدم هذا البحث عرضاً مبسطاً لأهم أسباب وقوع الأزمة المالية العالمية نرى أن السبب الرئيسي، وبكل بساطة، يتمثل في منح النقود قيمة بحد ذاتها وبالتالي إبعادها عن وظيفتها الأساسية في تسهيل تبادل السلع والخدمات.. وهو ما أدى بدوره إلى تركيز الثروات في قطاع العقارات الذي سبب الأزمة...

**إذا ما الذي سبب الأزمة المالية الحالية؟**

إنه الفصل شبه التام بين حجم التمويل المتوفر (كمية النقد المتداول) والنشاط الاقتصادي الحقيقي الذي يفترض أن يكون الوسيلة الوحيدة لتوليد النقد... فالنقد بات يولد النقد حتى أصبحت كمية النقد (وفقاً لإحدى الدراسات التي طبقت على بلدان أوروبا الغربية والتي سنتناولها لاحقاً) تعادل أكثر من عشرة أضعاف حجم الناتج المحلي لتلك الدول مجتمعة... بصيغة أبسط: السبب الرئيسي هو ان الاقتصاد الغربي جعل الأموال تجلب الأموال بغض النظر عن نتيجة الأعمال، في حين أن المبدأ الاقتصادي البسيط يقتضي أن الأعمال هي التي يجب أن تجلب الأموال... ولكن كيف ذلك؟؟

## بدايات المشكلة: انهيار سوق الإقراض العقاري في أمريكا..

لنتعرف على تركيبة سوق الائتمان (الإقراض) السكني في الغرب، وبالأخص في الولايات المتحدة لأن الأزمة بدأت هناك. تُقسّم البنوك سوق القروض العقارية أو السكنية بشكل عام إلى نوعين أساسيين: الأول وفيه يقدم المصرف القروض لأصحاب الملاة المالية الجيدة والممتازة بحيث يكون احتمال تحول القروض إلى ديون

معدومة احتمالاً ضعيفاً جداً، والنوع الثاني هو سوق الإقراض العقاري الثانوي (Sub prime Mortgage Market Credit) والذي لا يتمتع المقترضون فيه بنفس المستوى من الملاة المالية للنوع الأول، ذلك لأن لديهم مشكلة في تاريخهم الائتماني أو الاقتراضي (History) كونهم عجزوا عن سداد قروض استدانوها لاحتياجات مختلفة في الماضي أو لأنهم لم يرغبوا في سدادها أصلاً، لذا فإن سعر الفائدة على ذلك النوع من القروض هو بالضرورة أعلى من الفائدة على النوع الأول. طبعاً تقوم البنوك عند منح النوع الثاني من القروض بطلب ضمانات أعلى قيمة، حماية لقيمة قروضها وتخفيفاً لاحتمال تحولها إلى

### الانهيار لم يحصل بين يوم وليلة بل كان نتيجة تراكمات سابقة..

ديون معدومة، إلا أن الأزمة بدأت هنا... حيث بدأ انهيار في سوق الإقراض العقاري الثانوي في الولايات المتحدة في نهاية صيف 2007 - بمعنى أنه تحولت معظم القروض في سوق الإقراض العقاري الثانوي هذا إلى ديون معدومة أو شبه معدومة، وهو انهيار لم يحصل بين يوم وليلة بل كان نتيجة تراكمات سابقة، لذا دعونا نتحقق من ماهية المشكلة بشكل أكبر...

فخلال السنوات الخمس التي سبقت بداية الأزمة كانت أسعار الفائدة على القروض السكنية بشكل عام منخفضة جداً في أمريكا، مما شجع الكثير على الاقتراض والاستثمار في تلك السوق، أضف إلى ذلك تراكم الودائع لدى البنوك الأمريكية والغربية بشكل عام، وهو ما دفع البنوك بشكل خاص إلى تقديم التسهيلات الائتمانية العقارية المغرية حتى لتلك الفئة من المقترضين التي لا تتمتع بملاة مالية جيدة أصلاً. لكن الفكرة التي اعتمدت عليها البنوك التي أقرضت تلك الفئة كانت تقضي بأنه في حال لم يتم التمكن من استرداد

القروض تلك، وهو الأرجح، فإن البنوك ستلجأ لإعادة استملاك ومن ثم بيع تلك المساكن في السوق مستفيدة من التصاعد المستمر في أسعار العقارات خلال تلك الفترة (حيث كان ارتفاعاً تضخيمياً لا تدعمه أسباب اقتصادية حقيقية). ومن هنا فقد تشكل ما يسمى بالفقاعة

السعرية (Price Bubble)، مما دفع معظم البنوك التي قدمت تلك التسهيلات الائتمانية بضمانة العقارات للاعتقاد بانها لن تخسر... حتى لو توقف المقترضون عن سداد قروضهم في ضوء ارتفاع

### **ارتفاع أسعار العقارات في الولايات المتحدة كان ارتفاعاً تضخيمياً..**

أسعار العقارات، بل انها قد تبيع من الفرق في الأسعار عند إعادة تملك هذه العقارات. هذه الثقة في أداء سوق العقارات الأمريكية دفع الكثير من البنوك بالنتيجة إلى عدم الاكتراث في التحقق من الملاءة المالية لكثير من المقترضين، حتى ان الأمر وصل ببعضهم إلى توفير قروض عقارية لأناس لا دخل لديهم (يعتاشون على المعونات الحكومية) ولا يملكون أصولاً يمكن اعتمادها كضمانات إضافية، حتى أن بعضاً منهم كان له سوابق جنائية! هذا مما دفع بعض المحللين الماليين لتسمية تلك القروض بالقروض اللا مستندية. أو ما سمي بـ (No - documents Loans) في حقيقة

### **الثقة في أداء سوق العقارات دفع الكثير من البنوك لعدم التأكد من ملاءة المقترضين..**

الأمر، وعندما بدأت الأمور تتجه نحو الأسوأ بالنسبة للبنوك نتيجة لتنامي قيمة القروض المعدمة أو شبه المعدمة بسبب اتجاه أسعار العقارات في أمريكا للانحدار - بعكس ما توقعته البنوك - بدأت أسعار الفائدة على تلك القروض بكل أشكالها تقريباً بالارتفاع لنتناسب مع حجم المخاطرة، مما رفع بدوره من نسبة الديون المعدمة بشكل أكبر بسبب عجز المزيد من المقترضين عن سداد الأقساط مع الفوائد، وهو ما ترافق بالنتيجة مع موجة غير مسبوقه من إعادة تملك البنوك لتلك المساكن لاسترداد تلك القروض.. كما ترافق ذلك مع تباطؤ في حركة الشراء نتيجة العرض الكبير في السوق، ورغبة من المشترين في التريث لفترة أطول أملاً في انخفاض أكبر للأسعار في سوق العقارات الأمريكية.. وهذا ما زاد الطين بلة..

إذ أدى ذلك بالنتيجة إلى موجة انخفاض غير مسبوقه في أسعار العقارات، بل وافتراض أعداد متزايدة من الأمريكيين من محدودي الدخل الأرصفة نتيجة استملاك البنوك لبيوتهم!! نتيجة ذلك بالنسبة

### **أعداد كبيرة من الأمريكيين افترشت الأرض بعد استيلاء المصارف على منازلهم..**

للبنوك كانت تحول تلك القروض إلى ديون شبه معدومة لعدم قدرة البنوك عملياً على تحويل الضمانات (العقارات الممولة) إلى سيولة دونما تكاليف باهظة.. لكن السؤال الذي قد يتبادر إلى ذهن القارئ هو الآتي:

### لماذا لجأت البنوك لإقراض توسعي وعشوائي كهذا؟؟

#### **الأزمة تكمن في خللين أساسيين أظهرتهما التعاملات المالية..**

ألا يفترض بالبنك أن يوظف الأموال المودعة لديه بشكل حذر؟؟ فلماذا هذا التقريط إن صح التعبير؟ الإجابة تكمن في خللين أساسيين في المعاملات المالية التي أفرزتها الرأسمالية، وهما:

- 1 - الفصل شبه التام بين التمويل ونتائج النشاط الاقتصادي الحقيقي، وهو السبب الرئيسي في تضخيم أسعار العقارات بشكل غير منطقي، مما جعل عملية انهيار تلك الأسعار مسألة وقت ليس إلا.
- 2 - عمليات بيع الديون بديون أخرى (أو توريق الديون): أي تحويل الديون إلى سندات يتم بيعها وشراؤها بسعر السوق، وهو ما سبب انتشار الأزمة بين دول العالم بشكل لم يسبق له مثيل..

فالفصل شبه التام بين التمويل (الإقراض البنكي)، ونتائج النشاط الاقتصادي الحقيقي، ينجم عنه فصل بين المخاطرة التي تعترى أي نشاط اقتصادي، وبين العائد الذي يحققه ذلك النشاط الاقتصادي، مما جعل طرفاً واحداً في هذه العلاقة التمويلية يحتمل المخاطرة كاملة كما حصل في سوق العقارات الأمريكية: إذ ما كان على المقترضين من غير الملاءة المالية المطلوبة سوى أن يعلنوا إفلاسهم وبالتالي تحملت البنوك كامل العبء الناجم عن انهيار الأسعار. فالمشكلة التي وقعت فيها البنوك الأمريكية في سوق الإقراض العقاري الثانوي (الذي بدأت الأزمة بسبب انهياره) هي أن تلك البنوك كانت تعتمد في تقييمها للأخطار المرتبطة بتمويل العقارات على أسعار تلك العقارات فقط (والتي اعتقدت أنها ستنقى مرتفعة أو أنها ستستمر بارتفاع بعض النظر عن ملاءة المقترض). في المقابل، قد يتحمل المقترض كامل المخاطرة الناجمة عن الاقتراض (وهو أمر يتضح بشكل

#### **المشكلة التي وقعت فيها المصارف كانت في تقييم الأخطار حسب الأسعار الجارية..**

أكبر عند تمويل المشاريع الاستثمارية)، لأن ما يهيم البنك في هذه الحال هو تحصيل الدين + الفوائد من المقرض البنكي بهذا الشكل، لأن الأصل هو أن يولد النشاط الاقتصادي المال في حال حقق الأرباح، لا أن يتولد المال بغض النظر عن نتيجة الأعمال خاسرة كانت أم رابحة. فالإقراض بهذا الشكل يفصل بين شيئين أساسيين ببساطة مطلقة، وهما: المخاطرة التي تعترى ممارسة أي نشاط اقتصادي (تجاري أو صناعي...) والعائد المتولد عن ممارسة هذا النشاط الاقتصادي، وهو تناقض جوهري في الحقيقة، لأن العائد المتوقع يتناسب طردياً مع المخاطرة... وعليه فلا يوجد استثمار لا توجد فيه مخاطرة..

---

### **العائد المتوقع يتناسب طردياً مع المخاطرة.. بالتالي لا يوجد استثمار بلا مخاطرة..**

---

إن مما زاد رغبة البنوك في التوسع في هكذا نوع من القروض هو قدرتها على تحويل تلك القروض الممتوحة (في غضون ساعات معدودة من منح القرض) إلى سيولة نقدية يمكن استخدامها في عمليات إقراض أخرى، وهو ما كان وما زال ممكناً بسبب عمليات بيع الديون أو تصكيك الديون Securitization of Debt (و هو ما ستناوله في بحث لاحق). المشكلة أن تشكل الفقاعة السريعة هنا (أي الارتفاع التضخمي لأسعار

---

### **حجم الكتل النقدية في أوروبا يعادل 13 ضعف وسطي حجم الناتج المحلي لتلك الدول..**

---

العقارات) أمراً حتمياً، إذ أشارت بعض الدراسات الأوروبية التي حاولت فهم ما حصل (شملت عشرين دولة أوروبية غربية) إلى أن وسطي حجم الكتلة النقدية الموجودة في أوروبا الغربية تعادل 13 ضعف وسطي حجم الناتج المحلي لتلك الدول الأوروبية مجتمعة!! (وهي دراسة بنيت على بيانات مالية للفترة التي سبقت الأزمة ما بين عامي 1997 و 2004).

إن تواجد كتلة نقدية في اقتصاد ما تزيد عن عشرة أضعاف ما ينتجه ذلك الاقتصاد من سلع وخدمات، يحتم بالضرورة ارتفاع الأسعار المحلية ارتفاعاً تضخيمياً من دون أدنى شك (كما أن أسعار المستوردات بالعملة المحلية سترتفع هي الأخرى لأن سعر صرف العملة المحلية سيتعرض لضغوط ناجمة عن ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع مستوى عرضها مقابل العملات الأخرى - فالسبب هو وجود كتلة نقدية تزيد عن حاجة الاقتصاد الحقيقية بأضعاف نجمت عن تولد أموال من

---

### **وجود كتلة نقدية في اقتصاد ما تزيد عما ينتجه ذلك الاقتصاد يحتتم ارتفاع الأسعار..**

---

الأموال فقط!!). وعليه فالخلل الناجم عن عدم تناسب كمية النقد مع حجم الناتج المحلي للاقتصاد يولد كتلة نقدية فائضة لا بد وأن تتمثل بارتفاع تضخمي في الأسعار.. وهو ما يجعل الأسعار تتعرض للانهييار حتماً في وقت مستقبلي معين، لأن ذلك الارتفاع في الأسعار غير مبني على أساس اقتصادي حقيقي، بل إن أساسه وهمي. فالتساؤل الأكثر أهمية هنا هو: كيف نمت الكتلة النقدية إلى هذا الحجم الذي تجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي بأضعاف مضاعفة؟ الإجابة هي أن الرأسمالية شجعت على إيجاد المال من المال بغض النظر عن نتيجة الأعمال.. باختصار شديد.

فالرأسمالية التي حكمت اقتصاديات الدول الكبرى في العالم منذ قرابة القرن (وتحديداً بعد أزمة الكساد الكبير في 1929) قد أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي للدول، لاشك في ذلك، لكنه كان نمواً مشوهاً لأنه ترافق مع حدوث أزمات اقتصادية عديدة (أقل حدة) خلال القرن الماضي، كما وترافق مع تجمع الثروات بيد القلة بحيث باتت قائمة أغنياء العالم تضم 100 ملياردير جديد كل عام، يضيفون 300 مليار دولار سنوياً إلى ثرواتهم. فبسبب النمو الذي يشهده الغرب ازدادت رفاهية الناس وازدادت معه ثرواتهم التي وجدت طريقها نحو بنوك للحصول على الفوائد المضمونة. المشكلة هي ان تراكم ودائع البنك التقليدي دون توفر منافذ لاستثمارها تشكل عبئاً عليه لأن لدى البنك التزام مسبق مع مودعيه بأن يدفع لهم الفائدة على ودائعهم سواء أقرضت هذه الأموال أم لم تقرض (رغم أن تراكم الودائع ظاهرة صحية في المجتمع لأن ذلك يوفر التمويل اللازم لمشاريع مختلفة تضمن النمو الاقتصادي المطلوب)، وبالتالي فإن ذلك النظام المالي هو نظام مشوه لأنه يحوّل البنك إلى تاجر ديون يستدين من المودعين بفائدة ويقترض الأموال بفائدة أعلى. ومع مرور الزمن، تراكمت الودائع لدى البنوك الغربية وصارت عبئاً عليها، مما دفع بأسعار الفائدة إلى الانخفاض بشكل كبير، مما دفعها بالمقابل للبحث عن

### **النظام المالي الغربي مشوّه لأنه**

### **يحوّل المصرف إلى تاجر ديون..**

أي طريقة لإقراض الأموال المتركمة بحيث تضمن البنوك استرداد رأس المال مع الفوائد على أقل تقدير. لكن هذا الرهان فشل في سوق العقارات

الثانوية الأمريكية لأن الضمانات نفسها لم تعد ضمانات عملياً بسبب تدهور أسعارها..

**الخلاصة...**

يمكننا أن نلخص كل ما جاء في هذا البحث بنقطتين أساسيتين هما:

1 - إن توجه جزء كبير من الاستثمارات في اقتصاد ما للتوظيف في قطاع واحد (العقارات

مثلاً) هو خطأ استراتيجي على المدى البعيد، لأن

ذلك سيجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتأرجح بحسب

أداء ذلك القطاع.. فحبس جزء كبير من ثروة

المجتمع في ذاك القطاع هو ما يفسح المجال

للمضاربات وبالتالي لارتفاع الأسعار بشكل تضخمي في أوقات الرواج، وتراجعها

بشكل دراماتيكي في أوقات الكساد.. فالانهيار الذي لحق بقطاع العقارات في أمريكا

جر معه الاقتصاد الأمريكي برمته نحو هاوية الكساد بل والركود الذي لم تشهده منذ

ما يقارب المئة عام الفائتة.. السبب البسيط هو أن البنوك وصناديق الاستثمار زجت

بكميات ضخمة من مواردها المالية في قطاع العقارات بغية توظيف الأموال

المنكدسة لديها وبهدف تحقيق الأرباح «المضمونة»! إذا لابد من أخذ العبر من

تجربة أكبر اقتصاد في العالم.. فأن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً..

2 - لابد من العودة لأبسط مبادئ الاقتصاد والتي تقضي بحصر دور النقود في ما وجدت

النقود لأجل تحقيقه فعلاً.. فهي ببساطة وسيلة لتبادل

السلع والخدمات ووسيلة لحفظ الثروات، لكنها ليست

سلعة بحد ذاتها.. فالعملة الورقية، مهما كثرت

الأصفار المطبوعة عليها ليست إلا ورقة لا قيمة لها

بحد ذاتها.. فما قيمة المليون دولار بالنسبة لشخص ترك في وسط صحراء جرداء لا

ملأى فيها ولا ماء؟؟ إن نصف كوب من الماء في ظرف كهذا يتجاوز بمنفعته

التربليون دولار.. من هنا فإن النقود يجب أن تستمد قيمتها من منفعتها أي من قيمة ما

يمكننا أن نبادلها به من سلع وخدمات ذات منفعة حقيقية.. وعليه فإن من أهم أسباب

الأزمة المالية العالمية هو في أن الأموال باتت تجلب

الأموال، في حين أن الأصل هو أن تجلب الأعمال

الأموال، فالرأسمالية أعطت النقد قيمة بحد ذاته وهو

ما جر الولايات على الكثير من الاقتصادات، في حين

أن النقد هو بالأصل وسيلة للتبادل ومستودع للقيمة، فقيمة النقد يجب أن ترتبط بما

يمكن أن يبادل به من سلع وخدمات، أي بمنفعته، ليس إلا..

\* \* \*

**توجه الاستثمارات للتوظيف****في قطاع واحد خطأ!****يجب حصر النقود فيما****وجدت النقود لأجله..****والنقود يجب أن تستمد****قيمتها من منفعتها!**

**التحليل الإحصائي والتأميني لتذبذب  
معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي  
«دراسة تطبيقية على سوق التأمين المصري»**

بقلم د. حسني أحمد الخولي (\*)

يعتبر فرع التأمينات الهندسية من ضمن فروع مجموعة تأمين الممتلكات والمسؤولية والتي تهدف إلى حماية المشروعات الإنشائية والصناعية والاستخراجية والتمويلية والإلكترونية المختلفة من الخسائر المادية الناشئة عن الأضرار التي تلحق بالمواد والآلات والمعدات والأجهزة الإلكترونية والتركيبات، سواء كان ذلك في مرحلة الإنشاء أو خلال التجارب النهائية قبل التسليم (قبل البدء الفعلي للإنتاج)، أو في المراحل الدائمة بعد ذلك (حالة التشغيل الفعلي) وكذلك من الخسائر المادية الناشئة عن مسؤولية المقاولين وأصحاب المشروعات والمهندسين الاستشاريين للمشروعات تجاه الغير ممن تحدث لهم إصابات أو وفاة أثناء تنفيذ وتشغيل كافة المشروعات الهندسية.

ونظراً لأن التأمينات الهندسية من أحدث فروع التأمينات العامة ظهوراً في مجال صناعة التأمين، حيث بدأت مع الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر وتطورت سريعاً نتيجة لتغطيتها العديد من الأخطار التي واكبت هذه الثورة الصناعية. ولذلك نجد أن الخبرة الفنية في مجال التأمينات الهندسية على مستوى العالم حديثة عند مقارنتها بباقي الفروع الأخرى. وعلى مستوى السوق المصري بصفة خاصة نجد أن نتائج عمليات التأمين الهندسي سواء في حجم مبالغ التأمين المتعاقد بها والأقساط المكتتبه والتعويضات المسددة ومعدلات الخسائر وحدود الاحتفاظ داخل الشركات المباشرة

(\*) أستاذ مساعد بكلية التجارة - جامعة بنى سويف.



ومعدلات المصروفات العمومية والإدارية وغيرها جميعاً في تذبذب مستمر بين الزيادة والنقصان<sup>(1)</sup> خلال السنوات الماضية، مما يدل من الناحية التأمينية على عدم استقرار قيم ونتائج المؤشرات التأمينية السابقة، ومن هذا المنطلق يتطلب الأمر الدراسة الإحصائية للبنود والمؤشرات السابقة الخاصة بفرع التأمين الهندسي وتحليلها تأمينياً بهدف تقييم أداء هذا الفرع خلال الفترة محل الدراسة لمعرفة نقاط الضعف لعلاجها ونقاط القوة لتعزيزها لمواكبة الطفرة الهندسية الهائلة سواء في مجال الإنشاءات أو التركيبات أو النواحي الصناعية المختلفة أو التقدم التكنولوجي الهائل بكافة دول العالم بصفة عامة والمجتمع المصري والعربي بصفة خاصة وهذا هو ما يمثل مشكلة البحث محل الدراسة والإعداد.

### **من المهم تقييم الأداء لمعرفة نقاط الضعف.. والقوة..**

## **مشاكل وخصائص وأنواع التأمين الهندسي بالسوق المصري:**

سنعرض فيما يلي ثلاثة موضوعات تتعلق بالتأمين الهندسي في كافة البلدان النامية بصفة عامة، وبفرع التأمين الهندسي بسوق التأمين المصري بصفة خاصة وهذه الموضوعات هي كما يلي:

- أولاً – المشاكل التي تواجه التأمينات الهندسية في الدول النامية<sup>(2)</sup> بصفة عامة والتأمين الهندسي بالسوق المصري بصفة خاصة:

ترتبط التأمينات الهندسية إلى حد كبير بمجالات التقدم الاقتصادي ومشاريع التنمية وما يصاحبها من أساليب حديثة في عمليات التصميم وطرق الإنشاء ووسائل البناء والتشييد وهذه بلا شك تواجه في البلدان النامية مشاكل كثيرة ذات وجوه متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وهي تتعكس بالضرورة على المقاولين الذين ينفذون هذه المشروعات

### **ترتبط التأمينات الهندسية إلى حد كبير بالتقدم التنموي المتحقق..**

(1) يتضح ذلك من خلال البيانات المنشورة في الكتاب السنوي الإحصائي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين وأيضاً من خلال التحليل الإحصائي لهذه البيانات.

(2) د. حسني الخولي، برنامج تدريبي عن التأمين الهندسي بالأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالأردن، وتم انعقاده في بيروت بלבنا خلال الفترة من 21 – 2002/10/25.

وبالتالي يمتد تأثيرها لينسحب على التأمينات الهندسية وهذا يعني أن المشاكل التي تواجهها التأمينات الهندسية تتداخل مع المشاكل الأخرى التي يعاني منها البلد النامي داخلياً كما تعتبر أيضاً وثيقة الصلة بالصعوبات التي تعترض المقاولين أنفسهم.

وفيما يلي نستعرض أهم هذه المشاكل بإيجاز:

### 1 - صعوبة تقدير الأخطار وقياس احتمالات تحققها:

#### **صعوبة تقدير الأخطار من أهم المشاكل التي يعانيها سوق التأمين المصري..**

نظراً للتقدم التكنولوجي، وظهور الاختراعات الحديثة، وتطورها السريع المستمر الذي ينجم عنه تعقيد في طبيعة الخطر يشكل يصعب معه تحليل عناصره، وتحديد أبعاده، مما يؤدي إلى صعوبة تقدير الأخطار الهندسية وقياس احتمالات حدوثها بدقة.

### 2 - النقص في الخبرات الفنية بشركات التأمين في فرع الهندسي:

تعاني شركات التأمين من نقص شديد في الخبرات الفنية اللازمة لإتمام إجراءات التعاقد على التأمينات الهندسية بأنواعها، ومن أهم هذه الخبرات اللازمة هي الاكتتاب والمعابنة والإصدار والتسعير وتحديد حدود الاحتفاظ وحدود التحمل وتسوية التعويضات وإعادة التأمين وتسويق التأمين الهندسي. وقد ترتب على هذا النقص في عدد الفنيين اتجاه شركات التأمين سواء العربية، أو المصرية إلى مكاتب الخبرة،

#### **عدم وجود فنيين أدى إلى ارتفاع تكلفة الإصدار والتسوية..**

والمكاتب الاستشارية الهندسية لكي تقوم بأعمال المعابنة عند عمليات الإصدار، وبعد وقوع الحوادث لتقدير الخسائر، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في تكلفة عمليتي الإصدار وتسوية التعويضات.

### 3 - نقص الخبرة الإحصائية عن نتائج التأمين الهندسي بشركات التأمين:

نظراً لحدائثة ممارسة التأمين الهندسي بشركات التأمين بالدول النامية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، فهناك نقص شديد في الخبرة الإحصائية التأمينية لفترات طويلة لتكون دليلاً مرشداً يستطيع مكتب التأمين من خلالها استخلاص النتائج التي

تساعده على التوقع وإصدار القرارات حيث أن صناعة التأمين تعتمد على خبرة الماضي كأساس لتوقع المستقبل<sup>(1)</sup>.

#### 4 - النقص في خبرة الأحوال والأرصاء الجوية والجيولوجية:

لا تزال معظم الدول النامية لا يتوافر لديها معلومات دقيقة لأجال طويلة فيما يتعلق بالأحوال، والأرصاء الطبيعية كالإحصائيات الخاصة بالأمطار، ومعدلات سقوط المطر لعشرات السنين، وقراءات مناسيب الأنهار والبحيرات لمدد طويلة، وظروف التربة الجيولوجية والزلازل والرياح والعواصف<sup>(2)</sup>، حيث تؤثر جميع هذه الظواهر السابقة على درجة الخطر واحتمالات حدوث الخسائر ومشاكل المقاولات بصفة عامة.

#### 5 - صعوبة تسعير التأمينات الهندسية<sup>(3)</sup>:

تغطي التأمينات الهندسية أكثر من خطر وبالتالي فإن تسعيرها يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه شركات التأمين وترجع الصعوبة إلى ما يلي:

أ - عدم وجود خبرة كافية لتساعد على تحديد سعر مناسب لتغطية الأخطار التي تشملها كلاً من وثيقة تأمين جميع أخطار المقاولين، وجميع أخطار التركيب الأكثر انتشاراً في مصر.

ب - نظراً لأن معظم مبالغ التأمين في فرع الهندسي بكافة شركات التأمين يتم إعادتها بالخارج<sup>(4)</sup>، فتوافق شركات التأمين المباشرة بالدول النامية ومنها مصر على

(1) George E.REJDA, Principles of Risk Management and Insurance , 9<sup>th</sup> Ed. Boston, San - Francisco, New York, 2004.

(2) تتضح أهمية هذه البيانات عند دراسة البيانات الواردة بطلب تأمين وثيقة جميع أخطار المقاولين C.A.R.

(3) د. شريف محمد علي العمري، بحث تقييم وثيقة تأمين جميع أخطار المقاولين في سوق التأمين المصري، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، 1995.

(4) سيتضح ذلك من التحليل الإحصائي بالفصل الثاني بهذا البحث.

الأسعار الواردة لهم من معيدي التأمين والتي يجب الالتزام بها لإتمام إجراءات اتفاقيات إعادة التأمين وضمنان تجديدها في الأعوام التالية.

### **قسط وثيقة التأمين يشمل جميع أخطار المقاولين**

ج - يشمل قسط وثيقة تأمين جميع أخطار المقاولين والتركيب عدة بنود حيث أنه مزيج من عدة أسعار فهناك سعر يغطي المدة كلها لمواد البناء، وسعر آخر سنوي لتغطية المعدات والآلات وسعر آخر للمسؤولية المدنية.

فمن الطبيعي في ظل المنافسة الغير مشروعة بأسواق التأمين أن تتساهل شركات التأمين في منح التغطيات والأسعار وشروط التعاقد بفرع التأمين الهندسي بهدف استقطاب أكبر قدر من العمليات التأمينية ضماناً للوفاء بقانون الأعداد الكبيرة<sup>(1)</sup> في صناعة التأمين.

### **6 - الآثار السلبية للتضخم على طرفي عقد التأمين الهندسي:**

يؤثر التضخم على طرفي عقد التأمين الهندسي وذلك لطول مدة العقد التي قد تصل إلى بضع سنوات حتى الانتهاء من الإنشاءات والتركيبات المختلفة، حيث أن الارتفاع المستمر في قطع الغيار ومواد البناء يؤثر في قيمة التعويضات الجزئية التي تدفعها شركات التأمين للمستأمنين من أصحاب عقود التأمين الهندسي أما في حالة التعويضات الكلية فيلحق الضرر المستأمنين الذين لا يعوضون بما لا يزيد عن مبلغ التأمين المذكور بالوثيقة.

### **7 - ضعف الإقبال على شراء وثائق التأمين الهندسي بأنواعها:**

### **يعاني سوق التأمين من نقص الوعي التأميني**

يعاني سوق التأمين العربي بصفة عامة والمصري خاصة من نقص الوعي التأميني والذي تعرض له الكثير من الباحثين في مجال التأمين<sup>(2)</sup>

(1) W.A. Dinsdale and DCMC. Elements of Insurance, 5<sup>th</sup> Ed. The chartered Insurance, Institute, 1980.

(2) د. حسني الخولي، تنمية الطلب على تأمين الحياة في سوق التأمين المصري باستخدام الأساليب الكمية، رسالة دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1992.

وبالنظر إلى التأمين الهندسي نجد أن هناك نقصاً ملموساً في الوعي التأميني أدى إلى ضعف الإقبال على شراء وثائق التأمين الهندسي لدى المقاولين والصناعيين وغيرهم لمن يحتاجون إلى اقتناء وثائق التأمين الهندسي في مرحلة التشييد والتركيب والتشغيل والأجهزة الإلكترونية وبالتالي ضالة المحفظة التأمينية في فرع التأمين الهندسي مما يؤدي إلى ضالة حجم الأقساط المكتتبة والتي لها انعكاسات ضارة على عملية التأمين<sup>(1)</sup>.

#### 8 - صعوبات إعادة التأمين الهندسي:

تواجه شركات التأمين المباشرة بكافة البلدان النامية ومنها مصر مصاعب كثيرة في عملية إعادة التأمين الهندسي لعدة أسباب:

أ - ضالة وصغر حد احتفاظ شركات التأمين المباشر نظراً لضخامة الخسائر وازدياد معدلاتها المحتملة نتيجة لنقص خبرة المقاولين المحليين وضعف احتياطات السلامة لديهم.

#### **عدم وجود شركات إعادة**

**كافية ينعكس سلباً على**

**إعادة التأمين الهندسي..**

ب - قلة شركات إعادة التأمين التي تعمل في هذا المجال ولعل أهمها وأكثرها رواجاً هي شركة

ميونيخ لإعادة التأمين<sup>(2)</sup>.

ج - الزيادات الهائلة في المشروعات والضخمة باهظة التكاليف بحيث أصبحت أسواق إعادة التأمين غير قادرة على استيعاب هذه المبالغ مما يجعل بعض هذه المشروعات بدون تغطية خاصة المشروعات ذات النتائج السيئة مثل المشروعات البتروكيميائية التي غالباً ما تحجم عنها شركات إعادة التأمين.

#### **وجود مشاريع هندسية**

**عملاقة يمثل تحدياً**

**لشركات إعادة التأمين..**

د - تخفيض العمولات التي تحصل عليها الشركات المسندة في البلدان النامية - ومنها مصر - من أسواق إعادة التأمين، لا يشجع على الاكتتاب في هذا الفرع.

(1) د. حسني الخولي، تقييم معدلات الأداء بشركات التأمين، بحث منشور في مجلة كلية التجارة، جامعة بنى سويف، 1999.

(2) شهاب أحمد جاسم العنكي، التأمين الهندسي، تأمين كافة أخطار المقاولين، نموذج وثيقة ميونيخ لإعادة التأمين، المكتب الجامعي، القاهرة، 2007.

## 9 - صعوبات تسوية المطالبات بفرع التأمين الهندسي:

تواجه إدارة التعويضات بفرع التأمين الهندسي بشركات التأمين مصاعب كثيرة عند تسوية المطالبات الواجب سدادها لعدة أسباب من أهمها:

أ - قيود الاستيراد وإجراءات التحويل في أغلب البلدان النامية والتي يصعب في ظلها استيراد المواد الخام والأجزاء الجديدة بدلاً من الأجزاء المتضررة في بعض الأحيان.

ب - عدم توافر الخبرات المحلية في أعمال التصليح الميكانيكي والكهربائي سواء في ورش

### **أسباب عديدة وراء صعوبات تسوية المطالبات بفرع التأمين الهندسي..**

الشركات نفسها أو في الأسواق المحلية مما يضطر معه المقاولون إلى إرسال الأجزاء المتضررة للتصليح خارج البلاد أو جلب الخبراء من الخارج ويكلف ذلك شركات التأمين الكثير من المصاعب المادية والفنية.

ج - عدم توافر الخبرة الهندسية في تقدير الأضرار والخسائر داخل أجهزة شركات التأمين.

د - الارتفاع المستمر والهائل في أسعار المواد الإنشائية ومواد البناء وأهمها الأسمنت والحديد والخشب في الوقت الحالي مما يعرض المشاريع لخطر الوقوع في مأزق وتسوية الخسائر بأقل من قيمتها.

هـ - التعقيدات التي طرأت على عمليات الإنشاء والبناء والتشييد وإقامة المصانع، وذلك بسبب التطور التكنولوجي الذي تناول جميع ميادين الأعمال، والذي كان من نتيجته إدخال المعدات الحديثة والصناعة الإلكترونية وأجهزة التكيف والتهوية والتدفئة.

و - استغلال أراضي البناء لأقصى الحدود، والاتجاه نحو التوسع الرأسي بسبب التركيز وضيق المساحات، والذي نجم عنه وصول الأبنية إلى ارتفاعات شاهقة

### **استغلال الأراضي إلى أقصى الحدود.. والبناء الشاهق يضاف إلى التعقيدات العديدة الأخرى..**

بشكل يضعف من قوة تحمل الأرض ومن تجاوب طبيعة مواد البناء المستعملة بالإضافة إلى التعقيدات التي صاحبت التصاميم الهندسية لمواكبة هذا التطور.

ز - ارتفاع أجور العمال نتيجة موجات الغلاء التي صاحبت التضخم.

ح - ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة وسوء الأحوال الجوية مما يربك برامج المقاولين ويعرقل تنفيذ أعمالهم ويجبرهم على تخير الأوقات المناسبة ويؤثر على إنتاجية العمال من الناحيتين الكمية والكيفية.

#### 10 - تكرار وشدة الحوادث الناجمة عن الأخطار الطبيعية:

تكررت الحوادث الناجمة عن أخطار القوة القاهرة في السنوات الأخيرة كالفيضانات والأمطار الغزيرة والهزات الأرضية مما أدى إلى امتناع بعض شركات التأمين عن منح غطاء تأميني لهذه الأخطار، أو منحه بتحفظات كثيرة وبأسعار عالية مما يجعل المشاريع دون الحماية التأمينية الكافية.

ونعرض في الجزء التالي من هذا الفصل أهم خصائص التأمينات الهندسية لكي تؤخذ في الاعتبار عند الاكتتاب في هذا الفرع الهام من فروع التأمين.

#### ثانياً - خصائص التأمينات الهندسية<sup>(1)</sup>

تتميز التأمينات الهندسية بمجموعة من الصفات التي تجعلها تختلف عن باقي أنواع

التأمينات الأخرى ويرجع ذلك إلى الطبيعة المعقدة التي تتصف بها التأمينات الهندسية نظراً لما تشتمل عليه من أخطار عديدة متنوعة بالإضافة إلى قلة خبرة السوق المصرية، وأهم تلك الخصائص ما يلي:

#### **صفات عديدة تميز التأمين الهندسي عن سواه من أنواع التأمين.**

1 - أن درجة الخطورة غير عادية لدرجة أن البعض يطلق عليها تأمين الكوارث حيث أن نتيجة تحقق أخطار التأمينات الهندسية غالباً ما تكون خسارة مالية كبيرة جداً.

2 - تمثل التأمينات الهندسية تغطيات للمشروعات والأعمال الهندسية حيث يكون الشيء موضوع التأمين ذو طبيعة هندسية أو ميكانيكية، ولذلك يحتاج هذا النوع من التأمين إلى توافر خبرة وكفاءة الأخصائيين في كافة التخصصات الأخرى

(1) صلاح هاشم مصطفى، تحديد أسعار التأمينات الهندسية مع التطبيق على السوق المصرية، رسالة دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1981.

مثل المهندسين المدنيين والمعماريين والفنيين ومهندسي الديكور والتخصصات الأخرى التي يصعب حصرها في هذا المجال.

3 - الاستعانة بالخبراء والمهندسين في كافة أنواع الشعب الهندسية عند الاكتتاب وتسعير التأمينات الهندسية فدورهم مثل الخبير الاكتواري في تأمينات الحياة.

4 - يجب فرض مبلغ تحمل ثابت عن كل مطالبة أو نسبة تحمل معينة وهذه النسب تحتاج إلى خبرات معينة بشركات التأمين لتحديدها حيث أنها تختلف في كل عملية هندسية عن الأخرى.

### **فرض النسب يحتاج إلى خبرات معينة في شركات التأمين.**

5 - جميع التغطيات بالتأمينات الهندسية تمثل حماية للأخطار المؤمن عليها سواء كانت أثناء فترة الإنشاء أو التركيب أو التشغيل في جميع هذه الحالات يجب أن يكون الضرر ناتجاً عن حادث فجائي غير متوقع ومشمولاً بالتغطية، وهذا هو ما يسمى بالشروط الفنية للأخطار الواجب قبولها من قبل شركات التأمين<sup>(1)</sup>.

وبعد عرض خصائص التأمينات الهندسية، نعرض في الجزء التالي من هذا الفصل أهم أنواع التأمينات الهندسية بصفة عامة وما يزاوّل منها في السوق المصرية بصفة خاصة.

### **ثالثاً - أنواع التأمينات الهندسية:**

### **تغطي التأمينات الهندسية كافة النواحي الهندسية المدنية والمعمارية والكهربائية وغيرها.**

تغطي التأمينات الهندسية كافة النواحي الهندسية سواء كانت معمارية أو مدنية أو ميكانيكية أو كهربائية أو إلكترونية، وأهم الأنواع المتداولة للتأمينات الهندسية هي<sup>(2)</sup>:

1 - تأمين جميع أخطار المقاولين Contracts All Risks Insurance.

(1) د. محمد محمود الكاشف وآخرون، مبادئ التأمين، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، 2006.

(2) محمد مصطفى السبعوي، "التأمينات الهندسية في الكويت"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1967.



- 2 - تأمين كافة أخطار التركيب Eraction All Risks Insurance.
- 3 - تأمين عطل الماكينات Machinery Breakdown Insurance.
- 4 - تأمين انفجار الغلايات Boiler Insurance.
- 5 - تأمين فقد الأرباح الناتج عن عطل الماكينات  
Loss Profit Following Machinery Breakdown Insurance .
- 6 - تأمين محطات القوى التي تعمل بالطاقة الذرية Nuclear Power Plants Insurance.
- 7 - التأمين على تلف السلع الغذائية المحفوظة في غرف التبريد

#### Deterioration of Stoch Insurance

- 8 - تأمين كافة أخطار الحاسوب Computer All Risks Insurance
- وفي سوق التأمين المصرية يتم مزاولة بعض هذه الأنواع وأهمها<sup>(1)</sup>:
- 1 - تأمين كافة أخطار المقاولين.
  - 2 - تأمين كافة أخطار التركيب.
  - 3 - تأمين عطل الماكينات.
  - 4 - تأمين فقد الأرباح الناتج عن عطل الماكينات.

وبالانتهاء من هذا الفصل نكون قد تعرضنا لأهم مشاكل التأمينات الهندسية التي تزاول في سوق التأمين العربي بصفة عامة والسوق المصري بصفة خاصة، وأيضاً تعرضنا لأهم خصائص التأمينات الهندسية وكذلك أنواعها وما يمارس فيها في سوق التأمين المصري.

ونعرض في القسم التالي بهذا البحث التحليل الإحصائي والتأميني لنتائج عمليات التأمين الهندسي خلال الفترة محل الدراسة لبيان الاتجاه العام لها سواء نحو الزيادة أو النقصان أو عدم الاستقرار وذلك لتحليل أسباب هذا التذبذب ووضع التوصيات اللازمة لاستقرار معدل الخسارة

**من الضروري بيان الاتجاه العام لعمليات التأمين الهندسي..**

بفرع التأمين الهندسي بسوق التأمين المصري لتحقيق الهدف من إعداد هذا البحث.

(1) أحمد عبد الوهاب عارفين، مجلة شركة مصر للتأمين، العدد الثاني عشر، 1982.

## التحليل الإحصائي والتأميني لنتائج فرع التأمين الهندسي بالسوق المصري

سنعرض فيما يلي سلسلة زمنية لمعدلات الخسائر بفرع التأمين الهندسي لتحقيق عدة أهداف نذكر من بينها:

- 1 - إثبات تذبذب هذا المعدل إحصائياً خلال فترة الدراسة من واقع بيانات فرع التأمين الهندسي بسوق التأمين المصري لتأكيد مشكلة البحث محل الدراسة.
- 2 - دراسة حدود الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي وإجمالي الفروع والمقارنة بينها.
- 3 - التحليل التأميني لأسباب هذا التذبذب بمعدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بالسوق المصري وتقييم حدود الاحتفاظ تأمينياً.
- 4 - اقتراح الحلول العلمية والعملية لتخفيف حدة إثارة هذا التذبذب والعمل على استقراره مستقبلاً خلال السنوات القادمة.

### أولاً - التحليل الإحصائي لمعدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بسوق التأمين المصري:

يستخدم معدل الخسارة<sup>(1)</sup> في قياس التعويضات التحويلية بالمقارنة بالأقساط المكتسبة، ويستخدم هذا المقياس في تقييم نتائج الاكتتاب وفي اتخاذ القرارات التأمينية ويعتبر وسيلة لتحديد معدلات أسعار التأمين واختبار مدى عدالة هذه المعدلات، كما يستخدم في تقييم مدى متانة المراكز المالية لشركات التأمين. ويختلف معدل الخسارة من سنة لأخرى حسب التغير في قيمة التعويضات التحويلية وقيمة الأقساط المكتسبة<sup>(2)</sup>.

#### **يستخدم معدل الخسارة في تقييم نتائج الاكتتاب واتخاذ القرارات التأمينية.**

التعويضات التحويلية

ويمكن حساب معدل الخسارة =  $\frac{\text{التعويضات التحويلية}}{100 \times \text{الأقساط المكتسبة}}$

الأقساط المكتسبة

حيث أن الأقساط المكتسبة = الأقساط المحصلة + مخصص أخطار سارية أول العام - أخطار سارية آخر العام.

والتعويضات التحويلية = التعويضات المنفوعة + مخصص التعويضات تحت لتسوية آخر العام - مخصص التعويضات تحت لتسوية أول العام.

(1) إبراهيم أحمد عبد النبي حموده، دراسة تحليلية لمشكلة ارتفاع معدل الخسارة في فرع تأمين السيارات الإجباري في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1996.

(2) د. حسني الخولي، قياس وتحليل أسباب ارتفاع معدل الخسارة بفرع التأمين الصحي بالتطبيق على سوق التأمين الأردني، مجلة كلية التجارة، جامعة بنى سويف، 2000.

ويرى الباحث أن الدراسة الإحصائية لمعدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي تمثل ترجمة عملية وعلمية لنتائج كل من الأقساط المكتسبة والتعويضات التحميلية واختصاراً للتحليلات الطويلة المعقدة لكل من هذين العنصرين خلال

## الدراسة الإحصائية لمعدل الخسارة ترجمة علمية وعملية لنتائج الأقساط والتعويضات..

الفترة محل الدراسة تمهيداً لعرض التحليل التأميني لنتائج دراسة هذا المعدل. وسنعرض بالجدول التالي نتائج معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي خلال الفترة من 1991/ 1990 وحتى 2005 / 2004

### جدول رقم (1)

بيان بمعدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بالسوق المصري  
خلال الفترة من 1991/ 1990 وحتى 2005/ 2004<sup>(1)</sup>

السنوات	معدل الخسارة %
1991/90	131.1
1992/91	190.6
1993/92	صفر
1994/93	87.5
1995/94	26.4
1996/95	4.6
1997/96	206.4
1998/97	103.4
1999/98	صفر
2000/99	14.6
2001/2000	61
2002/2001	26.8
2003/2002	128.1
2004/2003	86.1
2005/2004	23.1

(1) المصدر: الكاتب الإحصائي السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أعداد مختلفة.

يتبين من الجدول السابق عدة ملاحظات نذكر منها:

1 - التذبذب الواضح والملموس لمعدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بالسوق المصري خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ صفراً خلال عامي 1993/92، 1999/98 ووصل إلى أقصى قيمة خلال عام 1997/96 حيث بلغ 206.4 %.

2 - عند مقارنة معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بباقي فروع التأمينات العامة خلال الفترة

### **أعلى الخسائر هي دائماً في التأمين الهندسي**

المذكورة<sup>(1)</sup> تبين أن أعلى معدل خسائر هو التأمين الهندسي خلال عام 1997/96 ويليه معدل الخسائر بفرع الطيران وذلك باستثناء فرع التأمين الإجباري للسيارات الذي له الكثير

من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل الخسارة به بكافة أسواق التأمين الهندسي<sup>(2)</sup>.

3 - بلغ المتوسط العام لمعدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بين كافة فروع التأمينات العامة خلال فترة الدراسة حوالي 72.7 % وهو من النسب العالية التي يجب تحليلها وتحديد الأسباب المؤدية إلى تفاقم هذه النسبة لمحاولة علاجها مستقبلاً.

4 - يلاحظ أن معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بلغ خلال عامي 1993/92، 1999/98 صفراً وذلك لأسباب تأمينية من بينها ضخامة قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية والذي يمثل قيمة كبيرة جداً خلال هذين العامين<sup>(3)</sup> نظراً لعدم وجود الخبرة الكافية لتقدير قيمة هذه المخصصات المحتجزة لتسوية التعويضات التي تحدث بفرع التأمين الهندسي بالسوق المصري.

وخلاصة ما سبق أن معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي غير مستقر ويتذبذب

### **معدل الخسارة في التأمين الهندسي غير مستقر**

بصورة ملموسة بين الزيادة والنقصان وأحياناً تتلاشى قيمته نهائياً مما يتطلب إعداد التحليل التأميني لهذه الظاهرة التأمينية التي تواجه فرعاً من فروع التأمينات العامة بسوق التأمين

المصري وهو فرع التأمين الهندسي خلال الفترة محل الدراسة.

(1) يمكن الرجوع إلى الكتاب السنوي الإحصائي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أعداد مختلفة.

(2) د. حسني الخولي، استراتيجية تخفيض لمطالبات بتأمين السيارات، دراسة تطبيقية على سوق التأمين الأردني، مجلة كلية التجارة، جامعة بني سويف، 1999.

(3) يمكن الرجوع إلى الكتاب السنوي الإحصائي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أعداد مختلفة.

## ثانياً - بيان حدود الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي بصفة خاصة وإجمالي

الفروع بصفة عامة بسوق التأمين المصري خلال الفترة محل الدراسة:

يمثل حد الاحتفاظ<sup>(1)</sup> قيمة الأقساط التي تحتفظ بها شركات التأمين ضمن طاقتها الاستيعابية من إجمالي الأقساط المكتتبة بكل فرع من فروع التأمين، وتقوم شركات التأمين المباشرة بإعادة ما يزيد عن حد احتفاظها لدى كل من شركات التأمين المحلية وأيضاً شركات التأمين العالمية.

ويلاحظ أن نسبة الاحتفاظ لها مؤشرات تأمينية هامة نذكر من بينها<sup>(2)</sup>:

### نسبة الاحتفاظ مؤشرات

#### تأمينية أبرزها قدرة الشركات

#### على انتقاء عملياتها..

1 - مدى مقدرة شركات التأمين على انتقاء عملياتها التأمينية على الرغم من ظروف المنافسة الحادة بين شركات التأمين حالياً.

2 - قوة ومتانة الملاءة المالية لشركة التأمين التي تمكنها من سداد نصيبها من التعويضات عن العمليات التأمينية التي تقبلها.

### كفاءة إدارة إعادة التأمين

#### تساعد في اتخاذ القرار المناسب..

3 - مدى كفاءة المسؤولين عن إدارة إعادة التأمين وتمكنهم من اتخاذ القرار المناسب بشأن العمليات المباشرة التي تغطيها شركات التأمين المباشرة بكافة فروع التأمين.

وسنعرض بالجدول التالي بيان بالأقساط المكتتبة

والصافية ونسبة الاحتفاظ منها بفرع التأمين الهندسي وأيضاً نسبة الاحتفاظ بإجمالي الفروع خلال الفترة من 1991/90 وحتى 2005/2004.

### القيمة بالآلاف جنيه

السنوات	الأقساط المكتتبة بفرع التأمين الهندسي	صافي الأقساط بالفرع	نسبة الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي (%)	نسبة الاحتفاظ إجمالي الفروع (%)
1991/90	7144	6575	9.2	38.3
1992/91	85906	10245	11.9	39.4

(1) محمد نادي عزت، ترشيد سياسات إعادة التأمين الخارجي باستخدام الأساليب الكمية، رسالة دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1994.

(2) د. حسني الخولي، تقييم معدلات الأداء بشركات التأمين، مرجع سابق.

40	9.9	10238	102989	1993/92
39.3	7.8	10461	134428	1994/93
40.8	10	9115	91104	1995/94
41.5	14	12818	91536	1996/95
42.6	11.7	11586	99190	1997/96
43.9	12.9	13058	101095	1998/97
47.5	8.5	9206	108770	1999/98
50.2	11.8	13773	116001	2000/99
49.8	11.3	12602	111367	2001/2000
48	12.1	14624	121034	2002/2001
44.6	8.5	14799	175285	2003/2002
39.2	6.7	25035	374167	2004/2003
38.2	9.1	26384	291296	2005/2004
42.8	9.6	200528	2075879	الإجمالي

يتبين من الجدول السابق عدة ملاحظات نذكر من أهمها ما يلي:

1 - بلغت أقل نسبة احتفاظ بفرع التأمين الهندسي بالسوق المصري عام 2004/2003 وهي 6.7

**أقل نسبة احتفاظ بفرع  
التأمين الهندسي بالسوق  
المصري كانت 2003 و2004..**

%.، بينما بلغت أقصى نسبة احتفاظ خلال عام 1996/95 من الأقسام المكتتبه بفرع التأمين الهندسي حوالي 14 %، وبالتالي يتبين أن المدى لنسبة الاحتفاظ بلغ 7.3 % خلال فترة الدراسة.

2 - بلغ المتوسط العام لحد الاحتفاظ خلال فترة

الدراسة بفرع التأمين الهندسي نسبة قدرها 9.6 % وهذه النسبة صغيرة ولها الكثير من الدلالات التأمينية التي يتم تحليلها في الجزء التالي من هذا البحث.

3 - بلغت أقل نسبة احتفاظ في إجمالي فروع التأمينات العامة عام 2005/2004 وهي

38.2 % وفي فرع التأمين الهندسي بلغت أقل نسبة 6.7 % أي أن المدى بين أقل نسب الاحتفاظ في فرع التأمين الهندسي وفرع التأمينات العامة بلغ 31.6 %.

4 - بلغت أعلى نسبة احتفاظ في فرع التأمين الهندسي عام 1996/95 وهي 14 %

**..وأعلى نسبة احتفاظ كانت  
عامي 1996/1995 وبلغت 14. %**

بينما بلغت في إجمالي الفروع نسبة قدرها 50.2 % في عام 2000/99 أي أن المدى بين النسبتين بلغ 36.2 %.

5- بلغ المتوسط العام لنسبة الاحتفاظ في فرع التأمين الهندسي 9.6% بينما بلغ بالنسبة لإجمالي الفروع 42.8% مما يدل على أن هناك اختلافاً كبيراً بين حدي الاحتفاظ مما يتطلب إجراء تحليل تأميني لهذه الظاهرة بهدف دراسة أسبابها والتعليق عليها لمعرفة أسبابها.

6- عند الاستعانة بالأساليب الإحصائية<sup>(1)</sup> الأخرى المختلفة لإعداد المقارنة بين نسب الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي وإجمالي فروع التأمينات العامة مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين ومعامل الاختلاف نجد أن فرع التأمين الهندسي أكثر تشتتاً في نسب الاحتفاظ مما يدل على عدم استقرار معدل الخسارة بهذا الفرع وتذبذبه من عام لآخر وهو ما يؤكد مشكلة البحث محل الدراسة.

خلاصة ما توصلنا إليه في هذا الجزء من البحث أن حدود الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي صغيرة جداً وضيئلة مقارنة بباقي الفروع الأخرى لإجمالي التأمينات العامة مما يدل على أن هذه الظاهرة تحتاج إلى إجراء التحليل التأميني لها لاستنباط أسبابها الحالية ومحاولة تقديم الحلول العلمية والعملية للعمل على رفع نسبة هذا الاحتفاظ أسوة بباقي الفروع الأخرى حتى لا يعتبر سوق التأمين المصري وعلى الأخص فرع التأمين الهندسي ليس إلا وسيطاً أو سمساراً فقط لعمليات التأمين الهندسي، وما يترتب على هذا الاتهام من السلبات التأمينية الكثيرة والتي لها انعكاسات ضارة على سوق التأمين المصري وهذا ما سنعرضه في الجزء التالي من هذا البحث.

### **حدود الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي ضئيلة مقارنة بباقي الفروع.**

### **ثالثاً - التحليل التأميني لتذبذب معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي وضآلة حدود الاحتفاظ بهذا الفرع:**

تبين لنا من الدراسة الفنية لمحتوى الجدولين السابقين الخاصين بمعدل الخسارة وحد الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي أن هناك تذبذباً ملموساً في هذا المعدل وأيضاً ضآلة في نسب الاحتفاظ، ويمكن إرجاع أسباب هذه الظاهرة العلمية والعملية بسوق التأمين المصري إلى عدة أسباب كثيرة نذكر من أهمها ما يلي:

1- انخفاض أسعار التأمين الهندسي مما يدل على تناقص حجم الأقساط المكتتبة سنوياً نظراً لعدم وجود الخبرة الكافية القادرة على إعطاء

### **انخفاض أسعار التأمين الهندسي أحد أسباب ضآلة نسب الاحتفاظ.**

(1) د. حسني الخولي، مبادئ الإحصاء الوصفي، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، 2005.

الأسعار المناسبة لأخطار التأمين الهندسي التي تتميز بمواصفات خاصة سبق عرضها بالفصل الأول من هذا البحث.

2 - التزايد المستمر لحجم التعويضات الواجب سدادها بفرع التأمين الهندسي نتيجة لتحقق بعض الأخطار التي تتصف بالكارثة.

3 - صعوبة اتخاذ قرار برفض التعويضات المستحقة<sup>(1)</sup> بفرع التأمين الهندسي نظراً لضخامة مثل هذه التعويضات لأصحابها، وحفاظاً على سمعة شركات التأمين التي تقدم خدمات التأمين الهندسي وأيضاً

### **أرباح باقي الفروع التأمينية يمكن أن تعوّض خسائر الفرع الهندسي..**

لضمان استمرار العملاء في التعامل مع شركات التأمين للأعوام القادمة وزيادة حدة المنافسة بين شركات التأمين المباشرة بالسوق المحلي، وضمان تقديم باقي خدمات فروع التأمين الأخرى والتي قد تعوض الخسائر في فرع التأمين الهندسي عند تقديم كافة أنواع التأمين كالحريق والسيارات والبحري والحياة لبعض كبار العملاء<sup>(2)</sup> الذين يتميزون بأقساط تأمينية عالية ويتم دفعها بانتظام ويصرون على اختيار شركة تأمين معينة دون الأخرى طبقاً لهذه العوامل.

4 - يترتب على غياب الخبرة المتميزة في فرع التأمين الهندسي، حجز مخصص تعويضات تحت التسوية آخر المدة بقيمة كبيرة نظراً لعدم القدرة على التحديد الدقيق لمقدار هذا المخصص وخوفاً من تعرض شركات التأمين إلى كوارث شديدة مما يترتب عليه تذبذب معدل الخسارة في بعض الأحيان بالارتفاع أو الانخفاض بدرجات كبيرة.

### **عدم استخدام الأساليب العلمية والرياضية يؤدي إلى تذبذب معدل الخسارة..**

5 - عدم استخدام الأساليب العلمية والرياضية في تقدير حجم الأقساط المباشرة بفرع التأمين الهندسي استناداً إلى العوامل المستقلة المرتبطة بتحقيق هذه الأقساط بدلاً من استخدام الأساليب التقليدية في التحديد

(1) د. حسنى الخولى، القياس الكمي لأهمية أسباب التعويضات المرفوضة من شركات التأمين، دراسة تطبيقية على فرع تأمين الحريق بالتأمينات العامة بالسوق المصري، بحث منشور بمجلة كلية تجارة بنها، 2006.

(2) د. حسنى الخولى، القياس الإحصائي للعوامل المؤثرة في قرار اختيار العميل لشركة تأمين، بحث منشور في مجلة أفق، كلية التجارة بالمنوفية، 2006.



التحليل الإحصائي والتأميني لتذبذب معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي ..... 103- الرائد العربي

- الكمي للمستهدف من الأقساط المباشرة<sup>(1)</sup>، والمستخدم حالياً بمعظم شركات التأمين مما يؤدي إلى تذبذب معدل الخسارة من سنة لأخرى.
- 6 - أثبت التحليل الإحصائي أن شركات التأمين المصرية وعلى الأخص فرع التأمين الهندسي تقوم بإعادة تأمين نسبة قدرها 90.4 % من الأقساط المكتتبه وذلك لعدة أسباب من بينها:
- أ - ارتفاع درجات الخطر في التأمين الهندسي.
- ب - عدم وجود الفنيين القادرين على وضع سياسة اكتتابيه متميزة بفرع التأمين الهندسي.
- ج - عدم وجود التعريفة السعرية التي تتناسب خبرة السوق المحلي.
- د - الاعتماد على الخبرات الواردة من الأسواق الأجنبية وخصوصاً في مجال التسعير.
- هـ - المنافسة الشديدة بين الشركات الحالية المباشرة.
- 7 - عدم استقرار وتذبذب معدل المصروفات الإدارية والعمومية<sup>(2)</sup> بفرع التأمين الهندسي مما يعكس بالتالي على تذبذب معدل الخسارة بهذا الفرع.
- 8 - ضعف الجانب التسويقي بفرع التأمين الهندسي وعدم وجود المهتمين بتسويق خدمات التأمين الهندسي أسوة بباقي الفروع الأخرى.
- 9 - عدم قدرة شركات التأمين على جذب الكثير من التخصصات المختلفة من المهندسين في فروع العمارة والمدني والكهرباء وغيرها لتقديم الخبرات الهندسية المطلوبة في المعاينة والاكنتاب والإصدار والتسعير وتسوية المطالبات لسد الفجوة الحالية في نقص الخبرات الهندسية بسوق التأمين المصري وعلى الأخص فرع التأمين الهندسي.

10 - عدم الاستفادة من الدراسات العلمية المقدمة من الجامعات المصرية وغيرها بشأن تسعير التأمين الهندسي من جانب شركات التأمين المصرية والعربية وعدم وجود قنوات الاتصال العلمية بين

**يجب الاستفادة من  
الدراسات العلمية  
المقدمة من الجامعات..**

(1) د. حسني الخولي، التحديد الكمي للمستهدف من الطلب على فرع تأمين الحريق، مرجع سبق ذكره.

(2) المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أعداد مختلفة.

الجامعة وشركات التأمين في الوقت الحالي للمساهمة في تقديم الحلول والمقترحات المناسبة لتخفيف حدة تذبذب معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي كما يتضح ذلك من التوصيات التي سوف يذكرها الباحث في نهاية هذا البحث<sup>(1)</sup>.

وفي نهاية هذا الفصل نكون قد توصلنا إلى عدة نقاط هامة نذكر منها:

■ إثبات تذبذب معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بين الزيادة والنقصان خلال الفترة محل الدراسة.

■ ضالة نسب الاحتفاظ بفرع التأمين الهندسي عند مقارنتها بنسب الاحتفاظ في إجمالي باقي الفروع.

■ تم عرض الأسباب الحقيقية وراء كل من الظاهرتين السابقتين.

ويرى الباحث أن هذه الظاهرة التأمينية تحتاج إلى استراتيجية عملية وعلمية

يمكن تطبيقها بشركات التأمين المصرية وتكون قادرة على استقرار معدل الخسارة بفرع التأمين الهندسي بالسوق المصري خلال السنوات القادمة أسوة بباقي فروع التأمينات العامة الأخرى التي تحقق سمعة عالية و متميزة بأسواق التأمين العالمية وهو ما يهدف إليه الباحث من إعداد هذا البحث.

\* \* \*

(1) د. شوقي سيف النصر سيد، تعبير التأمينات الهندسية، دراسة تطبيقية على السوق المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 1993.

تأمين الائتمان

إعداد: بارعة دغلاوي

التعريف:



تأمين الائتمان هو وثيقة تأمين يتم بموجبها تعويض المقرضين أو المستثمرين عن أي خسارة ناتجة عن عدم تمكن المقترض من سداد قيمة القرض ولتوضيح ذلك نعرض المثال التالي:

نفترض أن شخصاً قد قرر شراء منزل بكلفة 150000 دولار أمريكي ويستطيع أن يسدد ما قيمته 10% كدفعة أولى من ثمن هذا المنزل والباقي 135000 دولار أمريكي سوف يقوم بسدادها على أقساط عندها يطلب بائع المنزل (المقرض) وثيقة تأمين رهن من المشتري وذلك لحماية نفسه في حال عدم تمكن المشتري من سداد القيمة المتبقية، وخاصة عندما تكون تلك القيمة بحدود 80% وأكثر من الثمن الإجمالي وهنا نجد أن أمام المشتري احتمالين:

- 1- إما أن يحصل على وثيقة تأمين الرهن من إدارة الإسكان وهو ما يسمى بالرهن العام.
  - 2- أو أن يحصل على وثيقة تأمين من شركة تأمين وهو ما يعرف بتأمين الرهن الخاص.
- في الحالة الأولى: نجد أنه يتوجب على المشتري دفع قسط التأمين بسعر يساوي 1.5% تقريباً من قيمة القرض النهائية وهذا السعر تحدده إدارة الإسكان ويختلف المعدل ما بين بلد وآخر، ويمكن للمشتري أن يسدد هذا الالتزام دفعة واحدة أو على أقساط شهرية.

**في الحالة الثانية:** يقوم المقرض بشراء وثيقة تأمين من شركة تأمين لصالح (المقرض) وتحدد شركة التأمين مبلغ القسط استناداً لقيمة القرض وعدد السنوات. هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى التي تأخذها شركة التأمين عادة في تسعير وثائق التأمين لمثل هذه الأخطار.

في السنوات الماضية لم يكن المقرضون يقدمون ما يزيد عن 80% من قيمة العقار كقرض وذلك بسبب ازدياد المخاطر في حال عدم تمكن المقرضين من سداد التزاماتهم ونتيجة لذلك فإن العديد من ذوي الدخل المحدود وجدوا أنفسهم غير قادرين على تمويل شراء منزل، إلا أنه بعد التطورات التي طرأت في مجال تأمين الائتمان وقيام شركات التأمين بمنح تغطيات تأمينية وبأسعار معقولة، الأمر الذي شجع المقرضين على التساهل بخصوص قيم الدفعات الأولى وبنفس الوقت توفير الضمانات اللازمة لهم للحصول على أموالهم، الأمر الذي فسح المجال أمام ذوي الدخل المحدود بامتلاك عقار بدفعات أولية منخفضة القيمة.

### **تأمين الائتمان يضمن حقوق المقرضين في حال وفاة المقرض..**

كما يضمن تأمين الائتمان حقوق المقرضين في حال وفاة المقرض وذلك من خلال قيام شركة التأمين بسداد القيمة المتبقية من القرض للمقرض.

ويتم عادة تحديد الأسعار التأمينية لوثائق تأمين الائتمان على أساس مقدار الدفعة الأولى التي يدفعها المقرض، وكذلك القيمة الإجمالية للقرض وطريقة السداد إما أن تكون دفعة واحدة أو على أقساط شهرية.

ونجد اليوم المصارف قد بدأت بالترويج لأنواع القروض التي تقدمها للأفراد بهدف شراء العقارات، وكذلك بدأنا نلمس ازدياد عدد الأشخاص الذي يحصلون على قروض من تلك المصارف لشراء المنازل، ويمكن اعتبار ذلك خطوة إيجابية من النواحي الاجتماعية

### **ازدياد عدد المقرضين لشراء المنازل حالة إيجابية..**

والاقتصادية، إذ إنها توفر الفرص المناسبة لذوي الدخل المحدود باقتناء منزل بالإضافة إلى تحريك العجلة الاقتصادية في تداول العقارات بيعاً وشراءً، ومع أن هذه المصارف تقوم بوضع إشارة رهن لصالحها على صحيفة العقار، إلا أن المصارف بدأت اليوم بشراء أغطية حماية من شركات التأمين لأخطار الائتمان وذلك ضماناً لها

بالحصول على القيم الفعلية لمبالغ القروض في حال انخفاض قيم العقارات وعدم تمكن المقترضين من سداد التزاماتهم لسبب ما أو لآخر.

ومن أجل اختيار الشكل الأفضل لعملية الاقتراض ثم التأمين على الاقتراض فإنه ينبغي النظر في العوامل التالية:

1 - المدة التي يخطط المقترض امتلاك العقار خلالها.

2 - معدل الزيادة السنوية على قيم العقارات في المنطقة.

3 - مقدار الدفعة الأولى التي سيدفعها المقترض.

4 - نوعية الرهن التي سيتم تطبيقها.

ونعرض فيما يلي الكيفية التي يتم من خلالها طلب وثيقة تأمين الرهن.

وبالطبع فإن هنالك خيارات متعددة أمام المقترض للحصول على وثيقة تأمين،

وعلى سبيل المثال في الدول المتطورة يمكن

طلب وثيقة التأمين عن طريق الانترنت وهذه

الطريقة تحقق السرعة وكذلك الاستفادة من عامل

الوقت، ويمكن أيضاً الحصول على وثيقة تأمين

من خلال الوسطاء أو وكلاء شركات التأمين، حيث يقوم الشخص الذي يود الحصول

على وثيقة تأمين بتزويد الوكيل بكافة البيانات والمعلومات استناداً إلى نماذج الطلبات

المعدة لهذا الغرض، كما يمكن للراغب بشراء وثيقة تأمين بمراسلة شركة تأمين إما

بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس.

ومن الجدير ذكره أن تأمين الارتهان قد بدأ ينشط بشكل ملحوظ مع ازدياد عمليات

الرهن وذلك في مطلع التسعينات من القرن

الماضي، حيث تم تحديد التكلفة في البدايات بحدود

2.2% من قيمة القرض، بمعنى أن القرض الذي

تبلغ قيمته 100000 دولار على سبيل المثال يتم سداد

**تأمين الارتهان ينشط بشكل**

**ملحوظ مع ازدياد عمليات الرهن..**

قسط تأمين بمبلغ 2200 دولار سنوياً.

وبشكل عام نجد بأن هذه الهيكلية قد اختلفت مع مرور الوقت وأخذت أشكالاً متعددة من بينها تحديد القسط الشامل وتوزيعه على كامل فترة القرض مع الإشارة إلى أن قيمة القسط الشهري الأول 20 سنة من أصل 30 سنة فترة القرض يتم احتسابها استناداً إلى حجم الدفعة الأولية.

### ونورد فيما يلي المثال التالي:

عندما تكون الدفعة الأولى 5% من القيمة الإجمالية للقرض فإن القسط السنوي يحتسب بمعدل سنوي قدره 0.78% مقسم على  $\frac{0.78}{12}$  12 شهر من قيمة الرهن الأصلية.

وعندما تكون الدفعة الأولى 15% من القيمة الإجمالية للقرض فإن السعر التأميني يحتسب بمعدل سنوي قدره 0.32% مقسم على 12 شهر  $\frac{0.32}{12}$  من قيمة الرهن الأصلية، ثم بعد مرور 20 سنة يتغير السعر ليصبح  $\frac{0.20}{12}$  .

وقد تعرض فرع تأمين الارتهان لبعض الارتكاسات بسبب بعض السلبيات في

المعالجة نورد منها على سبيل المثال أن العديد

### فرع تأمين الارتهان

### يتعرض لبعض الارتكاسات..

من شركات التأمين لم تأخذ في الحسبان اختلاف درجة الخطورة من شخص مقترض لآخر عند تحديد القسط التأميني، ولم يتم دراسة الوضع

المالي للمقترض والإمكانية المتاحة لديه في الالتزام بتسديد الدفعات الشهرية، كما لم يتم النظر في السجل التاريخي للمقترض ومدى التزامه بتسديد قروض كان قد حصل عليها في الماضي.

### إمكانية إلغاء وثيقة الرهن:

### يمكن إلغاء وثيقة تأمين الرهن

### لكن في حالات محددة..

يمكن إلغاء وثيقة تأمين الرهن كغيرها من وثائق التأمين عندما يكون موقف المقترض معزراً بالتزامه بسداد الدفعات المترتبة عليه في الوقت

المحدد دون أي تأخير، وبكل الأحوال فإنه ليس بالإمكان إلغاء وثيقة التأمين قبل مرور فترة تزيد عن سنتين إلى ثلاث سنوات، وكذلك يمكن إلغاء وثيقة التأمين عندما يتم سداد ما معدله 78% من قيمة العقار الأصلية.

### الأزمة المالية العالمية الأخيرة ودور القروض والتأمين على القروض فيها:

لقد كان للقروض ووثائق التأمين على القروض الدور الأساسي والأول في الأزمة المالية العالمية، حيث بدأت المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية تسهل لأصحاب الدخل المحدود شراء العقارات (خاصة بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على قيمة العقارات هناك) وذلك من خلال تقديم قروض عقارية بدون ضمانات كافية مقابل أسعار فائدة مرتفعة تحقق أكبر حجم ممكن من الأرباح لتلك المصارف ولم تأخذ تلك المصارف في الحسبان الواقع المالي للمقترضين.

ولم يقتصر منح القروض على الأفراد من ذوي الدخل المحدود بل تعدى ذلك إلى المؤسسات العقارية الضخمة حيث بلغت قيم القروض الممنوحة لتلك المؤسسات ما يزيد عن 700/ مليون دولار أمريكي وذلك في عام 2007 وقد بدأت بؤادر الأزمة المالية بالظهور في ذلك الوقت مع ازدياد عدد المقترضين نتيجة للتسهيلات الكبيرة التي قدمتها

### بؤادر الأزمة المالية بدأت مع ازدياد عدد المقترضين نتيجة للتسهيلات الممنوحة..

المصارف، وبنفس الوقت ازدياد عدد المقترضين الممتنعين أو العاجزين عن تسديد التزاماتهم بسبب ارتفاع أسعار الفائدة من جهة وانخفاض قيم العقارات من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى امتناع المؤسسات العقارية الكبيرة عن بيع العقارات بسبب انخفاض قيمها وبنفس الوقت عدم قدرتهم على تسديد التزاماتهم للمصارف بسبب نقص السيولة لديهم بعد توقف حركة البيع والشراء للعقارات.

ونتيجة لشعورها بالخطر المتعاظم بدأت المصارف والمؤسسات العقارية ببيع سندات رهن منازل المقترضين (في محاولة منها لحماية نفسها) إلى مستثمرين عالميين، وما لبثوا هؤلاء أن شعروا بحجم الأزمة فلجأوا إلى التأمين على هذه السندات

لدى شركات التأمين وقد وجدت شركات التأمين في هذه الأزمة فرصة لها يمكن استغلالها لتحقيق أرباح من خلال إصدار أكبر حجم ممكن من وثائق التأمين لهذه السندات. عندها تطورت الأزمة وتفاقت الأمور وظهرت تعقيدات جديدة في المواقف. فقيم العقارات انخفضت ولم تعد تساوي قيم القروض الممنوحة لأجلها، والمواطن يظن أن العقار له ويرفض الخروج منه، وشركات التأمين تظن بأن العقارات لها بحكم التزامها بدفع قيمة السندات للمستثمرين والمصارف تعتبر العقارات حقاً لها بسبب القروض التي دفعتها للمقترضين، والمستثمرون يعتبرون العقارات حقاً لهم بحكم السندات التي يمتلكونها.

### **شركات التأمين تجد في الأزمة فرصة لإصدار عدد أكبر من وثائق التأمين..**

وعندما شعر المستثمرون بعجزهم عن استرداد قيم سنداتهم لجأوا إلى شركات التأمين للمطالبة بتعويضات لقاء وثائق التأمين المبرمة لهذا الغرض ووجدت شركات التأمين نفسها في مأزق أمام هذا الكم الهائل من المطالبات بالتعويضات وهي غير قادرة على سداد كافة الالتزامات بالوقت الذي توقف فيه المقترضون عن تسديد أقساط التأمين، وقد أقرت أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة (A.I.G) بعجزها عن سداد التزاماتها للعملاء، وعلى أثرها قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمنح مساعدة مالية بلغت 85 مليار دولار أمريكي لهذه الشركة لحمايتها من الإفلاس مقابل حصة من رأسمال الشركة بلغ حوالي 79.9%.

وقد تأثرت المؤسسات المالية العالمية في أوروبا وآسيا بهذه الأزمة وذلك بسبب ارتباطها بأسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت هذه الأزمة من أزمة اقتصادية في أمريكا إلى أزمة مالية عالمية طالت دولاً عديدة في مختلف أنحاء العالم ومن بينها أسواق المال في دول الخليج العربي، وقد أدت هذه الأزمة إلى حالة ركود اقتصادي وانخفاض معدلات الاستيراد والتصدير، كما طالت هذه الأزمة عدداً كبيراً من الصناعات ومن بينها صناعة السيارات التي شهدت حالات

### **المؤسسات المالية العالمية تتأثر بالأزمة التي تحولت إلى اقتصادية..**



إفلاس وعجز وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الدول الرأسمالية الأخرى وبدأنا نلمس بعض شركات صناعة السيارات ذات السمعة العريقة تباع إلى شركات في آسيا والصين وغيرها من الدول الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية، كما أدت الأزمة المالية هذه إلى ازدياد في معدلات التضخم في بعض الدول عن المعتاد وذلك حسب مقدار تأثر هذه الدول في الأزمة المالية في أمريكا.

وكون الأزمة المالية عالمية فقد كان للقطر العربي السوري حصته وذلك من خلال انخفاض قيم العقارات وتراجع معدلات تداول هذه العقارات بيعاً وشراءً.

### **الأزمة تنعكس عربياً ولاسيما على قطاع العقارات..**

واستناداً إلى التقديرات المالية المصرفية، فإن الأموال المودعة في المصارف تصل إلى حوالي /1500/ مليار ليرة سورية حسب إحصائيات عام 2007، منها حوالي 15% للتمويل العقاري، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة مقارنة بغيرها من الدول، ولإدراك واقع الأزمة الاقتصادية لدينا، يمكننا دراسة العلاقة بين متوسط دخل الفرد في سورية ومتوسط سعر المتر المربع للمنزل، وبدراسة هذه العلاقة نجد أن القدرة الشرائية للعقارات لدينا

### **القدرة الشرائية للعقارات في سورية ضعيفة..**

ضعيفة نسبياً. وحتى فترة قريبة فإن المصارف العامة تطرح قروضاً عقارية بسقف /1/ مليون ليرة سورية للعقار الواحد مقابل قسط شهري يعادل 1/3 من الراتب لصاحب القرض وكفلائه ونظراً للفارق بين القيمة الأصلية للعقار وقيمة القرض فإن عدداً كبيراً من الأشخاص بدأوا بتخفيض معدلات الإنفاق في السوق كمحاولة لاستثمار جزء من أموالهم في نواحي مختلفة بغية تأمين هذا الفارق، الأمر الذي أدى إلى حرمان الاقتصاد الوطني من جزء هام من السيولة، كما أدى إلى جمود واضح في حركة البيع والشراء في الأسواق.

\* \* \*

رحلة النصف مليار ليرة وستة أشهر..

## سوق دمشق تضع السوريين على سكة البورصة وتفرض نفسها لوحة في المشهد الاقتصادي

أحمد العمار (\*)

لم يعد وجود سوق مالية في بلد من البلدان محل نقاش، وذلك بسبب ما لهذه السوق من وظائف كثيرة أبرزها:

- 1 - تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية.
- 2 - الحد من التضخم من خلال توظيف المدخرات.
- 3 - ترشيد الإنفاق الاستهلاكي لدى المدخرين، والمساعدة في تحسين مستوى المعيشة لكل فئات المجتمع.
- 4 - المساهمة في تمويل خطط التنمية، كذلك المساهمة في دعم الائتمان الداخلي حيث أن عمليات التداول في السوق تعد مظهراً من مظاهر الائتمان الداخلي.
- 5 - تحديد أسعار الأوراق المالية بصورة واقعية على أساس من المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة.
- 6 - زيادة وعي المستثمرين وزيادة فهمهم لواقع الشركات والحكم عليها بالنجاح أو الفشل.
- 7 - كما تعد سوق الأوراق المالية أداة هامة لتقويم الشركات والرقابة على أدائها، وغير ذلك..

### الإطار المؤسسي لسوق دمشق:

يتكون الإطار المؤسسي لسوق دمشق للأوراق المالية من هيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية، والهيئة عبارة عن جهة ناظمة ترتبط برئيس مجلس

(\*) إعلامي متخصص بشؤون أسواق المال

الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، ويكون لها جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، وبما يحقق أهدافها.

أما السوق المالية فتتقسم إلى السوق الأولية والسوق الثانوية (السوق النظامية والسوق الموازية)، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتخضع في ممارسة عملها ونشاطها لأحكام المرسوم رقم 55 لعام 2006 الذي أحدثت بموجبه والأحكام المنصوص عليها في قانون إحداث الهيئة رقم 22 لعام 2005 ومختلف الأنظمة الصادرة عن مجلس إدارة السوق بعد اعتمادها من الهيئة.. وتهدف السوق إلى توفير المناخ المناسب لتسهيل استثمار الأموال وتوظيفها وتأمين رؤوس الأموال

اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والواضح والعادل للأوراق المالية، ووضع وتطبيق الإجراءات وأساليب العمل الكفيلة بضمان تداول كفاء

### **تهدف السوق إلى توفير المناخ المناسب لتسهيل استثمار الأموال وتوظيفها.**

وشفاف وتوفير آليات عمل وأنظمة متطورة، والتأكد من عدالة متطلبات الإدراج وكفايتها وشفافيتها، وتطبيق قواعد التداول السليم، وتوفير المعلومات الصحيحة عن الأوراق المالية المدرجة في السوق، وتوفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة ذات كفاية للمقاصة والتسوية من خلال مركز المقاصة والحفظ المركزي، وإعداد التقارير ونشر المعلومات والمؤشرات عن أداء ونشاط السوق.

### **المقاصة والحفظ المركزي:**

يعتبر مركز المقاصة والحفظ المركزي في سوق دمشق للأوراق المالية بمثابة السجل الإلكتروني الذي تحفظ فيه ملكية الأوراق المالية، وتجري فيه عمليات النقص والتسوية، حيث يتم في العملية الأولى احتساب صافي الحقوق والالتزامات الناشئة عن التداول، فيما يتم في العملية الثانية إتمام الصفقات عبر نقل ملكية الأوراق المالية وتسديد أثمانها.. في أغلب البورصات العربية والعالمية يمثل هذا المركز هيئة مستقلة منفصلة عن السوق، أما لدينا فهو تابع لها بشكل مبدئي، حيث أجاز القانون فصله عن السوق.

والمركز هو الجهة الوحيدة المخوَّلة بتسجيل جميع حقوق ملكية الأوراق المالية المتداولة في السوق، وتكون القيود المدونة في سجلات المركز وحساباته، سواء كانت خطية أو الكترونية، وأية وثائق صادرة عنه دليلاً قانونياً على ملكية الأوراق المالية المبينة فيها، وعلى تسجيل ونقل ملكية تلك الأوراق المالية وعلى تسوية أثمانها وذلك وفق الأسعار وبالتواريخ المبينة في تلك السجلات أو الحسابات أو الوثائق ما لم يثبت عكس ذلك، ونستطيع تشبيه المركز بطابو للأسهم فهو الذي يقدم إشعارات الملكية للمستثمرين كوثيقة ملكية، علماً أن اعتماد السجل الإلكتروني وكافة العمليات تتم إلكترونياً.

ويقصد بعملية التقاص العملية التي يتم بموجبها احتساب صافي حقوق والتزامات أطراف التداول الناشئة عن أي عقد تداول وذلك لتسليم أطراف العقد الأوراق المالية أو لتسديد أثمانها في التاريخ المحدد للتسوية. أما التسوية، فهي العملية التي يتم بموجبها إتمام أية صفقة تداول لنقل ملكية الأوراق المالية من البائع إلى المشتري وتسديد أثمانها بشكل نهائي وغير مشروط، ويتم نقل الملكية وفق مبدأ التسليم مقابل الدفع (DVP).

وتكون العضوية في المركز إلزامية للشركات المساهمة المصدرة للأوراق المالية المدرجة أسهمها في السوق ولشركات الخدمات والوساطة المالية الأعضاء في السوق، بالإضافة إلى أية جهات أخرى يعتمدها مجلس المفوضين، وتسقط العضوية عن العضو إذا سقطت عضويته في السوق.

وقام المركز حتى الآن بعمليات التسجيل والإيداع للشركات العشر المساهمة المدرجة في السوق، وعضوية إحدى عشرة شركة مساهمة مدرجة، وعضوية ست شركات خدمات ووساطة مالية، وتدقيق حسابات المستثمرين وحركات تحويل الأوراق المالية من أجل عمليات التداول (من دون قيام المركز بتدقيق الحسابات وحركات التحويل للأوراق المالية لا يمكن أن تتم أي عملية تداول في السوق)، إضافة لتزويد الشركات المساهمة المدرجة بسجلات مساهميتها.

### صافرة البداية:

كانت سوق دمشق في العاشر من آذار الفائت على موعد مع أولى جلسات التداول فيها، وبهذا تكون السوق قد أكملت شهرها السابع حتى الآن، وكانت هذه البداية متواضعة جداً، ثم تطور عدد الشركات المدرجة حتى وصل إلى إحدى عشرة شركة، وشركات الوساطة والخدمات المالية إلى ست شركات حاصلة على أوامر مباشرة لأعمالها في السوق، كما نمت قيم التداول من بضعة آلاف إلى أكثر من 40 مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة، والتي تطور عددها هي الأخرى من جلستين في الأسبوع يومي الاثنين والخميس إلى ثلاث جلسات، حيث أضيف يوم الثلاثاء لهما، ويجري التداول في هذه الجلسات بين العاشرة صباحاً والواحدة ظهراً.

**قيم التداول تنمو من  
بضعة آلاف في الجلسة إلى نحو  
40 مليون ليرة سورية..**

### نصف مليار في ستة أشهر:

وللتعريف بأداء السوق أكثر، نأخذ تداولات شهر آب ومقارنتها مع تموز الماضيين، حيث بلغت قيم التداول في آب 209 ملايين ليرة سورية، وأحجامه 221 ألف سهم، وصفقاته 1020 صفقة من خلال تسع جلسات هي إجمالي جلسات آب، ومن الملاحظ أن حركة التداول كانت شبه مستقرة قياساً بشهر تموز، فالفارق بين الشهرين كان بحدود ثمانية ملايين فقط، حيث كانت قيم هذا الشهر 201 مليون، والأحجام 221 ألف سهم، والصفقات 744 مع التساوي في عدد جلسات كلا الشهرين.

وبالرغم من عدم التمايز في الأداء العام للسوق من تموز إلى آب، إلا أن مثل هذا

التمايز كان حاضراً عند الحديث عن الأداء التفصيلي للشركات المدرجة، فقد كان لافتاً في آب استحوذ بنك سورية الدولي الإسلامي على ثلث قيم التداولات عبر 85 مليون ليرة، فيما جاء بنك سورية

**بالرغم من عدم التمايز في  
الأداء العام لكنه كان حاضراً  
عند الحديث في التفاصيل..**

والمهجر ثانياً بـ 46 مليون ليرة، والأهلية للزيوت ثالثاً بـ 25 مليون ليرة.

## مقابل أداء جيد لبعض الشركات المدرجة هناك أداء ضعيف لغيرها..

ومقابل أداء أفضل ثلاث شركات، كان هناك أداء أضعف ثلاث شركات، حيث تدرجت هذه الشركات من الأقل قيمة إلى الأعلى كالاتي: المصرف الدولي للتجارة والتمويل 473 ألف ليرة، الأهلية للنقل 485 ألف ليرة، المتحدة للإعلان مليوني ليرة.

أما في أداء شهر تموز، فقد جاء بنك سورية والمهجر أولا عبر 109 ملايين ليرة، ثم المصرف الدولي للتجارة والتمويل 23 مليون ليرة، فالإسلامي 21، في حين كان ترتيب أضعف ثلاث شركات أداء على التوالي: المتحدة للتأمين 912 ألف ليرة، المتحدة للإعلان والتسويق 1,1 مليون ليرة، بنك بيمو السعودي الفرنسي 1,9 مليون ليرة.

وفي سياق متصل، حققت السوق في إجمالي تداولاتها منذ انطلاقتها في العاشر

## 566 مليون ليرة قيمة تداولات نحو ستة أشهر..

من أذار الفائت وحتى نهاية آب قيم تداول وصلت إلى 566 مليون ليرة، وأحجام 558 ألف سهم، وصفقات 2593 صفقة، تمت خلال 50 جلسة،

وهي أرقام ما زالت بالتأكيد دون المستوى المطلوب من أداء هذه السوق التي ينتظر أن تتحرك مؤشراتهما في اتجاه تصاعدي خلال الفترة المتبقية من العام الجاري إثر إدراج شركات جديدة متوقع أن يصل عددها إلى عشرين شركة، وعلى ضوء السماح للعرب والأجانب بدخول بورصتنا، بعد أن أصدر مجلس النقد والتسليف وبالتعاون مع هيئة الأوراق والأسواق المالية التعليمات التنفيذية الناظمة لهذا الاستثمار.

وباستعراض نتائج الشركات المدرجة كل على حدة، فإن ثمة تفاوتاً كبيراً فيما

## الإسلامي.. والمهجر سيطران على نحو 55% من إجمالي التداولات..

بينها، ففي الوقت الذي وصلت قيم التداولات على أسهم المهجر إلى 200 مليون ليرة، فإن أداء ست شركات كان دون 30 مليون ليرة، وبإضافة تداولات المهجر إلى الإسلامي الذي حل ثانياً بـ 110 ملايين ليرة، فإن هذين المصرفين سيطرا على أكثر من 55 بالمئة من إجمالي التداولات.

أما عن الشركات الأخرى، فقد حل العربي ثالثاً بـ 86 مليوناً، ثم الدولي 54 مليوناً، فالزيوت 40 مليوناً، بيمو 29 مليوناً، عودة 16 مليوناً، نماء 11 مليوناً، التامين ستة ملايين، النقل خمسة ملايين، وأخيراً الإعلان أربعة.

### معيقات التداول:

لا شك أن تداولات السوق ما زالت دون المستوى المأمول منها، ويعزى انخفاض هذه التداولات إلى جملة من الأسباب أبرزها: قلة عدد الشركات المدرجة، عدم وجود تنوع كاف في أنشطة المواطن السوري بمجال الاستثمار في الأسواق المالية، ضآلة عدد المستثمرين، كذلك ضآلة عدد المساهمين المودعين أوراقهم المالية في مركز المقاصة والحفظ المركزي الذي بلغ حتى الآن 5300 من أصل 37000 مساهماً، وضآلة عدد حسابات المستثمرين الخاصة بالتداول لدى

### **تداولات السوق لا تزال دون المستوى المأمول منها..**

الشركات المدرجة، ضعف خبرة

### **معيقات التداول عديدة يعود بعضها لضعف خبرة المواطن السوري في هذا المجال..**

الوسطاء التي بلغت فقط 1050 حساب.

### إجراءات منع المضاربة:

ويعتقد بعض المراقبين أن سوق دمشق بالغت في التشدد في الإجراءات التي

تحد من المضاربة، ما اضعف حركة التداول وأعاقها، ومن الإجراءات التي وضعتها: الانطلاق من المعايير الدولية الصادرة عن اتحاد هيئات الأوراق المالية، الإفصاح - تأمين المعلومات وتحليلها - وضعها تحت تصرف المستثمر، التقيد

### **هل بالغت سوق دمشق في التشدد بالإجراءات لمنع المضاربة؟..!**

بمعايير السلوك المهني، تطبيق الحدود السعرية، عدم جواز بيع الورقة المالية التي يتم شراؤها في نفس اليوم، توفير الشفافية في عمليات التداول، السهولة والعدالة في تنفيذ الصفقات، الرقابة على عمليات التداول.

الرقم	اسم الشركة	القيمة الاسمية للشهم	القيمة الدفترية	السعر الاستثنائي	السعر المرجعى المعتد	القيمة السوقية	معدل التغيير
1	بنك بيمو السعودي الفرنسي	500	757	915	950	1,168.00	%22.95
2	بنك سورية والمهجر	500	634	700	805	1,113.71	%38.35
3	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان	100	139	170	195	354.75	%81.92
4	بنك عودة سورية	1,000	1,227	1,380	1,587.00	1,447.00	%8.82-
5	المصرف النولي للتجارة والتمويل	500	702	850	977.5	1,572.56	%60.88
6	البنك العربي	500	551	720	828	1,230.00	%48.55
7	الأهلية للنقل	500	730	900	1035	1,304.82	%26.07
8	الهندسية الزراعية - لماء	250	324	400	460	733.5	%59.46
9	بنك سورية الدولي الإسلامي	500	492	550	632.5	798.5	%26.25
10	الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	500	546	550	632.5	724.5	%14.55
11	الشركة المتحدة للتأمين	500	567	753	701.5	729.5	%3.99

تطور أسعار الأسهم المدرجة في سوق دمشق



عدد المساهمين	نوع السوق	رأس المال	اسم الشركة
539	نظامي	2,500,000,000	بنك بيمو السعودي الفرنسي
1858	نظامي	3,000,000,000	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
1221	نظامي	3,000,000,000	بنك سوريا والمهجر
576	نظامي	2,500,000,000	بنك عودة - سورية
343	نظامي	300,000,000	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق
859	موازي	3,000,000,000	البنك العربي - سورية

رأس المال	اسم الشركة	الرقم
1,675,000,000	سيرياتيل موبايل تيليكوم	1
625,000,000	العربية السورية للمنشآت السياحية	2
1,500,000,000	سوريا MTN	3
2,000,000,000	بنك بينوس - سورية	4
1,000,000,000	السورية الدولية للتأمين أروب	5
850,000,000	السورية الكويتية للتأمين	6
850,000,000	السورية الوطنية للتأمين	7
2,000,000,000	العقيلة للتأمين التكافلي	8

### الشركات المتوقعة إدراجها حتى نهاية العام

\* \* \*

الندوة العربية حول:  
تطبيقات الأساليب الحديثة للمراقبة على  
التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية

إعداد: معضاد فرزان\*

عقدت الندوة العربية حول «تطبيقات الأساليب الحديثة للمراقبة على التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية». في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة الممتدة من 2009/6/17 ولغاية 2009/6/18: وقد تم تنظيم الندوة من قبل الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين. حيث تم التركيز في هذه الندوة على أهمية الأساليب الرقابية على جميع أنواع المؤسسات وعلى مختلف أنشطتها سواء على صعيد المال والاقتصاد والتأمين وإعادة التأمين، وقد شاركت شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بهذه الندوة ممثلة برئيس مجلس إدارتها الدكتور عزيز صقر، ومسؤول العلاقات العامة بالشركة. وتركزت محاور الندوة على الموضوعات التالية:

- الأساليب الرقابية لحماية السوق من الممارسات غير السليمة والمنافسة، وأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على ما يحدث من تغيير في هيكلية السوق وما يرتبط بها من أخطار. والتحديات التي تواجه تطبيق أساليب الرقابة لحماية السوق من الممارسات غير السليمة والمنافسة.
- الرقابة على أساس المخاطر ومتطلبات التطوير لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية.
- الجوانب المختلفة للحكم على مدى سلامة المركز المالي للشركة في ضوء المتغيرات العالمية.

\* مسؤول مكتب العلاقات العامة في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

وخلال هذه المحاضرة مداخلة قيمة للسيد رئيس مجلس الإدارة الأستاذ الدكتور عزيز صقر وهو اقتراح بتأسيس شركة تصنيف عربية تقوم بتصنيف شركات التأمين وإعادة التأمين في الوطن العربي وقد لاقى هذا الاقتراح ترحيباً كبيراً من قبل السيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين والسادة المشاركين.

• وضع الأطر القانونية والفنية والمالية الكفيلة بتنظيم شركات التأمين، والتجارب الحديثة بالأسواق العربية.

وفي هذا الموضوع سنلقي الضوء على محاضرة الأستاذ الدكتور محمد يوسف رئيس جامعة بني سويف...

### 1 - الرقابة في ظل تغيير هيكلية السوق ومكوناته:

تلجأ أجهزة الإشراف والرقابة على الخدمات المالية خاصة خدمات التأمين إلى اتباع عدة مداخل وأساليب لحماية السوق من الممارسات غير السليمة والمنافسة الضارة داخل السوق. ويلاحظ أن سوق التأمين العربي والعالمي يشهد خلال الفترة الحالية والتي قد تستمر لأكثر من عامين العديد من حالات الدمج أو الاستحواذ والكثير من التغيرات التشريعية والقانونية وظهور كيانات جديدة أو كيانات منفصلة لتمارس أنشطة ذات طبيعة واحدة (حياة أو ممتلكات).

ويرتبط بعمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين عدة نتائج منها:

- مواجهة الآثار المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية مثل اتفاقية الجات وما يترتب

### **نتائج عديدة ترتبط بعمليات الاندماج والاستحواذ..**

عليها من آثار منها حرية دخول شركات التأمين الأجنبية القوية إلى السوق وذلك من خلال خلق كيانات قوية تستطيع المنافسة.

- مسايرة الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة

المتمثلة في الاتجاه نحو عملاقة شركات التأمين من خلال اندماجها.

- تكوين وحدات تأمينية ضخمة.

- تكوين شركات تأمين جديدة تتمتع بسلامة ومثانة المركز المالي من ناحية، وبالكفاءة الفنية والإدارية من ناحية أخرى، مما يزيد من قدرتها على المنافسة سواء داخل البلد أو خارجه.

«تطبيقات الأساليب الحديثة للرقابة على التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية» ..... 103 - الرائد العربي

- تستطيع شركات التأمين الضخمة تخفيض إجمالي الأخطار التي تتعرض لها نظراً لقدرتها على تنويع عملياتها من ناحية وتنويع استثماراتها من ناحية أخرى.

كما قد يترتب على عمليات الدمج والاستحواذ بين شركات التأمين بعض الآثار الإيجابية ليس فقط على الشركات محل الدمج، أو الاستحواذ، بل أيضاً على السوق والاقتصاد القومي، لذلك يجب دراسة آثار الاندماج أو الاستحواذ في

### **الآثار الإيجابية للدمج والاستحواذ تتعدى الشركات المعنية إلى السوق والاقتصاد الوطني.**

حالة تحققة على أطراف ثلاثة أساسية:

- حقوق حملة الوثائق Policyholders Rights.

- حقوق العاملين Employees Rights.

- حقوق الأطراف ذات العلاقة Stakeholders Rights.

## 2 - تغيير هيكلية السوق والأخطار المصاحبة له في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

إن التحول الذي تمر به الأزمة العالمية من مجرد أزمة مالية للمؤسسات الضخمة في التمويل العقاري والتأمين بالسوق الأمريكي إلى أزمة مالية واقتصادية تنتقل تأثيراتها بسرعة إلى كافة أنحاء العالم، هذا التحول السريع يدعو إلى تأمل الأبعاد ومجالات التعامل التي يجب أن تتم معها بشكل موضوعي.

ويلاحظ أن تداخل الأنشطة بين التأمين والبنوك Bankassurance وبين التأمين

والتأمين العقاري Retail Finance (التجزئة

المصرفية) وبين التمويل العقاري والبنوك

Mortgage أدى إلى تداخل هذه الأخطار في

الأنشطة المختلفة مع تلك الأخطار القائمة في

سوق المال، حيث تم توريق المديونيات وتحويلها

### **تداخل الأنشطة بين التأمين والمصارف يؤدي إلى تداخل الأخطار.**

إلى سندات لدورة تشغيل أخرى وهكذا.

لذلك فإن جهات الإشراف والرقابة واجهت مشكلة أساسية خاصة في الدول التي

بها جهات مستقلة لكل نوعية من النشاط حيث توجد هيئة للرقابة على التأمين وأخرى

على البنوك (البنك المركزي) وثالثة على التمويل العقاري ورابعة للرقابة على عمليات التوريق وسوق المال، فإن تداخل هذه الأخطار معاً أصبح يمثل مشكلة أساسية في استمرار الرقابة الجيدة والفعالة، وأصبح الأمر ضرورياً في توحيد مثل هذه الجهات في

### **عدم التنسيق بين جهات**

### **الإشراف والرقابة وما يتبعها من**

### **خدمات أدى إلى الأزمة المالية.**

جهة واحدة ولو بشكل تدريجي، ومن ثم فإنه يمكننا أن نرى أن عدم التنسيق بين هذه الجهات للإشراف والرقابة وما يتبعها من خدمات مالية وتأمينية أدى إلى ظهور الأزمة المالية العالمية، ثم تحولها إلى أزمة مالية واقتصادية بسبب تأثر حركة الصناعة والإنتاج في الكثير من القطاعات الاقتصادية بها مما أحدث كساداً عالمياً.

### 3 - المداخل الأكثر شيوعاً في تطبيق نظم الإشراف والرقابة دولياً:

تعددت نظم الإشراف والرقابة على الخدمات التأمينية والمالية من نظم تستند إلى وجود هيئة رقابية واحدة تنظم وتدير خطة السوق للخدمات المالية ككل إلى نظم تعتمد على وجود أكثر من هيئة (اثنتين عادة) أحدهما للخدمات المالية، وأخرى للخدمات البنكية ممثلة في البنك المركزي، ونظم ثالثة تعتمد على وجود هيئات متعددة تخصص فيها هيئة لكل نوعية من الخدمات المالية.

أمانة لدول بها هيئات متعددة للإشراف والرقابة	أمانة لدول بها نوعان من أجهزة الرقابة والإشراف	أمانة لدول بها جهة رقابية واحدة للخدمات المالية
الأرجنتين، الباهاماس، إيطاليا، فرنسا، مصر	فنلندا، المكسيك، سويسرا، كندا، استراليا، جنوب إفريقيا	النمسا، بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، أيرلندا، اليابان، مالطا، الإمارات العربية

ويتناول هذا الجانب من الدراسة محاور أساسية في توصيف الأساليب الرقابية الممكن ممارستها لحماية السوق من الممارسات غير السليمة والمنافسة، ونركز في هذا الجانب على نقاط أساسية هي:

## أ – اختيار الهيكل المناسب لعملية الإشراف والرقابة:

### Choosing an appropriate Regulatory Structure

وقد يكون الخيار الأفضل في الأسواق المالية المختلفة هو تجميع جهات الإشراف والرقابة في هيئة واحدة خاصة (ما يتعلق بالخدمات المالية غير المصرفية) حيث يحقق العديد من المنافع والتي أهمها:

### تجميع جهات الإشراف والرقابة في هيئة واحدة خيار جيد..

- إدارة أفضل للأخطار الخاصة بالخدمات المالية وتداخلها معاً (تأمين – تمويل عقاري – توريق وسوق مال – عمليات التخصيم).
- وفر اقتصادي في المصارف الإدارية لعمليات الإشراف والرقابة.
- استخدام أكبر وأفضل للموارد المتاحة من الخبراء الفنيين في الخدمات المالية.
- تيسير أكبر للتعاون الدولي خاصة في مجال تنمية الأسواق المنافسة إقليمياً ودولياً.

## ب – تفعيل الهيكل الذي وقع عليه الاختيار Making Structures Work:

يعتمد هذا الجانب على عاملين أساسيين هما:

- خلق المناخ القانوني المناسب من حيث قوة المراقب وحياديته واستقلاليته مع وضوح جميع سياساته في القانون المنظم وعدم الخضوع للرأي الشخصي ومن ثم الإصلاح التشريعي يمثل المحور الهام في بداية النجاح Suitable Legislative Framework لهيئة الرقابة.
- خلق الأسلوب الأفضل للتعامل والصلة والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة داخل السوق.

## ج – جوانب أخرى يجب النظر إليها بعناية: Stakeholders Other issues

إن الاتجاه الأمثل والأفضل لجهات الإشراف والرقابة هو دمج الخدمات المالية معاً لتقليل درجة الأخطار ذات الصلة والمتداخلة معاً في قطاع الخدمات المالية غير البنكية مما يحقق رقابة أكثر فاعلية على الممارسات غير السليمة داخل الأسواق المحلية والدولية. ومن المهم تهيئة المناخ المناسب لهذا الكيان الرقابي والمخصص للإشراف على الخدمات المالية من تأمين وغيرها من حيث:

### الاتجاه الأمثل لجهات الإشراف والرقابة هو دمج الخدمات المالية..

- مستوى الاستقلالية الذي يجب أن يتمتع به Independence.
- المسؤولية وقدرته على المحاسبة عن أي انحراف accountability.
- الشفافية والإفصاح المستمر عن كل ما من شأنه حماية حقوق حملة الوثائق transparency.

**د -** كما تتمثل الجوانب الهامة للرقابة في تحقيق أهداف الرقابة في ضوء أفضل وضع للتكلفة العامة التي يتم عملها لاستقرار النظام وحمايته وأداء العمل بكفاءة وعدالة داخل السوق.

**هـ -** عنصر الوقت وأهميته أخذاً في الاعتبار ما يتناسب وظروف السوق الذي يطبق به الهيكل المقترح للرقابة والإشراف. فقد يكون الإسراع في توحيد هيئات الرقابة له أهمية أكبر في الحفاظ على حقوق المتعاملين وحملة الوثائق والأطراف ذات العلاقة.

**و -** أهمية الأخذ في التحليل عند تحديد هيكل الرقابة والإشراف، الجانب الإنساني، وكفاءة وخبرة الموارد البشرية عند تحقيق واختيار أي هيكل مقترح للإشراف والرقابة، ومدى توفير الكفاءات والموارد البشرية القادرة على إحداث توازن مناسب بين كل من:

- سرعة التغيير : The speed of change.
- توازن الأخطار : Balancing the Risks.

### **المهارات والكفاءات المطلوبة لتنفيذ عملية الإشراف والرقابة عامل هام لنجاح النظام..**

فهذه المهارات والكفاءات المطلوبة لتنفيذ عملية الإشراف والرقابة ومحدوديتها تمثل عاملاً حاكماً في نجاح النظام خاصة في ظل تأثير بعض الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية.

- 4 - الأسلوب الأفضل في تحقيق عمليات الإشراف والرقابة:**
- ويحكم عمليات الاختيار للأسلوب الأمثل للرقابة والإشراف عوامل أساسية تحدد الأفضلية في الاختيار بين أسلوبين في الرقابة وهما:
- أسلوب معدل كفاية رأس المال والملاءة المالية Capital adequacy & Solvency
  - أسلوب الرقابة في ضوء درجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة

.Risk – Based Supervision



ويلاحظ أن كفاءة رأس المال والملاءة المالية تتأثر بمستوى الملاءة المالية لشركة التأمين والتي تنمو في ضوء العوامل الأساسية الآتية:

أ - الاحتياجات الفنية (هامش الأمان للشركة).

ب - جودة الأصول وقدرتها على التحول إلى نقدية في أجل مناسب يتفق وظروف سداد الالتزامات وقت حدوثها أو استحقاتها.

ج - الإدارة الكفاء للعلاقة الارتباطية بين أصول وخصوم الشركة

.Assets Liability Management

د - تعتبر عمليات إعادة التأمين أحد المحاور المهمة في نجاح تحقق ملاءة مالية جيدة لشركة التأمين، فتحويل الخطر إلى معيد تأميني كفاء بتكلفة مقبولة يخفض من مستوى الأخطار التي تواجهها الشركة.

### **عمليات إعادة التأمين أحد المحاور المهمة في نجاح تحقيق ملاءة مالية جيدة..**

أما الأسلوب الثاني للرقابة والإشراف والممثل في الرقابة في ضوء حجم المخاطر التي تواجهها الشركة فإن الكثير من الدول المتقدمة في صناعة التأمين كأمریکا وكندا وغيرها تستخدم ما يعرف برأسمال المخاطر أو تحديد هامش اليسر المالي تبعاً لدرجة الخطر Risk - Based Capital - RBC ويتحدد هامش اليسر المالي في هذه الحالة في ضوء أخطار الأصول، معدل الفائدة، الائتمان، وأخطار أخرى ترتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه شركة التأمين. ويلاحظ أنه في مجال القاعدة الرأسمالية والتي تمثل الحد الأدنى لرأس المال وعلاقتها الارتباطية بهامش اليسر فإنه يمكن الاسترشاد عند تتبع حركة هذه القاعدة بالموشرات الفنية الآتية:

1 - معدل رأس المال إلى الأقساط:

يحسب هذا المعدل على أساس صافي المخصصات الفنية (بعد خصم إعادة التأمين) متضمناً IBNR (أخطار حدثت ولكنها لم تدخل ضمن المخصصات المكونة Incurred But Not Reported ويحدد كنسبة لرأس المال إلى المخصصات الفنية داخل شركة التأمين.

## 2 - هامش اليسر المالي:

يحدد على أساس القيمة الأكبر مما حدد بنص القانون كحد أدنى له أو نسبة محددة من صافي الأقساط أو نسبة محددة من صافي التعويضات التحملية (نسبة إعادة التأمين يجب ألا تزيد عن 50%).

علماً بأن معدل هامش اليسر المالي يجب أن يحدد على أساس هامش اليسر المالي المتاح حالياً إلى الهامش المطلوب وفقاً للقانون.



### محطة الفضاء الدولية هل تستمر في الدوران

يعتبر مشروع محطة الفضاء الدولية واحداً من أعقد المشروعات في التاريخ، وغالباً ما يكون على متنها ستة رواد فضاء، وتحلق على بعد 250 ميلاً فوق سطح الأرض. وتعيش هذه الأيام وكالة الفضاء الأميركية ناسا والتي تشارك بشكل كبير في إدارة المحطة الدولية في حيرة وترقب، بانتظار إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما وما ستقرره بخصوص محطة الأبحاث وهل ستستمر بتقديم الدعم المادي لأبحاث الوكالة، وكم سيكون حجمه. وكانت المرحلة الأولى من محطة الفضاء قد بدأت أعمالها عام 1998، وتعتبر الولايات المتحدة واحدة من بين 16 دولة ساعدت في بناء المحطة، وتشارك في أبحاثها، التي تهتم بعلم الفضاء. وساهمت الولايات المتحدة بتمويل المحطة بمبلغ وصل إلى 44 مليار دولار حتى الآن، ومن المنتظر أن تنتهي المخصصات المالية لناسا في عام 2016، وهي بانتظار قرار الحكومة الأميركية بشأن التمويل.

وكانت لجنة مستقلة قد أوصت البيت الأبيض بتمديد مدة العمل في المحطة الفضائية حتى عام 2020، لكن اللجنة أقرت بأن خطط المحطة البحثية تفوق خطط التمويل الذي يمكن أن يقدمه البيت الأبيض، والأمر في النهاية يرجع إلى الإدارة الأميركية. ويقول لبروي تشياو وهو رئيس سابق لمحطة الفضاء الدولية: «لقد استطعنا جمع كل هذه الدول للعمل معاً في مثل هذا المشروع في الفضاء، وإذا ما توقف المشروع، فإن هذه المنظومة من الدول سوف تتفارق».

سوق التأمين السورية واعدة<sup>(\*)</sup>

أكد مدير عام الشركة الوطنية للتأمين في سورية السيد جهاد رحيمة في حوار أجرته معه مجلة الاقتصادي السورية أن سوق التأمين السورية واعدة جداً، وبعد 50 عاماً من الانقطاع عن العمل وانعدام المنافسة فيها بسبب وجود شركة وحيدة فيها، أدى إلى خلق بطء في تنويع المنتج التأميني، وأعرب عن أمله أن تقوم الشركات التي ستعمل، ومن خلال المنافسة، بخلق منتجات تأمينية مختلفة، والمساهمة في توعية الجمهور بفوائد وضرورة التأمين بكل أنواعه.

وأضاف:

- إن المتغيرات الاقتصادية الكبيرة والإيجابية الحاصلة في سورية، وقيام مشاريع اقتصادية عملاقة قائمة حالياً ومشاريع أخرى قادمة، تشجع سوق التأمين على النمو، فالتأمين الهندسي، على سبيل المثال، كلما زاد عدد المشاريع ارتفعت أقساط هذا النوع التأميني تلقائياً، وفي الوقت ذاته منذ المراحل الأولى لبناء المنشأة هناك تأمين عليها ضد الحريق والفيضانات والبراكين.. إلخ، وهذا خلق نافذة تأمينية أخرى.

**الوعي التأميني عند**  
**المواطن السوري مبثّر.**

— وعن الوعي التأميني لدى المواطن السوري  
وإذا كان يراه مبثّراً؟ وإذا كان ثمة خطط لزيادة  
هذا الوعي؟ قال:

(\*) المصدر: مجلة الاقتصادي - دمشق...

● هو مبشر فعلاً، وحقيقة أن الشعب السوري مدهش، فخلال فترة الانقطاع هناك شريحة كبيرة من المجتمع لم تنقطع عن التأمين وكان هناك تأمينات خارج القطر، فالوعي لم ينقطع بشكل كبير، ولكننا بحاجة إلى تكاتف الهيئات الرسمية وبالذات هيئة الإشراف على التأمين مع بقية الشركات للقيام بحملة توعية تشرح فوائد التأمين وأهميته وضرورته، إذ لم يعد التأمين شيئاً كمالياً فقد باتت ضرورة اقتصادية أيضاً.

### — وعن المنافسة بهدف الحصول على زبائن قال:

● المنافسة دائماً صحية جداً، إذا سارت بالشكل الطبيعي، وتنعكس إيجاباً على المؤمن لهم في النهاية، ونتمنى ألا تصبح المنافسة شرسة — إن صح التعبير — وندخل في سياسة حرق الأسعار وهذا يضر السوق والمؤمن لهم أيضاً، إذ سيرى أن الشركة بعد فترة قد عدلت الأقساط ارتفاعاً، المنافسة يجب أن تكون صحية وتستمر هكذا، لأنها تؤدي إلى خلق منتجات تأمينية جديدة وتطور الخدمات، رأينا في بعض الأسواق أن المنافسة تحولت إلى كسر للأسعار لكن هذا الأمر استمر لفترة معينة فأصبحت الشركات بخسائر ومن ثم أرغمت على تعديل أسعارها جذرياً، والذي أصيب بالضرر في النهاية هو المؤمن، ونتمنى ألا يحصل هذا في سورية ونتوقع عدم حصوله لأن هيئة الإشراف على التأمين تتابع هذه الأمور ولديها مساح لضبطها.

### — و عن سؤال يتعلق بالصعوبات التي اعترضت شركات التأمين في مرحلة التأسيس والانطلاق فيما بعد أجاب؟

● لم تكن هناك صعوبات رئيسية، بل على العكس كانت هناك تسهيلات بشكل ممتاز في الجهات الرسمية، ويمكن حصر الصعوبات الأكبر في اختيار الكوادر الفنية، وحاولنا تجاوزها من خلال تطوير وتأهيل كادر من الشباب السوري الجامعي، ونتوقع لهم مستقبلاً باهراً.

### التشريعات في سورية تواكب التشريعات العالمية..

أما التشريعات في سورية فهي تواكب التشريعات في دول المنطقة أو في الدول الأوروبية ولا خوف في هذا المجال .

### – وعن وجهة نظر الوطنية للتأمين في إعادة التأمين قال السيد رحيمة:

- شركات إعادة التأمين تنظر إلى السوق بشكل عام، وتجري دراسات (سياسية، اقتصادية، أمنية) على السوق، ولم يكن مفاجئاً لنا رؤية معيدي تأمين يدخلون السوق السورية، واستطاعت الوطنية للتأمين التعاقد مع معيدي تأمين مصنفين عالمياً (AAA+) والثقة موجودة بسبب العلاقات الشخصية المكونة خلال العمل السابق، وفي الوقت ذاته رأسمال الشركة جيد وكادرها ومؤسوسها يؤخذون بعين الاعتبار، وكان من السهل توقيع عقود مع معيدي تأمين.

\* \* \*

### أمريكا.. دولة بلا عسل

يسعى فيلم وثائقي جديد إلى حل لغز اختفاء مليارات من النحل من خلايا عسل النحل في كل أنحاء الولايات المتحدة حيث يخلص إلى أن المشتبته فيه الرئيسي هو المبيدات الحشرية. ويتتبع فيلم «اختفاء نحل العسل» مصير مجموعة نحالين أميركيين تأثروا بفعل «مرض انهيار طائفة النحل» والذين تضرروا لأول مرة في 2004 وتصدر العناوين الرئيسية في الولايات المتحدة بعد ذلك بثلاثة أعوام.

وهناك أعداد لا تحصى من النحل قد تختفي فجأة تاركة خلايا نحل فارغة لا يوجد بها سوى عدد قليل، وهذه الظاهرة ترتبط بشكل متباين بالسوس والمرض والمحاصيل المعدلة وراثياً والهواتف الخلوية.

ويوحي الفيلم بأن هناك صلة بالمبيدات الحشرية، وخاصة تلك التي تضاف إلى البذور، خلافاً لتلك التي ترش على النباتات.

إضافة إلى أن هناك أيضاً عوامل أخرى قد تساهم، ومن بينها أن النحل يجري نقله إلى مسافات طويلة لتلقيح محاصيل مفردة أو زراعات قائمة على محصول واحد، وليس لإنتاج العسل.

## مرسوم رئاسي سوري يغطي صحة موظفي الدولة بوثيقة تأمين

إعداد: نجلاء محمود

حصل موظفو القطاع الحكومي في سورية على إمكانية الحصول على تأمين صحي، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 65 الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد والمتضمن السماح للجهات العامة بإبرام عقود للتأمين الصحية لمصلحة العاملين لديها، مع المؤسسة العامة السورية للتأمين، بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، باقتراح مقدم من الوزير المختص كل في وزارته، ووزير المالية الذي تتبع له المؤسسة السورية للتأمين، ويرأس مجلس إدارتها.

وقال السيد سليمان الحسن مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين وهي الجهة التي ستبني من الآن فصاعداً وثائق التأمين لصالح موظفي الدولة.. أن صدور المرسوم التشريعي /65/ القاضي بتعديل المادة /158/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة جاء ليضيف لمضمون المادة مرونة أكبر وخيارات أوسع، حيث سمح التعديل للجهات العامة الراغبة بتعديل الأنظمة الطبية المتبعة لديها بإبرام عقود تأمين صحي مع المؤسسة العامة السورية للتأمين، وهذا يسمح للعاملين في الدولة الاستفادة من المزايا التي يقدمها برنامج التأمين الصحي الجديد، ويساهم في تقديم الخدمة الطبية لمستحقيها بصورة منروسة ومنظمة، وذلك من خلال شبكة واسعة ومنتقاة من المشافي والصيديات والمخابر والأطباء، تغطي كامل الأراضي السورية، وبإدارة شركات متخصصة بإدارة النفقات الطبية، وفي نفس الوقت فإن برنامج التأمين الصحي سيعمل على ضبط النفقات المصروفة على الخدمة الطبية، وضغط الهدر، الذي تنكبه خزينة الدولة نتيجة التطبيق العشوائي لنظام الخدمة الطبية واختلافه من جهة لأخرى.

علماً أن المؤسسة العامة السورية للتأمين أبدت استعدادها وقدرتها لتشمل جميع الجهات العامة والخاصة الراغبة بالانضمام إلى عائلة التأمين الصحي لديها.

## عشرة ملايين دولار رأسمال معهد التأمين العربي

أصدر رئيس مجلس الوزراء في سورية المهندس محمد ناجي عطري، قراراً جديداً، عدل بموجبه النظام الأساسي لمعهد التأمين العربي الصادر في 2008/4/14، بحيث تمّ تحديد رأس مال المعهد بمبلغ عشرة ملايين دولار موزعاً على مليون سهم بقيمة اسمية عشرة دولارات أمريكية لكل سهم يدفع منها 50 بالمئة عند التأسيس.

وتعود فكرة إنشاء معهد التأمين العربي إلى السبعينات من القرن المنصرم، إلا أن القرار الفعلي لم يتخذ إلا خلال المؤتمر السادس والعشرين للاتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد في دمشق بشهر أيار عام 2006.

والآن العمل يجري على قدم وساق ليرى معهد التأمين العربي الأول في سورية النور خلال فترة قريبة.

المهندس إياد زهراء المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين في سورية أكد أن إنشاء مثل هذا المعهد في سورية وبالأخص في العاصمة دمشق سيشكل علامة فارقة لها كونه سيخرّج الكوادر العربية المتخصصة بهذه المهنة كما سيؤدي المعهد دوره في رفد السوق الوطنية بهذه الكوادر.

وعن دور الهيئة في تشجيع شركات التأمين العاملة في السوق السورية للانضمام إلى هذا المعهد، قال زهراء: المشاركة ليست إلزامية من قبلنا لدخول الشركات ولكن هذا المعهد يدخل ضمن استثمارات أي شركة تأمين، وهنا الهيئة اتخذت قراراً بتوجيه من السيد وزير المالية يتعلق بزيادة صلاحية النسبة المحددة للشركة التي تساهم بالمعهد تشجيعاً لها..

ومثال على ذلك الثقة السورية التي زادت نسبة مساهمتها بعد تعديل القرار، فالمعهد هو مشروع استثماري رابح وليس فقط مجرد مؤسسة تعليمية.

وأوضح زهراء أن المساهمين قد أغلقوا الآن حصصهم ودفعوا نسبة مساهمتهم وستشكل لجنة تنفيذية ومجلس إدارة خاص بالمعهد.

ومن الجدير بالذكر أن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين تساهم بـ 5% من رأسمال هذا المعهد دعماً لهذا المشروع العربي المشترك ولتأمين الكوادر الفنية لقطاع التأمين العربي.

\* \* \*

## وزير المالية السوري يوسّع باب الاستثمار ويدعو شركات التأمين لاغتنام الفرصة

وسّع وزير المالية السوري د. محمد الحسين من نشاط شركات التأمين محاولاً بذلك معالجة إجماعها عن الاستثمار في القطاعات المهمة والمشاريع الضخمة، خاصة أن قطاع التأمين في العالم يعتبر من أكبر القطاعات التي تمتلك سيولة مالية يمكن توظيفها في القطاعات الاستثمارية، والخطوة الأولى في هذا المجال كانت تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من هيئة الإشراف على التأمين لدراسة المشاريع الاستثمارية المطروحة في هيئة الاستثمار وتحديد الأكثر أهمية بينها والتي تحقق المصلحة العامة، ومن ثم القيام بطرحها على شركات التأمين لدراستها للاستثمار، وجعل سقف مشاركة الشركات في هذه المشاريع واسعاً وغير محدود بالنسب التي حددها القرار 100/97 الناظم للنشاط الاستثماري، الذي حدد بموجبه لشركات التأمين الاستثمار بـ 75% من رأسمالها المدفوع و75% من احتياجاتها في المجالات المختلفة، وكان القرار قد حدد سبع قنوات للاستثمار وحدد نسب مشاركة الشركات فيها، أما الآن، ومع وجود مبالغ أصبحت تتجاوز الـ 15 مليار ليرة سورية لدى شركات التأمين، تقتصر على الودائع المصرفية، إضافة لمحدودية الفرص الاستثمارية لشركات التأمين التكافلي وانخفاض الأرباح على الودائع لانحصار توظيف أموالها في المصارف الإسلامية، ستقوم هيئة الإشراف على التأمين وبموافقة من د. محمد الحسين وزير المالية، بتطوير بنود القرار السابق لإعطائه مرونة من خلال التنسيق ما بين هيئة الإشراف على التأمين وهيئة للاستثمار للاطلاع على المشاريع المطروحة مسبقاً والمرفقة بكثير من التسهيلات والإعفاءات القانونية ودراسة مدى ارتباط هذه المشاريع بمصلحة البلد حسب القطاع الاقتصادي والجغرافي.

\* \* \*

### «الاتحادية» تقيم ورشة عمل حول إعادة التأمين عربياً ودولياً

أقامت شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ورشة عمل بعنوان (إعادة التأمين على النطاقين العربي والدولي في ظل الأزمة العالمية الراهنة) واستضافت لهذه الغاية الخبيرين البريطانيين في مجال التأمين "روبرت نودي"، و"ديفيد أون"، وبمشاركة نحو خمسين مشاركاً من شركات التأمين العاملة في سورية..



مرسوم رئاسي سوري يغطي صحة موظفي الدولة بوثيقة تأمين ..... 103-الرائد العربي

وقد افتتح الورشة الدكتور عزيز صقر رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، الذي دعا الكوادر المشاركة للبحث عن طرق ومنتجات تقرب السوق التأمينية السورية من الزبائن، عبر مزيد من الخدمات.

ورأى الدكتور صقر أن الأزمة المالية العالمية أصابت جميع الدول وجميع القطاعات لكن تأثيراتها على سورية كانت محدودة، أما مستوى التأثير على شركات التأمين بمثل هذه الأزمات العالمية مرتبط بمدى سلامة بناء الشركات وتنظيمها، بحيث لا تكون فيه قابلة للاهتزاز مع الأزمات العالمية، وأشار الدكتور صقر إلى أن التأمين سيكون حلاً مساعداً للأفراد والشركات لكي يتمكنوا من تخطي آثار الأزمة المالية العالمية أو أزمات مماثلة..

وأضاف رداً على سؤال حول اهتمام الشركة بالتأهيل والتدريب أنها ليست المرة الأولى التي تقوم فيها شركة الاتحاد العربي بمثل هذا النشاط العلمي للعاملين في شركات التأمين المحلية، بل سبق وأقامت ورشات عمل عديدة، كان آخرها ورشة عمل حول ثقافة التأمين والإعلام، والشركة مستمرة في إقامة مثل هذه الأنشطة العلمية لاسيما وأن سوق التأمين السورية حديثة العهد، وبحاجة إلى الإطلاع على أحدث المستجدات في قطاع التأمين وإعادة التأمين، وفي هذا السياق تأتي استضافة الخبيرين البريطانيين "أون" و"تودي"..

من جهته أكد الخبير "تودي" أن السوق التأمينية السورية تشهد نشاطاً يتطلب من كوادر التأمين الاهتمام بالتأهيل والتدريب والاطلاع على التجارب والخبرات العالمية.. وأن السنوات الأربع الماضية التي مرت على دخول شركات التأمين الخاصة تتطلب من الشركات البدء باستثمار النظام المؤسسي لهذه الشركات، لأن الوقائع أكدت أن فشل الشركات يعود أولاً إلى سوء الإدارة وضعف التأهيل لمواجهة الظروف المختلفة. أما الخبير "أون" فقد ذكر أن قطاع التأمين البحري يحتاج إلى المزيد من الخدمات والنشاطات المنافسة، ويمكن لشركات التأمين السورية أن تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال..

\* \* \*

## شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين تقيم دورة تدريبية للعاملين في قطاع التأمين الليبي

افتتح الدكتور عزيز صقر رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، وبحضور السيد "عبد العظيم خرشوف" المستشار في السفارة الليبية وأعضاء

مجلس إدارة الشركة عن الجانب الليبي، دورة تدريبية لعدد من العاملين في قطاع التأمين الليبي وهيئة الإشراف على التأمين ووزارة الاقتصاد الليبية، حيث أكد الدكتور صقر على أهمية هذه الدورة في توطيد العلاقات القائمة بين شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين وسوق التأمين الليبي باعتباره سوقاً أساسياً بالنسبة للشركة، وأن كل الظروف متاحة لتمتين هذه العلاقات، لاسيما في ظل الدعم الكبير الذي تلقاه كشركة عربية مشتركة، من القيادتين السياسيتين في البلدين الشقيقين سورية وليبيا بقيادة القائدين السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد وقائد ثورة الفاتح العقيد معمر القذافي، وقدم الدكتور صقر عرضاً لتطور شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين التي تأسست عام 1975، حيث لم يكن يتجاوز رأسمالها الثلاثة ملايين دولار وصل الآن مع الأصول التي تمتلكها إلى نحو 100 مليون دولار، وذلك بفضل الكوادر وما تلقاه من تأهيل وتدريب أهل بعضهم لتبوء مناصب هامة في شركات التأمين السورية والليبية.

هذا وسيحاضر في الندوة عدد من المدراء والاقتصاديين في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين حول تأمين البحري والطيران والحريق والهندسي والحوادث وأعمال التخطيط والإحصاء والاستثمار وغيرها، وقد أعدت الشركة للمشاركين في هذه الدورة برنامجاً اجتماعياً يتضمن زيارات إلى عدد من معالم دمشق وريف دمشق السياحية والأثرية.

تجدر الإشارة إلى أن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين سبق وأقامت ورشات عمل ودورات علمية للعديد من العاملين في قطاع التأمين السوري والمؤسسات الإعلامية، بهدف نشر ثقافة التأمين وإعادة التأمين، حضرها مندوبون من شركات التأمين السورية، وعدد من الإعلاميين العاملين والمهتمين في قطاع التأمين وإعادة التأمين في سورية. تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال..



## هيئة الإشراف على التأمين تصدر قواعد ممارسة المهنة

أقرت هيئة الإشراف على التأمين في سورية قواعد مهنة التأمين وآدابها، وذلك في خطوة هامة على الصعيد المهني لهذه المهنة وتلافياً لأخطاء ممكن أن تحصل وتجنباً لأي لبس في السلوك المهني للعاملين في قطاع التأمين الذي بدأ مشواره الجديد عام 2005 بعد أن سمح المشرع السوري للقطاع الخاص بالعمل في هذا القطاع.

مرسوم رئاسي سوري يغطي صحة موظفي الدولة بوثيقة تأمين ..... 103-الرائد العربي

وقد تضمنت هذه القواعد العديد من الأسس، أبرزها التحقق من توافق جميع تصرفات وأعمال شركات التأمين تجاه عملائها مع أحكام المرسوم التشريعي رقم (43) لعام 2005 وجميع الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الهيئة، وممارسة الأعمال بمنتهى حسن النية والشفافية والكفاءة، وتحقيق الإنسجام بين مصالح شركة التأمين ومصالح المؤمن، إضافة إلى العديد من الأسس التي تضمن الالتزام بالأسس الفنية السليمة..

كما شملت القواعد ما يجب أن يتضمنه طلب التأمين، ووثيقة التأمين، وإجراءات المطالبات، كذلك ما ينبغي على الشركات اتباعه في إعلانات الدعاية والإعلان، والإشراف على الوكلاء، كذلك تقديم الخدمات، والعلاقة مع هيئة الإشراف على التأمين...

\* \* \*

## انتخاب السيد «محمد جواد» حديد رئيساً للاتحاد الأردني لشركات التأمين بالتركية

عقدت الجمعية العمومية للاتحاد الأردني لشركات التأمين اجتماعها غير العادي يوم الأحد الموافق 2009/8/30 بحضور أعضاء الإتحاد ممثلين عن (26) شركة تأمين عاملة في المملكة من أصل (28) شركة وبحضور السيد رائد حدادين ممثل هيئة التأمين حيث جرى في الاجتماع انتخاب مجلس إدارة الإتحاد لإكمال الدورة الحادية عشرة للأعوام 2009 – 2011.

وقد فاز معالي السيد «محمد جواد» حديد رئيس مجلس إدارة شركة الأولى للتأمين رئيساً للإتحاد بالإجماع والتركية لإكمال الدورة الحادية عشرة لمدة سنتين للفترة من 2009 – 2011 كما فاز بالانتخاب لعضوية مجلس إدارة الإتحاد كل من السيد حسن علي أبو الراغب مدير عام شركة البرموك للتأمين، والسيد جمال نزيه العبد الحسين مدير عام شركة إتحاد العربي الدولي للتأمين، والسيد رائد الريموني مدير عام الشركة العربية الألمانية للتأمين، والسيد زكي النورسي مدير عام شركة دلتا للتأمين، والسيد ماهر المجالي مدير عام شركة البركة للتكافل، والسيد عماد عبد الخالق مدير عام شركة التأمين الأردنية.

تجدد الإشارة إلى أن هيئة التأمين قد سبق لها أن أصدرت قراراً في 2009/8/11 بتشكيل لجنة مؤقتة لإدارة الإتحاد والإشراف على شؤونه لحين انتخاب مجلس إدارة لإكمال الدورة الحادية عشرة برئاسة السيد زكي نورسي مدير عام شركة دلتا للتأمين وعضوية

الدكتور رجائي صويص مدير عام شركة الشرق الأوسط للتأمين والسيد ماهر المجالي مدير عام شركة البركة للتكافل، وقد جاء تشكيل اللجنة وفقاً لأحكام نظام الاتحاد نظراً لاعتبار مجلس إدارة الاتحاد منحلاً حكماً عملاً بأحكام الفقرة (أ) من المادة (18) من نظام الاتحاد الأردني لشركات التأمين رقم (107) لسنة 2008 وذلك بعد استقالة السيد وجدي عبد الهادي عضو مجلس الإدارة من شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين، وشغور مركز عضويته في مجلس إدارة الإتحاد، ولاحقاً استقالة ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة الإتحاد.

\* \* \*

## البحارنة من بين أهم 40 شخصية عالمية مؤثرة في قطاع التأمين

تم مؤخراً في المنامة إعادة اختيار السيد ياسر البحارنة الرئيس التنفيذي للمجموعة العربية للتأمين (أريج) وللسنة الثانية على التوالي من بين "أهم 40 شخصية الأكثر تأثيراً عالمياً" في مجال صناعة إعادة التأمين من قبل المجلة البريطانية الرائدة "Global Reinsurance". وتشمل القائمة صفوة من الرواد مجال إعادة التأمين وتضم شخصيات بارزة أمثال السيد "وارن بوفيت" و"اللورد ليفين" رئيس "لويدز" والذي يعد من الشخصيات الرائدة في صناعة إعادة التأمين.

علماً بأن السيد ياسر البحارنة – البحريني الجنسية – قد انضم إلى أريج قبل 22 عاماً بعد حصوله على درجتي الماجستير في إدارة الأعمال والهندسة ويمثل تجربة رائدة في تبوء القادة الشباب العرب المراكز القيادية بمزج المهارة الفنية والعمل الذؤوب، وبرأس السيد ياسر البحارنة فريق عمل من الخبراء الدوليين والذي يشارك فيه بحرينيون بما يعادل 56%.

و أريج هي إحدى أكبر شركات إعادة التأمين العربية المملوكة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأسهم أريج مدرجة في سوق الأوراق المالية في كل من البحرين ودبي والكويت. وتقدم باقة متنوعة من منتجات إعادة التأمين والخدمات التأمينية، وتشمل الشركات التابعة للمجموعة كلاً من تكافل ري (دبي)، ضمانات الخليج (البحرين)، وأريما لأنظمة التأمين (البحرين).

\* \* \*

مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي (\*)

إعداد: محمود هاشم محمد الكحيل

صدر حديثاً عن دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر هذا الكتاب الذي يتألف من مقدمة وطرقت دراسة الفكر الاقتصادي بأحد عشر فصلاً مع المصادر:

في الفصول الثلاثة الأولى يتحدث الكاتب عن الفكر الاقتصادي في العصر الإغريقي والروماني والعصور الوسطى في أوروبا والفكر اللاهوتي / الكنسي/ وآراء أرسطو المنصبة على مسألتين هامتين هما الأسعار ومقدار الفائدة وأسس النظام والاستخلاف وهو (الملكية) والعمل وعوائده ونظام التكافل الاجتماعي وآراء المفكرين وبعض التطبيقات الحديثة وآراء ابن خلدون الاقتصادية، وفي المنافسة الحرة وعدم تدخل الدولة قدر الإمكان مع الخطوط العريضة للمالية العامة والسياسة الضريبية، وضرورة المساواة بين الناس وعدم المحاباة والاعتدال في فرض الضرائب على الرعية وهي مجمل القواعد التي طالب بها آدم سميث بعد ابن خلدون بـ 400 سنة.

أما التطبيقات الإسلامية الحديثة (المصارف الإسلامية) ونشأتها وأنشطتها والشراكة بالمفاوضة والعنان (التزام فردي وليس تضامني) والأبدان (مهارة وجهد بدني أو ذهني) وشراكة الوجوه (وجاهة الشركاء بين الناس) وشراكة المرابحة (بيع سلعة معينة) وأنواع البيوع. الغرر (الخداع) العينة (الأجلة) (السلم) (الثمن المتقدم على الشيء المباع) البيع بالنقد أو بالأجل (تبادل السلعة والثمن أو دفع الثمن فيما بعد تقسيطاً) والشراكة بالمرابحة

(\*) المؤلف الدكتور عمرو هشام خالد.

من إصدارات دار طلاس 2009 – 152 صفحة 24 سم القطع المتوسط.

(تمويل عمليات أصول ثابتة كالآلات والعدد أو متداولة كالمواد الخام والسلع الجاهزة للاستهلاك) ومن الأنشطة غير المصرفية الأجرة والاستصناع والقرض الحسن.

وقد خصص اعتباراً من الفصل الرابع حتى العاشر للبحث في مدارس الاقتصادية وهي المدرسة الماركاتنتيلية التجارية والمدرسة الفيزوقراطية التي مهدت للمذهب الكلاسيكي عامة ولأنم سميت خاصة ثم المدرسة الكلاسيكية: التي حملت أفكار وآراء آدم سميث الاقتصادية أما المدرسة الحديثة: أو ما يسمى المدرسة الكلاسيكية الحديثة فالمدرسة الكينزية: التي ارتبطت باسم من أسسها الاقتصادي الإنكليزي كينز صاحب النظرية الناجحة في معالجة التقلبات الاقتصادية القوية وعرفت فيما بعد بمدرسة (إدارة العرض) التي أسست للتطبيقات الاقتصادية لكل من الرئيس الأمريكي ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا تاتشر

وأخيراً المدرسة النقودية: ورائدها الاقتصادي الإنكليزي فيليبس الذي أشار إلى التقليل من معدل البطالة والتضخم معاً.

كما ألقى الضوء على المدارس والمناهج الاقتصادية الفكرية الحديثة التي تدعو إلى دعم القطاع الخاص وتخفيض الضرائب وزيادة معدلات الاستثمار وفتح الأسواق التجارية.

### وفي الفصل الحادي عشر: الرأسمالية وأزمة 2008

فقد تناول المؤلف أزمة الثلاثينيات (أزمة الكساد العظيم 1929 - 1933) والعوامل التي خففت من حدة الأزمة مع بيان طبيعة الأزمة للحالية التي بدأت بانخفاض مؤشر داو جونز بـ 778/ نقطة فكان لهذه الأزمة هزات ارتدادية لشمول معظم المؤسسات المالية الكبيرة في أمريكا مما جعل سوق الأوراق المالية أكثر تحملاً وأقل تضابطاً وأسباب الأزمة للسماح بمقايضة الديون بخطوات متحررة دون إجراءات رقابية والتوسع بالإفراض إلى نسبة 33 إلى 1 من احتياطياتها المالية وقد أطلق عليها الأمريكي (براون بيغت) بأسلحة الدمار للشامل المالية أو سلوك الاقتصاد للرأسمالي العالمي المتوحش وتداعيات الأزمة شملت جميع دول العالم وقطاعات عديدة في مقمتهما النفط الذي تراجعت أسعاره إلى الثلث ووصل دين الفرد الأمريكي إلى 116% من دخله السنوي ومع خفض الفائدة قامت البنوك بتعظيم أرباحها عن طريق التوسع بمنح القروض وتحيز الحكومات لصالح الأغنياء على حساب مجموع أفراد المجتمع من خلال تخصيص الأرباح وتعميم الخسائر.

إن الغرض من عرض أفكار هذا الكتاب تقديم صورة صادقة عن وجهة نظر مفكري علم الاقتصاد ورجال الأعمال والمال. واستعراض للكثير من المسائل وكشف غموضها لنجد أننا في أمس الحاجة إلى مذهب اقتصادي لا يطلق العنان لقوى الرأسمالية المتوحشة ولا ينفى دور الدولة بالرقابة لحل المشاكل قبل أن تصبح أزمات وكوارث...

\* \* \*

عفواً... خطأ مطبعي!

د. سمير صارم

ستفجر الأزمة... عفواً: ستفجر الأزمة ، وكان ذلك خطأ مطبعياً...



والأزمة يمكن أن تكون سياسية أو اقتصادية أو غيرها...

● لكن هل يمكن تدارك الأخطاء المطبعية؟..

نادراً ما تقرأ مجلة أو جريدة، أو تتصفح موقعاً إلكترونياً إلا وتقع عينك على بعض الأخطاء التي يمكن أن يكون بعضها قاتلاً.. مع ذلك تقع هذه الأخطاء ولا راد لها.. وتكون كالتقدير أحياناً !!..

لذلك نكرر السؤال :

● هل يمكن تدارك الأخطاء المطبعية؟..

لكن وقبل الإجابة عن هذا السؤال دعونا تشير إلى بعض هذه الأخطاء.. لاسيما التي تقع منها في إطار الطرفة... ومنها:

● أن الكاتب الراحل أنطوان الجميل رئيس تحرير الأهرام المصرية بداية القرن الماضي وصل إليه نعي مطلوب نشره لأحد الأشخاص، لكن النعي وصل قبيل إرسال الصحيفة للطباعة فكتب على النص (موافق للنشر) على حطر و(إن بقي له مكان) على السطر التالي.. لكن السطر الثاني جاء على محاذاة السطر الذي حمل عبارة (وأسكنه فسيح جناته).. فتم نشر الإعلان في اليوم التالي مزيلاً بعبارة (إن بقي له مكان)، لكنها جاءت بعد (وأسكنه فسيح جناته)... فصارت: (وأسكنه فسيح جناته إن بقي له مكان)!!..

- ومقابل الأخطاء الطريفة هناك أخطاء لا تحمل هذه الصفة!..
- منها: (الأهرام تنشي على عمه الشيخ الخضري الكبيرة)!.. والصحيح: (على همة الشيخ الخضري)!..
  - وصار الرئيس السادات (مدمناً) بدل (مؤمناً) في صحيفة مصرية أخرى!..
  - وبدل: (انتقل المشير عامر إلى تل قريب).. نشرت صحيفة مصرية أخرى: (انتقل المشير عامر إلى تل أبيب)!..
  - وصحيفة غيرها تكتب عنوان: (انقلاب عسكري في مدينة...)!.. والصحيح: (انقلاب عسكري على دراجة نارية في مدينة...)!..
  - وبدل إعلان يقول: (في أوسع الصحف انتشاراً).. نشرت إحدى الصحف الخبر على الشكل التالي: (في أوسع الصحف انتشاراً)!..
  - وبدل: أن يستقبل الملك (في قصره العامر).. ورد الخبر: (في قصره العاهر)!..
  - وفي صحيفة سعودية انقلبت: (الأخطاء الشائعة) إلى (أخطاء الشيوعية)!..
  - و: (استقبلت الكلية حرم السيد الوزير) صارت: (واستقبلت الكلية...)!..
  - ونعود للطرافة مع: (نتمنى له الشفاء العاجل) نشر: (ونتمنى له الشفاء العاجل)!..
  - و: (الشركة التي تعلن لزيائنها).. نشرت: (الشركة التي تعلن زيائنها)!..
  - و: (الأهرام التي تطالب بتجديد ثياب القضاة) تظهر على صفحاتها مطالباتها بـ (تجريد ثياب القضاة)!..
  - وإلى مصر: (وصل الزعيم سلطان باشا الأطرش راكباً جواده).. لكن الصحيفة نشرت الخبر بوصول (راكباً جواره)!..
  - وخبر: (الطلاب الذين أنهوا إضرابهم) قرأه الناس على صفحات إحدى الصحف: (الكلاب الذين أنهوا إضرابهم)!..
  - و(المتجددة) يمكن أن تتحول إلى (التمددة)!..
  - ويمكن أن تطول القائمة باستعراض أخطاء مطبعية طريفة وأخرى ليست كذلك، وكثيراً ما أدت بعض الأخطاء إلى معاقبة المصححين في بعض



الصحف بعقوبات تصل إلى حد السجن أحياناً إذا تعلق الخبر برأس السلطة في الدولة التي تصدر فيها تلك الصحيفة!.

لكن السؤال الذي يمكن أن يطرح:

● أين الأخطاء الاقتصادية، وموقعكم اقتصادي؟!.

بالتأكيد يوجد أخطاء عديدة لكن لعدم طرافتها لا تلف انتباه من يجمع تلك الأخطاء مع أن بعضها يمكن أن يغير المعنى..

مثل: (التهرب الضريبي) التي يمكن أن تكتب خطأ (النهر الضريبي)..

و: (المالية) تصير: (الحالية)!.

و: (تردي الوضع الحالي) تصير: (تردي الوضع المالي)!..

و: (ستتفجر الأوضاع المعيشية) تطبع: (وستفجر الأوضاع المعيشية)!.. وهكذا...

● لكن لماذا تقع الأخطاء؟.

● ليس بالتأكيد لعدم العناية.. والانتباه.. والحرص على تجنبها!..

إننا نقرأ بالعين أحياناً وبمجرد أن نفهم المعنى لا ندقق على بعض الأحرف أو النقاط، وأكثر من يخطئ هو كاتب المقال نفسه إذا كان هو من أعاد تصحيحه، لأنه يدرك مسبقاً ما كتبه، لذلك لا يمكن إلا أن يتجاوز دون قصد بعض الكلمات والأحرف..

في كل الأحوال: لا مبرر لوجود أخطاء مطبعية لا في صحيفة، ولا في موقع إلكتروني!.. مع ذلك تقع!.. بل إن بعض الصحف والمجلات العالمية تعتمد الإبقاء على بعض الأخطاء المطبعية الطريفة لأسباب تجارية بحتة، إذ أن وجود مثل هذه الأخطاء قد يرفع مبيعات الجريدة أو المجلة، ويجعل الناس يرددون اسمها لتصبح معروفة أكثر!!

نختم بسؤال:

● هل وقعت أخطاء مطبعية في هذه المادة أو غيرها؟ ربما، ونعتذر سلفاً..

\* \* \*